طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

أيـــار | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢٠

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

البعث ينعي
القائد المناضل
علي غنام

الرفيق مزبان خضر
هادي شهيداً
في سجون عملاء
أمريكا وإيران

بيان
القيادة القومية
في ذكرى
نكبة فلسطين

قراءة أولية في
خطة الحكومة
الاقتصادية

التهريب والكهرباء
ثقبان في
جدار الخزينة

فلسطين
والتحديات الجديدة

كلمة الطليعة

الانتفاضة والإسقاط الأخلاقي للسلطة

أشهر عجاف مرت على اللبنانيين منذ انطلقت الانتفاضة في السابع عشر من تشرين الأول ٢٠١٩، وأشدها وقعاً تمثل بانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية، وتفشي فيروس كورونا. وكلا الأمرين انعكسا على الواقع المعيشي، بعد الارتفاع الجنوني في أسعار السلع والخدمات، ونظام العزل الذي فرض لتدارك انتشار الوباء، والذي أدى إلى إقفال المؤسسات وتوقف العمل في كثير من المجالات والميادين. وكانت أكثر الفئات تضرراً، الذين انقطعت سبل عملهم وخاصة المياومين منهم وصغار الكسبة، كما أصحاب الدخل المحدود الذين تآكلت القدرة الشرائية لديهم.

إن هذا الواقع المعاش يتواصل فصولاً، لأنه بغض النظر عن طارئ كورونا، الذي شكل عبئاً إضافياً ولم تكن تأثيراته حكراً على ساحة لبنان، فإن الأزمة السياسية التي انفجرت في خريف العام الماضي، ما تزال أسبابها قائمة، وإن كانت تدار بحكومة جديدة، هي نسخة مستنسخة عن سابقاتها، كونها أنتجت بنفس الآليات، وتتشكل عملياً من بعض قوى المنظومة السلطوية التي حكمت البلد منذ ثلاثة عقود وأدت تراكمات أدائها السياسي والاقتصادي إلى جعل لبنان يدخل مرحلة الانهيار المالي. وبالتالي إن إقدام القوى المشاركة حالياً في الحكم، وفي ظل الوصاية المفروضة عليه، نفض يدها من تداعيات الأزمة وانعكاساتها، هو قول مردود على أصحابه، لأن خبز الحكومة الحالية هو من عجينة النظام، الذي تحكمت بمفاصل الدولة فيه، قوى المحاصصة الطائفية، والحاكمون حالياً هم جزء أساسي من هذه القوى. ولو لم تكن التركيبة السلطوية الحالية، هي على شاكلة من سبقها، لما كانت الرؤية التي قدمتها الحكومة الحالية، واعتبرتها خطة إنقاذيه، انطوت على نفس الأفكار التي تضمنتها ما سمي بالورقة الإصلاحية التي قدمتها الحكومة السابقة عشية استقالتها. وعندما استعجلت الحكومة وضع خطتها، التي قدمتها للرأي العام والمؤسسات والهيئات الدولية التي تطلب مساعدتها، تبين أن هذه الخطة إنما تهدف إلى معالجة خلل مالي، دون الولوج الفعلي لمعالجة الخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني الذي كان الخلل المالي أحد إفرازاته ونتائجه.

إنه لم يعد خافياً على أحدٍ، أن معطيات الوضع الداخلي بعناصره الحالية ليست قادرة على توفير وسائط صدٍ لتدارك الهبوط إلى القعر السحيق، ولذا كان التوجه للاستعانة بوسائل دعم من الخارج، بات صندوق النقد الدولي هو أحد الملاذات التي تمت الموافقة على اللجوء إليها، بعد مكابرة لم تصمد طويلاً أمام ارتفاع منسوب الضغط المتعدد الأوجه على الواقع اللبناني بكل ما يحتوي عليه من عناصر مأزومة ومؤزِمة.

كما انه لم يعد خافياً على أحد، أن الهيئات الخارجية كانت تطلب ربط منح القروض والمساعدات، بتحقيق رزمة من الإصلاحات، وكانت في المقابل تتلقى الوعود من الجهات اللبنانية المعنية بتنفيذ هذه الإصلاحات والذي ثبت أنها كانت مجرد وعودٍ عرقوبية، وهي بالتالي تتكرر، مع كل توجه لبناني رسمي لطلب المساعدة.

إن الإصلاحات التي تطلبها الهيئات الدولية باتت معروفة، وهي تحرير سعر الصرف للعملة الوطنية، وفرض ضرائب جديدة ورفع الدعم عن رزمة من السلع والخدمات، وهيكلة القطاع العام بعدما وصل مستوى غير مقبول من التضخم بالقياس لحجم الملاكات الإدارية التي تدير المرفق العام، والحد من الهدر ومكافحة التهرب الضريبي، وإقفال المزاريب التي يتسرب منها المال العام وأبرزها ملف الكهرباء وملف التهريب الذي يحرم الخزينة العامة اهم موردٍ لتغذيتها. بعض هذه المطالب تطرقت إليها الخطة والبعض الآخر لم تقاربه إلا خجلاً، لأنها كالشمس كلما اقتربت الكائنات منها، كلما أصبحت في دائرة اللهيب الذي يحرق كل من اقترب منه. ولذلك فإن ملف الكهرباء يصعق من يمسه، كما ملف التهريب يدمي من يقاربه قولاً، ويقتل من يقاربه فعلاً. وإذا كانت الثقوب كثيرة في جسم الخطة إلا أن أبرزها هما ثقبا الكهرباء والتهريب.

يبقى التساؤل الذي لا بد من طرحه، إذا كان القديم مازال على قدمه في الأداء السياسي كما في الرؤية الاقتصادية، فما الذي تغير في الواقعين السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد سبعة أشهر من الحراك الشعبي؟ وإذا كانت الانتفاضة لم تستطع أن تفرض أجندتها بفرض التغيير، لبقاء "السياسي" "والاقتصادي" على قدمهما، فماذا الذي استطاعت تحقيقه.؟

في استعراض لما استطاعت الانتفاضة تحقيقه، وما لم تستطعه، فإنه من الظلم بمكان غبن الانتفاضة الشعبية لجهة ما استطاعت تحقيقه، وكأن شيئاً لم يتحقق. كما انه من المبالغة بمكان القول إن الانتفاضة حققت ما رمت إليه.

أما في مالم تستطع الانتفاضة الشعبية تحقيقه، فهي أنها لم تستطع تحقيق الإسقاط الدستوري للمنظومة السلطوية، ولو استطاعت ذلك، لكان صدر إعلان دستوري، أو على الأقل الدخول بمرحلة انتقالية تمهيداً لوضع وثيقة دستورية، تعيد توزيع السلطات وتنظم العلاقة فيما بينها، وبالاستناد إلى ذلك يتم إنتاج نظام سياسي جديد.

إن عدم تحقيق ذلك لم يكن مستغرباً لأسباب كثيرة، بعضها مرتبط بالمعطى الذاتي للانتفاضة، ولا مجال للدخول في تفصيلاته الآن، وبعض آخر مرتبط بموازين القوى السائدة وتجذر النظام الطائفي العميق، مع وجود حاملات شعبية قوية

للقوى الطائفية والمذهبية ما زال الخطاب المذهبي والطائفي يحركها ويدفعها بالاتجاه المعاكس لمصالحها الحقيقية. ولهذا واجهت الانتفاضة مأزقاً، تمثل بالمطالبة بالتغيير من ضمن آليات النظام الدستوري القائم في وقت تطرح إسقاطه وتدرك عقم التغيير بالاستناد إلى واقعه الراهن. وكيف تقبل المنظومة السلطوية بكل أطرافها الرضوخ لمطالب الانتفاضة وهي التي توجه سهامها إليها.!

إن الاستجابة السلطوية لما رفعته الانتفاضة من مطالب فيما لو حصلت ودعوة لانتزاع الحقوق المستلبة، يعني أن المنظومة السلطوية وافقت على إلغاء نفسها، وهذا لم يحصل، والذي حصل أن السلطة أعادت إنتاج نفسها بالسياسة كما أعادت إنتاج نفسها بالرؤية الاقتصادية.

من هنا، كان الموقف الداعي لإنجاز التغيير، يرهن تحقيق ذلك بتغيير البنية السياسية للنظام أو على الأقل إحداث اختراق جدي في بنيته، وهذا بالطبع يحتاج إلى ميزان قوى فعلي وجدي بقواه السياسية ورافعاته الشعبية وأدواته النقابية، وهو الذي لم يكن متوفراً. لذلك لم يحصل الإسقاط الدستوري لمنظومة الحكومة بكل تعبيراتها وأطرافها السياسية. وهذا أبرز مالم تستطع الانتفاضة تحقيقه رغم الزخم الشعبي الذي تميزت به في أشهرها الأولى.

إذا كان هذا الذي لم تستطع الانتفاضة تحقيقه في سياق مطالبتها للتغيير، فما الذي استطاعت تحقيقه؟

في قراءة سياسية لظاهر الحال، يمكن القول إن الانتفاضة استطاعت أن تحقق إنجازاً سياسياً مدوياً وهي إجبارها الحكومة على تقديم استقالتها تحت ضغط الشارع. لكن هذه ليست المرة الأولى التي تسقط فيها حكومة تحت ضغط الشارع، إذا سبق حالات كثيرة وان بمعطيات مختلفة. ولذلك لا يمكن اعتبار الحكومة مستقيلة لاستقالة رئيسها إنجازاً مدوياً للانتفاضة، وإن كان حصل بضغط الشارع الذي انتفض بمشهدية غير مسبوقة.

إن نقطة القوة التي ارتكزت عليها الانتفاضة في هجومها بكل تعبيراته الديموقراطية على المنظومة السلطوية هو استحضار قضية الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والمالي في الأداء السلطوي، وفي كل المؤسسات ذات الصلة بإدارة المرفق العام أو الذي يخضع لوصايته.

إن قضية الفساد التي جسدت مركز القوة والتماسك في الخطاب السياسي للانتفاضة بكل طيفها السياسي والهيئات التي انخرطت في فعالياتها، كان في الوقت نفسه نقطة الضعف في موقف المنظومة السلطوية. وبمعنى آخر فإن قضية الفساد كانت "كعب أخيل" المنظومة السلطوية دون استثناء أي طرف منها. وهذه القضية التي شكلت القاسم المشترك للقوى السلطوية، لم يستطع أحد أن يخرج من لوثتها رغم المحاولات المستميتة لبعض القوى تنزيه نفسه عن ذلك، إلا أن الوقائع كانت أقوى من كل ادعاء معاكس. وهنا نجحت الانتفاضة، حيث استطاعت أن تحول قضية الفساد إلى قضية رأي عام، وعندما تتحول قضية ما، إلى قضية رأي عام يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل احتواء تداعياتها وتأثيراتها، خاصة أن قضية الفساد لم تطرح كعنوان سياسي وحسب للتدليل على فساد الحكم، بل جاء طرح القضية بالاستناد إلى معطيات الملفات التي توثق الفساد بالأرقام والأسماء. وعندما يكون الفساد سمة مشتركة لأهل الحكم الذين يحكمون حالياً، والذين سبقوهم وهم كانوا شركاؤهم في سرقة المال العام والهدر والسمسرات والزبائنية والرشاوى وهو الذي كان يمرر إما بالتوافق وتوزيع المغانم، وإما تحت مظلة "القانون". وعندما تمارس السرقة وهي مشرعة بالتوافق السياسي أو بالتغطية التي توفرها التشريعات الهمايونية، وعندما تنهار دفاعات المنظومات السلطوية المتعاقبة على الحكم، ولا تستطيع انتزاع براءة من جرم الفساد رغم بلاغة مرافعة العاهرين الذين حاضروا بالعفة، فإن هذا يعني أن الانتفاضة التي لم تستطع الإسقاط الدستوري للحكم، استطاعت أن تحقق الإسقاط الأخلاقي للمنظومة السلطوية.

إن المنظومة السلطوية سقطت أخلاقياً، ليس لأنها تفتقر إلى أخلاقية في ممارسة شفافية الحكم كما افتقارها إلى الحوكمة وحسب، بل سقطت لأنها مارست النهب المنظم "والمشرع"، الذي أتخم بطون حيتان المال على حساب أصحاب البطون الخاوية.

نعم إن السقوط الأخلاقي للمنظومة السلطوية قد تحقق، وهذا يشكل مقدمة للإسقاط السياسي الآتي لامحالة طال الزمن أم قصر. وأن هذه المنظومة ذاهبة لأنها تفتقر إلى الأخلاق. ألم يقل شوقي: "وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا".

وعليه فإن على الانتفاضة وخاصة الكتلة الصلبة فيها والتي تطرح برنامجاً رؤيوياً للتغيير، انطلاقاً من إعادة تكوين السلطة، أن لا تشعر بالإحباط، لأن موازين القوى السائدة بعناصرها الداخلية والخارجية ليست في مصلحة قوى التغيير، بل من حقها أن تشعر بنشوة النصر المعنوي والاعتباري الذي حققته وهو الإسقاط الأخلاقي لمنظومة الحكم ومن يمارس الوصاية عليها.

إن الإسقاط الأخلاقي هو إنجاز مهم جداً في سياق التحولات السياسية والاجتماعية للنظم السياسية، وإذا كانت السلطة استطاعت إعادة إنتاج نفسها سياسياً، إلا أنها لم ولن تستطيع ذلك أخلاقياً، أولاً، لأنها سلطة افتقرت إلى مواصفات الحكم الرشيد وفاقد الشيء لا يعطيه، ولأنها، ثانياً، باتت تحت الرقابة الشعبية، التي من خلالها بات الشعب يمارس دوره الرقابي وفي المساءلة والمحاسبة وصولاً إلى إسقاط النظام الطائفي، وإقامة نظام المواطنة الذي يعيد للدولة اعتبارها ووظيفتها الأساسية، كدولة رعاية اجتماعية توفر للإنسان كل شروط الأمن الاجتماعي والحياة الكريمة واستقلالية الخيارات الوطنية وفرض سيادة القانون وبسط شرعيتها الحصرية على الإقليم أرضاً وشعباً والتي لأجل ذلك انطلق الحراك الشعبي الذي يدخل هذه الأيام شهره الثامن وسوف يستمر.

* * * * *

طليعة لبـــــنان

تأكيد على سلمية الحراك وديموقراطية تعبيراته
والخطة الاقتصادية تجاهلت مصادر الهدر الفعلي ودارت في الحلقة المفرغة

أكدت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، أن الخطة الاقتصادية للحكومة تجاهلت مصادر الهدر، ودارت في حلقة مفرغة حول استنباط الحلول، وان الانتفاضة استمدت قوتها من مشروعية أهدافها وسلمية حراكها وديموقراطية تعبيراتها. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية فيما يلي نصه:

بعد طول انتظار أقرت الحكومة ما اعتبرته خطة اقتصادية، باعتبارها خارطة طريق لحل الأزمة التي لم يشهد لبنان مثيلًا لها منذ تأسست دولته. ومن الوقوف على ما انطوت عليه هذه الخطة من بنود، يتبين أنها إعادة استحضار لما سمي بالورقة الإصلاحية التي قدمتها الحكومة السابقة، قبل أن تسقط على وقع ضغط الشارع الذي انتفض في مشهدية غير مسبوقة في تاريخ لبنان السياسي.

إن الحكومة الحالية، عندما تستحضر في خطتها، العناوين ذاتها تقريباً لمن سبقها، فهذا تأكيد بأن هذه الحكومة لا تختلف عن سابقاتها في مقاربة الحلول للأزمة السياسية- الاقتصادية، لأن السلطة التي تعيد إنتاج نفسها بالسياسة، طبيعي جداً أن تعيد إنتاج نفسها في رؤيتها الاقتصادية، ولهذا بدت الحكومة من خلال خطتها تدور في الحلقة المفرغة، من خلال محاكاة صندوق النقد الدولي ومؤتمر سيدر بغية ضخ سيولة إلى السوق اللبنانية. وإذا كانت الخطة قد أشرت إلى بعض الإجراءات التي تعتبرها مندرجة في باب الإصلاحات ومنها استعادة الأموال المنهوبة، إلا أنها أعادت طرح نظام "الهير كات" تحت مسمى آخر، ولم تقارب ملف الكهرباء وهو أحد مصادر الإنهاك للمالية العامة، ولم تقارب ملف التهريب وهو أحد الزواريب الذي يحرم الدولة اهم مصادر تمويلها، كما لم تقارب ملف التضخم في القطاع العام والزبائنية التي أرهقته بالتوظيف السياسي وهو توظيف افتراضي، استفاد منه الكل السلطوي وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

إن الحكومة التي قدمت خطتها بمئة وعشرين صفحة، لم تغادر عقلية ورؤى الحكومات السابقة، التي جعلت الاقتصاد اللبناني يتمحور حول أشكاله الريعية، دون إيلاء أهمية للاقتصاد الإنتاجي الذي يوفر الأرضية الصلبة لاقتصاد قادر على امتصاص الأزمات، والحد من تداعياتها وانعكاساتها الاجتماعية. أما وأن شيئاً من هذا، لم يتم التركيز عليه في الخطة، بل تركز على كيفية توفير السيولة، فهذا لا يبشر بخير، والأزمة ستبقى مفتوحة والوضع إلى مزيد من التأزم.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، وفي ضوء ما تضمنته خطة الحكومة من إجراءات معالجة، لا ترى فيها خارطة طريق فعلية لحل الأزمة. وكان أجدى بالحكومة، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه تعقد الاجتماعات المتواصلة لدراسة الخطة وإقراراها، أن تتخذ إجراءات سريعة وحاسمة ورادعة ضد محتكري

المواد الاستهلاكية وخاصة الغذائية منها، وضد الذين يرفعون الأسعار بشكل عشوائي لسلع منتجة محلياً أو مدعومة بموادها الأولية، وهذه لا تحتاج إلى نص تشريعي ولا إلى مفاوضات مع صناديق الاستثمار الدولية، بل بإجراءات إدارية وقضائية وحزماً في تنفيذ الاستنابات، وكان يكفي سوق بعض المحتكرين إلى العدالة وهم معروفون، لوضع حدٍ لتفلت الأسعار التي يستفيد من ارتفاعها تجار الأزمات، ووضعهم ضمن دائرة المساءلة باعتبارهم تجار حروب يغذون الأزمة لجني الأرباح في لحظة اقتناص الفرص. في ظل هذا الواقع السائد والذي يتفاقم فيه الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فهل من يتفاجأ بعودة الانتفاضة الشعبية إلى حراكها رغم الإجراءات التي فرضت للحد من تفشي فيروس الكورونا؟

إن استعادة الشارع لنبضه هو أمر طبيعي، فالأهداف التي حركت الشارع في السابع عشر من تشرين الأول ٢٠١٩، لم يتحقق منها شيئاً، بل ثمة التفاف عليها تارة بالحلول الفوقية، كما وردت في خطة الحكومة، وتارة بترهيب الشارع من خلال العنف المفرط الذي تستعمله القوى الأمنية على مختلف تشكيلاتها، في تصديها للمنتفضين الذين نزلوا إلى الشارع رغم إجراءات العزل مدفوعين بخواء بطونهم الذي يبدو أنه كان أشد إيلاماً من أوجاعه. وما حصل في الأيام الأخيرة لم يخرج عن سياقاته الطبيعية، لأن ما شهدته بعض الساحات من توترات شعبية، وما نتج عنه من تعرض، طال مقرات مصارف خاصة وفروع البنك المركزي، فهذا ما كان ليحصل لو لم يكن الاحتقان الشعبي وصل إلى الذروة. وإذا كانت بعض القوى والمجموعات التي يتم الاستثمار الأمني والسياسي فيها نزلت إلى الشارع وباتت تخرج في تحركاتها عن سياق الانتظام العام للانتفاضة، خدمة لأجندة أهداف خاصة لمن يحركها سواء كان في السلطة أو خارجها، فليكن واضحاً للقاصي والداني بأن هذه القوى والمجموعات لا تمثل الانتفاضة، بل هي بما تقوم به إنما تخرب عليها سواء باستهدافها القوى الأمنية لاستدراجها إلى رد فعلٍ عنفي مفرط، أو لتخريب في الممتلكات الخاصة والعامة، بالتالي تحميل وزرها لقوى الانتفاضة، التي ومنذ انطلاقتها حافظت على سلميتها وديموقراطية تعبيراتها، رغم أنها تعرضت للقمع، باعتقال مناضليها وناشطيها واقتحام ساحات اعتصامها وإحراق خيمها.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة العربي الاشتراكي، التي تكبر بقوى الانتفاضة بكل طيفها الوطني وهيئاتها المهنية والمجتمعية، مستوى وعيها السياسي الحراكي الذي فوت في السابق الفرصة على من حاول ركوب موجة الانتفاضة، لتخريبها أو لتوظيف معطياتها في تحسين مواقعه في نظام المحاصصة، هي على ثقة بأن هذه الانتفاضة قادرة على تفويت الفرصة على كل من يحاول أن يشيطنها وأن يحرفها عن مسارها النضالي الذي اختطته لنفسها.

إن هذا يملي على قوى الانتفاضة أن تكون بأعلى درجات اليقظة والحذر من محاولات الالتفاف عليها، وأن تكون في أعلى درجات الجهوزية لإبقاء المبادرة في يدها، وهي على أبواب مرحلة جديدة من الحراك، يتم فيها التأكيد على تصويب الانتفاضة على ثوابتها الأساسية في التغيير كحد أقصى والإصلاح كحد أدنى، وما سبق وأكدت عليه، بأن الأزمة هذه أزمة سياسية بامتياز كونها نتاج بنية النظام وسياساته الاقتصادية التي تشاركت فيها السلطة السياسية والسلطة النقدية والمؤسسات المصرفية، وكلها تتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. لهذا فإنه بدون تحقيق اختراق في البنية السياسية للنظام، عبثاً الكلام عن إصلاح سياسي واقتصادي تنتجه منظومة سلطوية كانت وستبقى عنواناً للفساد. هذا ما يجعل شعار "كلن يعني كلن" هو الشعار الذي سيبقى يظلل حراك الانتفاضة وصولاً لتحقيق الأهداف التي انطلقت لأجلها. وإلى موعد في الساحات والميادين على قاعدة سلمية الحراك وديمقراطية تعبيراته.

بيروت في ٢٠٢٠/٥/١

طليعة لبنان:
في عيد العمال، ليتجدد النضال لاسترداد الحركة النقابية، وإسقاط منظومة الفساد، وإقامة دولة المواطنة والرعاية الاجتماعية

لمناسبة عيد العمال، أصدرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، بياناً دعت فيه إلى تشديد النضال لاسترداد الحركة النقابية إلى حاضنتها الوطنية وإسقاط منظومة الفساد وإقامة دولة المواطنة والرعاية الاجتماعية وفيما يلي نص البيان:

يحل عيد العمال هذا العام، والعالم ينوء تحت عبء جائحة الكورونا، في ظاهرة غير مسبوقة لجهة شموليتها، وما أحدثته من ارتباك في إجراءات احتوائها والحد من تداعياتها. ولبنان الذي لم يكن بمنأى عن تأثيراتها، استقبل هذه الأزمة الطارئة، وهو يعيش تحت وطأة أزمة سياسية-اقتصادية -مالية، انعكست وضعاً ضاغطاً على كل مناحي الحياة، خاصة الجانب المعيشي منها، بعدما أدت إجراءات العزل إلى توقف أنشطة العمل في كافة القطاعات تقريباً وانقطاع المداخيل أو شحها، فضلاً عن انهيار العملة الوطنية الذي انعكس ارتفاعاً جنونياً في أسعار السلع الغذائية، والذي ترافق مع ارتفاع حرارة الاشتباك السياسي والإعلامي وتقاذف المسؤولية بين اطراف المنظومة السلطوية السابقين والحاليين حول تفاقم الأزمة بكل انعكاساتها على الأمن الحياتي.

إن هذا اليوم، الذي اعتادت الطبقة العاملة أن تحييه، باعتباره يوماً عالمياً للعمل، وبعض الدول اعتبرته يوماً وطنياً تحييه بكل الاحتفالية التي تنطوي عليه رمزيته الإنسانية، لم يعطَ هذا العام الأهمية التي يستحقها، لانشغال العالم بالهم الكوروني والذي تحول إلى هم عالمي. لكن هذا الانهماك الإنساني الشامل بمواجهة تداعيات تسونامي الوباء، الذي حصد حتى الآن أكثر من مئتي ألف ضحية، لا يلغي التوقف عند أبعاد هذه المناسبة، التي كانت وستبقى محطة هامة، كونها أرخّت لانطلاق نضال الحركة العمالية قبل قرن ونصف القرن من الزمن.

إن نضال الحركة العمالية، الذي انطلق في مواجهة الرأسمال الاستغلالي، وتطور في مساره التاريخي إلى مستوى اكتساب شرعيته التنظيمية في إطار الحركة

النقابية وانتزع شرعية شعبية تمثيلية، هذا الحضور للحركة العمالية، لم يأتِ دون تضحيات، وليصل إلى هذا المستوى من الفعالية بدون التراكمية النضالية لمعطى الصراع المفتوح ضد الطبقات الرأسمالية التي أنتجت نظماً سنت التشريعات لتمارس الاستغلال تحت سقف "القانون". وهذا ما يضع نضال الحركة العمالية ضد المنظومات الحاكمة سواء كانت في إطار السلطة السياسية الواجهية، أو في إطار سلطة الظل، في إطار المواجهات السياسية الشاملة ضد النظم الاستغلالية.

إن هذا الواقع هو أكثر ما ينطبق على لبنان، حيث يواجه الطبقة العاملة بكل شرائحها، تحديان:

- الأول، هو الذي تمثله المنظومة السلطوية بكل أطرافها، التي مارست وما تزال، كل أشكال الموبقات السياسية، من محاصصة وزبائنية في التوظيف، وفساد ونهب للمال العام، وإثراء غير مشروع على حساب لقمة الفقراء وحبة الدواء، وأخيراً وليس آخراً وضع اليد على مدخرات المودعين.

وأما التحدي الثاني، فيتمثل في احتواء السلطة للحركة النقابية وتطويع حراكها بما يخدم قوى المحاصصة الطائفية القابضة على مفاصل السلطة.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، في هذه المناسبة التي يحتفي العالم بها، وهي

توجه التحية للطبقة العاملة اللبنانية بكل شرائحها، ترى أن التداعيات الناجمة عن تفاقم الأزمة الاقتصادية بكل انعكاساتها الشعبية، قد وسعت إطار المساحة الأفقية للطبقة العاملة، بحيث لم تعد تقتصر على العمال والفلاحين وصغار الكسبة وحسب، بل بات في عداد هذه الفئات جيش العاطلين عن العمل، بعدما بلغت البطالة مستوى غير مسبوق وبعدما تهاوت الطبقة الوسطى بعد انهيار مداخيلها، ومعه تحول الشعب بأكثريته الساحقة إلى طبقة عاملة مسحوقة، كان ابلغ تعبير عن واقعها هو ما عبرت عنه مشهديات الانتفاضة، التي تجاوزت في خطابها المطلبي الاصطفافات الطائفية والمذهبية التي عرت المنظومة الحاكمة بكل أطرافها وكشفتها على حقيقتها، باعتبارها سلطة احترفت السرقة ونهب مال الشعب وأوصلته إلى الإفقار المريع ولم تكتفِ بتطييف الحياة السياسية، بل تعمل على تطييف رغيف الخبز وسلة الغذاء، من خلال المجالس والصناديق الطائفية. في وقت كان يفترض فيه إنشاء صندوق وطني، تضخ إليه التبرعات والمساعدات والهبات، حتى لا يذل المواطن بلقمة عيشه، ولا يتم الاستثمار السياسي والإعلامي الرخيص برغيف الخبز.

إن هذا الواقع السياسي والاقتصادي الذي ينوء اللبنانيون تحت أوزاره، وخاصة الفئات الأكثر فقراً، يضفي على النضال المطلبي الذي تخوضه الحركة العمالية بعداً سياسياً وطنياً، ويجعل موقعها الطبيعي في اطار الاصطفاف الوطني لأجل التغيير السياسي، بحيث أن تمكين الفئات الشعبية من نيل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، لن يكون إلا في ظل نظام سياسي، يعيد للدولة وظيفتها الأساسية، كدولة رعاية اجتماعية، ودولة مواطنة، توفر للمواطن أمناً سياسياً، وأماناً اجتماعياً، من خلال حماية حقوق السكن والاستشفاء والتعليم والنقل وضمان الشيخوخة وتوفير فرص العمل وكل ماله علاقة بضرورات الأمن الحياتي.

إن هذا يملي على الحركة العمالية اللبنانية أن تخوض نضالاً على جبهتين: جبهة مواجهة عملية احتوائها، لتعود وتلعب دورها الطبيعي في إثبات مشروعيتها التمثيلية، وجبهة مواجهة سلطة المحاصصة وإقامة السلطة التي تحاكي من خلال سياساتها العامة وخاصة المتعلقة منها بالشأنين الاقتصادي والاجتماعي، مصالح الطبقات الشعبية التي سُحقت من خلال جشع الرأسمالية المستغلة، والتي ازدادت توحشاً في ظل نظام العولمة النيوليبرالي، الذي أطاح بالحدود الوطنية للدول، لمصلحة الكارتلات الاقتصادية الكبرى والشركات التي تملك مفاتيح التحكم في العالم الافتراضي في عصر ثورة الاتصالات والتكنولوجيا والمعلومات.

إن القيادة القطرية للحزب، التي ترى في عيد العمال أكثر من مناسبة خاصة، تعني فئة شعبية بعينها، تدعو إلى تحويل هذا اليوم، إلى يوم وطني يعلن فيه الانتصار للعامل في عيده، كما الانتصار للحركة الشعبية التي خاضت وتخوض نضالاً متعدد الأوجه، ضد سلطة الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من أجل إسقاطها وإقامة السلطة البديلة، السلطة الوطنية التي تحكمها قواعد المساواة في الحقوق والواجبات كما سلطة المساءلة والمحاسبة والشفافية والحكومة، وهو الذي بات يشكل البرنامج التغييري للانتفاضة الشعبية التي انطلقت على وقع الانفجار الشعبي الذي تراكمت عناصره من خلال مشهديات موت الفقراء على أبواب المستشفيات، وأحكام قانون الإيجارات التهجيري، والتسرب المدرسي، والمتاجرة بلقمة عيش المواطن، وأخيراً وليس آخراً السطو على مدخرات جني العمر للفئات ذوي الدخل الحدود.

من هنا، وفي هذه المناسبة، التي تحول الظروف التي تخيم على لبنان، دون إحيائها باحتفائية شعبية، إنما يتم إحياؤها بإعادة تجديد الانتفاضة لانطلاقتها، وعليه لترتقِ قوى التغيير الوطني في نضالها، إلى المستوى الذي يمكنها من تعديل موازين القوى، وبما يمكنها من تغيير البنية السياسية للنظام، وبقوتها هذه تستطيع أن تسترد الحركة النقابية إلى حاضنتها الوطنية، ولكي تكون الرافعة السياسية للحركة الشعبية التي تشكل الطبقة العاملة ركناً أساسياً من أركانها.

تحية لعمال لبنان في عيدهم والمجد والخلود لشهداء الحركة العمالية في لبنان والوطن العربي والعالم.

في الأول من أيار ٢٠٢٠

قراءة أولية في خطة الحكومة الاقتصادية

كتب المحرر السياسي

سلسلة مقالات تناولت خطة الحكومة الاقتصادية وجاء فيها:

تقديم أوراق اعتماد لصندوق النقد الدولي

في مئة وعشرين صفحة، سكبت الحكومة خطتها الاقتصادية باللغة الإنكليزية. وفي نسختها العربية بلغ عدد صفحاتها ٦٤، أي النصف. ونحن نقرأ النسخة العربية، التي تقول مصادر حكومية أنها بحاجة إلى تدقيق في تقنية مفرداتها إلا أن النسخة الإنكليزية هي التي تعتمد في مخاطبة الخارج، سواء كان هذا الخارج دولاً، أو مؤسسات مالية أو نقدية أو استشارية.

ومن خلال القراءة الأولية للخطة بنسختها العربية يتبين أنها تطرقت إلى عناوين عامة، فضلاً عن عناوين فرعية، وكلاهما ينطوي على تفاصيل تحتاج إلى تدقيق لا يتسع المجال للخوض بها. لقد اعتبرت الحكومة وعلى لسان رئيسها أنها حققت إنجازاً عظيماً، وانها زفتها بشرى للبنانيين الذين يكتوون بنار الغلاء ويحاصرون بكابوس جائحة الكورونا. وأما رئيس الجمهورية فذهب ابعد من ذلك، إذ اعتبر الخطة إنجازاً تاريخياً لعهده، خاصة وان الخطة خرجت إلى العلن ضمن مهلة المئة يوم التي طلبتها الحكومة لمعالجة الأزمة. من التدقيق في بنود الخطة العامة، لم يظهر أنها أتت بجديدٍ عما ورد في ورقة الحكومة السابقة التي سقطت تحت ضغط الشارع، سواء لجهة تشخيص أسباب الأزمة من وجهة نظر الحكم، أو لجهة تحديد مخرجات الحلول. احد العناوين العامة، الذي اهتمت الخطة به، هو التوجه إلى صندوق الدولي لطلب المساعدة، والتحرك باتجاه دول القرار لتفعيل مقررات مؤتمر سيدر.

وان الطرفين، صندوق النقد ومرجعية سيدر، ربطا تقديم المساعدات بتحقيق إصلاحات اقتصادية ومالية والتزام لبنان بقواعد الحوكمة في تنفيذ المشاريع التي تُمول من الصندوق وقرارات سيدر ذات الصلة. وهذه الشروط التي تفرضها الجهات المانحة، دولاً كانت، أو مؤسسات دولية، تطلبها عادة من كل طالبي المساعدات. وإذا حصل تشدد مع لبنان، فلان التجارب السابقة مع لبنان لم تكن مشجعة. وهذا بسبب الفساد السياسي والإداري والمالي، الذي حكم سلوك المنظومة السلطوية، وهذا احد الأسباب الأساسية التي أدت إلى الانهيار العام، لان مالية لبنان العامة نهبت وحلبت حتى جف ضرعها. وصندوق النقد الدولي الذي "قاومت وممانعت"، الحكومة بداية التوجه إليه لطلب المساعدة، لمقاومة وممانعة الوصي السياسي عليها، عادت وقبلت، ولم ينتظر رئيسها المراجعة الصياغية للخطة حتى كان يوقع الطلب إلى صندوق

النقد في يوم عطلة رسمية. وفي رسالة الطلب الموجه إلى الصندوق، إبلاغه أن الحكومة استجابت لما هو مطلوب منها، لجهة فرض ضرائب جديدة لتغذية الخزينة، وتحرير سعر صرف الليرة، والأنكى من كل ذلك، تم تحديد سعر الصرف ب٣٥٠٠ ل.ل مقابل الدولار، تزاد بنسبة ٥٪ سنوياً حتى العام ٢٠٢٤ ، بحيث يصل سعر الصرف بعد أربع سنوات إلى ٤٢٠٠ ل.ل مقابل الدولار، وهذان أبرز شرطان يطلبهما صندوق النقد الدولي. وإذا كانت الخطة تعتبر أن الضرائب ستفرض على الكماليات، فمن يحدد الكماليات، وهل تصبح اللحوم والألبسة من الكماليات على سبيل المثال لا الحصر !؟ بغض النظر عن الالتباس الذي يحيط بتحديد ما هو ضروري وما هو كمالي، فإنه يكفي تنفيذ البند المتعلق بتحرير سعر الصرف وفي بلد" مدولر" اقتصاده، لتفقد المداخيل قوتها الشرائية أكثر من نصفها، هذا دون احتساب معدل التضخم السنوي، الذي يضيف ارتفاعاً في سعر السلع والخدمات، إلى ما ينتج عن انهيار سعر العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار، وعندما تلتهب الأسعار وتنهار القدرات الشرائية فهذا يعني ان البلد ذاهب إلى تضخم غير مسبوق، وهذه هي النتيجة الأولى للخطة التي يصفها "سيد العهد"، بالإنجاز التاريخي. إضافة إلى هذين الشرطين، شرط تحرير سعر الصرف وفرض ضرائب جديدة، فان صندوق النقد الدولي، يطلب إعادة هيكلة القطاع العام نظراً للتضخم الذي يعاني منه من جراء التوظيف الزبائني الافتراضي والذي أرهق الخزينة دون إنتاجية اقتصادية. كما يطلب وقف الهدر الذي جعل الخزينة العامة تعاني عجزاً، وابرز أبواب الهدر، الكهرباء والتلزيم بالتراضي والتهريب والتهرب الضريبي. فإذا كان الحكم بكل مرجعياته يمكنه اتخاذ القرار برفع الضرائب وتحرير سعر الصرف، لان التداعيات تطال الشرائح الشعبية، فهل سيقدم الحكم بكل المنظومة السلطوية التي تديره على وقف الهدر في الكهرباء، والسرقة في الكهرباء حملت المالية العامة نصف المديونية العامة؟ من الرجوع إلى محتوى الخطة لا يتبين أنها أتت على موضوع الكهرباء، سواء لجهة

الإنتاج أو لجهة تشكيل الهيئة الناظمة، وهذا أول ثقب في جدار الخطة، والموضوع لم يقارب لان احد أركان الحكم هو المستفيد الأساسي من مزراب الكهرباء .

أما في موضوع إعادة ترشيق القطاع العام ،فالخطة تطرقت إلى تخفيف التضخم بصرف ٥٪ من المتعاقدين كل سنة وعلى مدى أربع سنوات. وهذا سيواجه بمن وظف (بفتح الواو) خارج سياق القانون، وبمن وظف (بضم الواو)، وهذه تشكل الثقب الثاني في جدار الخطة، علماً أن من تتشكل الحكومة منهم حالياً، هم أطراف في الزبائنية التي هي احد عناوين الفساد السياسي والإداري. إذا كانت الكهرباء ستبقى مزراباً للهدر، وترشيق القطاع دونه تعقيدات سياسية، أين هي حجية الإنجاز التاريخي.؟

تطبيق الهيركات بمسمى آخر

في الحلقة الأولى من القراءة السياسية-الاقتصادية لخطة الحكومة الاقتصادية، تم تناول العنوان العام المتعلق بتلبية شروط صندوق النقد الدولي، بحيث ظهرت الخطة وكأنها تقديم أوراق اعتماد الحكومة إلى الصندوق، للحصول على مساعدات لضخ سيولة إلى السوق اللبنانية. وتقديم الحكومة لأوراق اعتمادها، لا يعني ان الاستجابة حاصلة، لان الصندوق لا يربط تقديم المساعدات على شكل قروض أو تغطية نفقات مشاريع، بتحرير سعر العملة الوطنية وفرض ضرائب على السلع والخدمات وحسب، بل هي من ضمن ما يعتبره رزمة الإصلاحات التي يطلبها لاتخاذ القرار بالموافقة. ومن المعروف، أن الصندوق، يربط موافقته بمدى قدرة الجهة المقترضة على الإيفاء بالتزاماتها سواء لجهة تسديد الإقساط في مواعيدها، أو لجهة استكمال كل ما هو مطلوب من إجراءات إصلاحية على صعيد إعادة هيكلة الاقتصاد المقترض. من الشروط التي يطلبها الصندوق الدولي، أن تكون الجهة المقترضة ذات مصداقية في تحديد أوجه الأنفاق، التي يفترض أن تكون خاضعة لحوكمة في التنفيذ والإشراف عليه، وفي سد مزارب الهدر والإنفاق الزبائني في المالية العامة، والذي سبب عجزاً في الميزانية العامة لاختلال التوزان بشكل مريع بين الواردات والنفقات.

وفي الحلقة الثانية يتم تناول الخطة ثقوبها من التهريب إلى قص الودائع. إن الكل يعرف أن التهرب الضريبي هو احد الثقوب في جدار المالية العامة، كما ان التهريب عبر المعابر الشرعية وغير الشرعية هو ثقب أخر اتسعت فجوته، بعدما فقدت الدولة سيطرتها الفعلية على المنافذ والمعابر والحدود. وإذا كانت القوى العرابة للحكومة والوصية على الحكم، هي التي تتحكم بالمعابر، لضرورات أمنية ولوجستية عسكرية كما تقول، فان هذه المعابر الشرعي منها وغير الشرعي أصبحت معابر للتهريب وإدخال سلع إلى السوق اللبناني، دون رقيب أو حسيب. وهذا ما يحرم الخزينة مصادر دخل أساسية، كان يمكن تحصيلها من الضرائب على

السلع المستوردة، وبالتالي فإن مصادر التغذية لخزينة الدولة من هذه المصادر هي في حكم المنعدمة. وإذا كانت الخطة قد أشارت إلى معالجة هذا الخلل، فإن هذه الإشارة موجهة إلى صندوق النقد والهيئات المانحة، وهي ستبقى ضمن إطارها النظري لان القابضين الفعليين على المعابر غير الشرعية والمتحكمين بالمعابر الشرعية، لن يفكوا قبضتهم عنها قبل أن تنفك قبضتهم على السلطة التي تتولى إدارة شؤون الحكم، وواقع الحال لا يفيد بعكس ذلك.

من هنا، فإن الخطة التي وصفت بالتاريخية هي مسألة نظرية، طالما بقيت الدولة عاجزة عن الإمساك الفعلي عبر مؤسساتها الشرعية بجغرافية البلد والحدود. وعليه فإن العجز في ميزان المدفوعات سيبقى قائماً طالما بقيت الدولة محرومة من تحصيل مواردها، وطالما بقي ما يحصّل عرضة للهدر في ظل سلطة لا تتمتع بأية مصداقية، فلا أمل يرتجى من هذه الخطة التي يقال عنها بأنها إنقاذية، فيما هي في حقيقتها مجرد خطة لتعويم الحكومة في لحظة اشتداد الضغط الشعبي والسياسي عليها. إن الخطة ليست إنقاذية كما تلصق الأوصاف الرسمية بها، لأنها في الحقيقة ليست خطة اقتصادية، بل خطة مالية، الهدف منها إعادة توجيه الأنظار إلى القطاع المالي وخاصة المصرفي منه، لإعادة تمويل الخزينة، من نظام قص، لم يسمَ "هير كات "، وإنما سمي اقتطاعاً من الودائع التي تفوق ٥٠٠الف دولار أميركي وبنسبة ٢٠٪ ، وعلى أن يعطى المقتطع منه أسهماً في الرأسمال دون اخذ رأي المودع ودون اخذ رأي وموافقة المصارف التي سيدخل إليها مساهمون "حكميون ". وبغض النظر عن مدى تأثير هذه الإجراءات على انتظام عمل القطاع المصرفي، إلا أن مثل هذه الإجراءات تتطلب تشريعاً وتعديلاً لقانون النقد والتسليف، وبدون ذلك فإن هذا التوجه، إنما يندرج ضمن التخبط العشوائي الذي يحكم سلوك الحكومة، وحال الحكومة في هذا التوجه، هو حال الذي يفقد شيئاً في مكان مظلم، لكنه يبحث عنه في مكان أخر، لا لسبب إلا لكونه مضاء. أن أحداً لا يعفي المصارف من تحمل المسؤولية مما آلت إليها الأوضاع، واستفادتها من الهندسات المالية والفوائد المرتفعة من الاكتتاب في سندات الخزينة، وبيع محافظها من سندات اليورو بوند، كما ان أحداً

لا يعفي المصرف المركزي من المسؤولية من جراء تماهيه في السياسة النقدية مع سياسة الحكم بكل مؤسساته، لكن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على المنظومة السلطوية، لان الفساد السياسي هو الأساس الذي ارتكزت عليه، وتغطت به كل أشكال الفساد الأخرى، ومنها الفساد في أداء المصارف الخاصة والمصرف المركزي. وما يؤكد أن السلطة التي تتولى إدارة شؤون الحكم هي أصل الفساد، انه في إطار تقاذف المسؤولية بين الحكومة والحاكم، ان الأولى هاجمت بالسياسة لتحمي نفسها، فيما رد الحاكم بالأرقام.

وهنا انتهى السجال لان الجميع "دافنينو سوا "، كما في القول الشعبي الرائج. من هنا فان الخطة ليست إنقاذية، كما يدعي المروجون لها، لأنها قدمت رزمة اقتراحات لمعالجة طوارئ أزمة مالية نقدية، كان لها انعكاسات اجتماعية حادة، ولم تقدم خطة اقتصادية لمعالجة الخلل البنيوى في الاقتصاد الوطني الذي قام على الاقتصاد الريعي وأهمل الاقتصاد الإنتاجي ومن هنا يبدأ العبور إلى الحل الإنقاذي.

تركيز على الاقتصاد الريعي وتهميش الإنتاجي

في الحلقة الأولى من هذه القراءة، أُشير فيها إلى أن الخطة انطوت إلى تقديم أوراق الاعتماد إلى صندوق النقد الدولي. وفي الحلقة الثانية، أُشير فيها إلى، عناوين خطة مالية لمواجهة تداعيات الأزمة وارتدادتها وليس أسساً ورؤية لخطة اقتصادية. في هذه الحلقة تقارب القراءة للخطة، من زاوية اهتزاز الثقة المالية بلبنان، وهي الناجمة عن إهمال القطاعات الإنتاجية.

لم يعد خافياً على أحدٍ، أن الاقتصاد اللبناني يقوم على الاقتصاد الريعي، أي الاقتصاد الذي يرتكز بشكل أساسي على القطاع الخدماتي، سواء تجلى ذلك في خدمات التوظيفات المالية والتحويلات وأعمال الوساطة، وما يمكن ان تدره هذه الخدمات من مداخيل لخزينة الدولة، أو تمثل في المداخيل التي تقتطع من الضرائب على المداخيل وعلى السلع المستوردة، وقطاع الخدمات .

إن هذا القطاع، هو القطاع الأكثر تأثراً بالأزمات والهزات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي فإن الانعكاسات تكون سريعة عليه، لان بنيته وهي بنية فوقية، تتكون بشكل أساسي من الإيداع، ومن الاقتطاع المساعدات، وأما عامل الإيداع فهو مرهون بتوفر الثقة في النظام المصرفي والقواعد القانونية التي توفر حماية للمال المودع، وأما الاقتطاع فهو مرهون بتوفر شفافية في النظام الضريبي، - ليس بما تعلق منها بتوفر القواعد القانونية -، وإنما لجهة تطبيق القوانين والمراسيم الضرائبية، المتعلق منها بإجراءات التحصيل من العاملين في القطاع العام ومن الذين يخضعون لضريبة الدخل استناداً إلى التصاريح عن حجم الأعمال، ومن الضرائب التي تفرض على السلع الداخلة إلى السوق اللبناني أو على حجم الاستهلاك.

وإذا كانت الثقة التي حاز عليها لبنان من جراء الحماية القانونية لإيداع الأموال، قد منحته امتيازاً، استفاد منه في كونه أصبح ملاذاً أمناً لإيداع الأموال والاستثمار بها، فلتوفر ميزتي السرية المصرفية، وعدم تثقيل الأموال المودعة بأية ضرائب، إلا ما فرض مؤخراً على الفوائد، فقط دون الأصول .

هذه الثقة بدأت بالاهتزاز، بسبب الأداء السلطوي الذي افتقر لأبسط قواعد الشفافية في إدارة شؤون الحكم ،بحيث بات الفساد السمة الأساسية التي يتميز بها الحكم في لبنان .

إن هذا الفساد استمرأته واستفادت منه كل المنظومة السلطوية بقواها السياسية والمالية والمصرفية، ولذلك لا يعفى أحد من لوثة الفساد، وإن كان أساسه الفساد السياسي فإن من يمسك بمفاصل السلطة حالياً هم جزء من المنظومة التي أو صلت البلد إلى الانهيار المالي والنقدي. هذا من جانب، أما من جانب آخر، فإن انعدام الشفافية عند أهل الحكم والقيمون عليه، لا يشوبها أي التباس بما يتعلق بالتحصيل الضريبي، وخاصة لجهة التهرب الضريبي بالنسبة لكبار المكلفين، والتهريب الذي تديره وترعاه وتغطيه قوى نافذة، وهو الذي شكل ويشكل احد أوجه الفساد الذي ينخر البنية المالية للدولة ويفرغها من مقومات قدرتها على مواجهة الأزمات وتداعياتها وارتدادتها، وهذا جعل لبنان يصنف دولة فاشلة، وينخفض مستوى تصنيفه الائتماني.

إن التخفيض للتصنيف الائتماني، يعني أن ميزة الثقة التي كان يتمتع بها لبنان قد فقدها، وان كل الإجراءات والخطط والرؤى التي تطرح كمقترحات حلول وأخرها خطة الحكومة، إنما تطرح بالاستناد إلى المعطيات التي تشكلت منها عناصر الأزمة التي تعصف لبنان، وهي التي افرزها نظام اقتصادي ريعي حقق أرباحاً خيالياً للذين أداروه من داخل السلطة السياسية وخارجها، وعندما بات لبنان يواجه أزمة بنيوية من جراء التثقيل السياسي والأمني الذي يرخي ظلاله الثقيلة عليه، ومن جراء التثقيل الاقتصادي المتراكمة عوامله، والمتواصلة تأثيراته، والذي تديره وتستفيد منه

منظومة فاسدة، انهار الوضع المالي العام لضعف الركائز والمصدات الاقتصادية، كما ضعفت الحاملات الشعبية للحركة النقابية بسبب ضعف قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي، والانقضاض السلطوي عليها واحتوائها وتوظيفها كمصدات دفاعية عن المنظومة السلطوية، فيما دورها وموقعها الطبيعي يفترض أن يكون في صف المعارضة كأحد ابرز القوى الضاغطة على السلطة الحاكمة في ظل نظام يعتمد الاقتصاد الحر كنمط وفلسفة اقتصادية.

عندما تقدم الحكومة الحالية خطة للإنقاذ، وتعتمد نفس الآليات والسياقات التي استعملتها الحكومات السابقة عبر اللجوء إلى الخارج للمساعدة من دول ومؤسسات، والاستدانة من الداخل، فالحاصل سيكون محكوماً بنفس النتائج، وها قد حصد لبنان ثمن هذه السياسة. وعليه طالما المقدمات تتحكم بالنتائج، فإن خطة الحكومة الحالية بمقدماتها التي سكبتها في صفحاتها الأربع والستين، هي دوران حول الذات، وهي ضجيج دون حجيج. بالتالي فإن العبور للمعالجة لم يكن من الباب العريض، وإنما حصل عبر المنافذ الضيقة، ولذلك فإن الخطة لن تكون خرطة طريق المشكلة لان المعالجة تتم بتناول الجرعات المسكنة للألم وليس بمعالجة أسباب الألم الناتج عن الالتهابات الحادة.

إن الدول يعتبر اقتصادها قوياً عادة، عندما يكون معتمداً بالدرجة الأولى على الاستثمار بموارده الوطنية الداخلية، سواء كانت ثروة بشرية أو طبيعية أو مصادر إنتاجية من الزراعة والصناعة. وإذا كانت الثروات الطبيعية من نفط وغاز ومعادن، ما تزال ثروات احتمالية ولا يمكن إدخالها ضمن الثوابت التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني، فإن الزراعة والصناعة، هما مجالان واقعيان، ومعطياتهما المادية متوفرة، فضلاً عن توفر الثروة البشرية واليد العاملة اللازمة للتشغيل. ففي المجال الزراعي فإن لبنان يملك مساحات واسعة للزراعة، قادرة لان توفر اكتفاءً ذاتياً وما يفيض عن حاجة السوق الداخلي، فيما لو تم الاستثمار في هذا القطاع، استثماراً موجهاً، استناداً إلى استراتيجية زراعية تقوم على استصلاح الأراضي، وتنويع الإنتاج الزراعي، وتوفير الدعم للمزارعين سواء من خلال دعم البذور والأسمدة والأدوية، أو من خلال حماية الإنتاج الوطني من المنافسة. وسابقاً وصف سهل البقاع بأنه إهراءات روما. فماذا يتطلب كي يعود سهل البقاع كما سائر المناطق الزراعية إلى سابق عهدهم ؟

إن ذلك يتطلب ببساطة، فضلاً عما تقدم، إنشاء بنك متخصص للتسليف الزراعي بالقروض الميسرة وإقامة شبكة من البنى التحتية وإنشاء السدود والبرك المائية لتخزين مياه الأمطار، للاستفادة منها في الري للمزروعات الصيفية ،وفي فترات الجفاف، كما تؤدي هذه البرك المائية والسدود وظيفة بيئية بتلطيف المناخ وتحسين البيئة.

وهذه نوردها على سبيل المثال لا الحصر .

إن توجيه السياسة الزراعية باتجاه تنشيط وتفعيل وتطوير وحماية هذا القطاع، لا يساعد على توفير حاجة السوق الداخلي من السلع الغذائية وحسب، بل يوفر أيضاً مادة أولية للصناعات الغذائية بمشتقاتها الحيوانية أو النباتية ويحقق تنفيذ احد بنود اتفاق الطائف المتعلق بالإنماء المتوازن .

إن القطاع الزراعي يكتسب أهمية استثنائية في تدعيم الاقتصاد الوطني، لأنه يسد حاجة السوق الداخلي اولاً، ويقلل من الاعتماد على الخارج ثانياً، ويوفر فرص عمل للبنانيين ويجعلهم يستقرون في أرضهم ثالثاً، مما يحد من نزوحهم إلى أحزمة الفقر والبؤس حول المدن ومن الهجرة إلى الخارج، كما يساهم في تنشيط الصناعة والتجارة ويرفع من مستوى الدخل الوطني، والاهم من كل ذلك انه يخفض من أسعار السلع الاستهلاكية، و التي تنعكس على قدرة المواطن في تأمين حاجاته وضروراته الحياتية ويحد من التحويلات المالية للخارج مما يخفف العبء عن خزينة الدولة والحاجة للنقد الأجنبي. وتساؤلاً ؟

كيف يحوز حكم على ثقة الناس، وهو يدير ظهره لهذا القطاع ، وكيف تحوز حكومة على الثقة الشعبية والسياسية وهي تستمر في تركيزها على المشاريع الخدمية والهدر في الميادين غير المنتجة. أنها تصر على إنشاء السدود السياحية، كما في سد بسري وشبروح ومستيتا، ولا تلتفت إلى بناء سدود على مجاري السيول في جبل لبنان الشرقي من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، وهي سبعة مجاري كبيرة ولا تنشئ بركاً اصطناعية في عكار، تخزن فيها الأمطار للري كما لدرأ غمر الأراضي الزراعية.

(إن الحكومة التي رفعت خطتها الإصلاحية وتريد استجداء المساعدات على أساسها، وافقت على استمرار تنفيذ سد بسري بتكلفة ٦٥٠ مليون دولار، بينما كلفة بناء سبعة سدود على السلسلة الشرقية كانت وفق دراسة قدمها خبراء الأمم المتحدة نهاية الثمانينات، ١٩٥ مليون دولاراً أميركياً، ولو زادت تكلفتها الآن ثلاثة أضعاف، طبعاً بدون رشاوى وسمسرة، لما وصلت حجم المبلغ المرصود لسد بسري. ولا

ندري ما هي الفائدة منه كما سد مستيتا! فهما لا يصلحان لتوليد الطاقة ولا لري أراض زراعية؟ لكن من خلال الحملة التي يقودها المتحمسون للمشروع يبدو جلياً، أن الهدف الكامن وراء الإصرار على تنفيذ هكذا مشاريع، فضلاً عن قبض الرشاوى والسمسرات كما في قطاع الكهرباء، هو تأمين برك اصطناعية لحاجة المنتجعات السياحية إليها، ومعروف من هو المستفيد منها. انهم الذين وضعوا يدهم على الأملاك البحرية ويحضرون الأرضية الواقعية، بعدما حضروا الأطر القانونية لوضع اليد على المحميات الطبيعية).

هذا القطاع الزراعي الذي يشكل أحد أهم أقانيم الاقتصاد الوطني، جرى التطرق إليه من خلال مقدمات تبدأ (بسوف)، وهذه لا تصلح لان تكون مدخلاً لخطة إنقاذ اقتصادي، بل مقدمات لبيان وزاري لحكومة تريد نيل الثقة على أساسه، وهذا ثقب كبير في جدار الخطة.

أما الاقنوم الثاني، وهو القطاع الصناعي، فهو لم يولَ الأهمية التي يستحقها ،وإذا كانت قد جرت الإشارة إليه، فإنما جرت الإشارة إليه مسبوقاً أيضاً (بسوف)، كما الإشارة إلى القطاع الزراعي .

وإذا كان القطاع الصناعي، قد نشطت الحركة المحيطة بوضعه، فهذا ليس لان الحكومة أخذت مبادرة بذلك، بل لان الصناعيين في لبنان أكثر نفوذاً في السياسة من الزراعيين. لكن رغم ما قيل ان الدولة سترصد مبلغاً لدعم الصناعيين، إلا ان ليس هذا المطلوب. لان المطلوب هو دعم الصناعة وليس الصناعيين. ودعم الصناعة يتطلب، فضلاً عن حماية الصناعة الوطنية من المنافسة، ودعمها لتأمين الجودة التي تمكنها من المنافسة، وتوفير أسواق لها من خلال توقيع بروتوكلات تعاون مع الخارج، فان المطلوب توفير الدعم للمؤسسات المتعثرة، لزيادة الإنتاج الوطني لتلبية السوق الداخلي والتصدير من ناحية ، ولحماية اليد العاملة من الصرف عبر استقرار سوق العمل من ناحية أخرى .

إن لبنان، يختزن خبرة متراكمة، خاصة في الصناعات الخفيفة والتحويلية، ولديه الخبرات البشرية المتخصصة والعامة، لكن ما يفتقر له هو توفر الإرادة الوطنية المخلصة والصادقة، لان الحكم الذي تحكمه قواعد المحاصصة وينخره الفساد من أعلى الهرم إلى أدناه، هو حكم لا يعول عليه، لأنه يحكم بعقلية المقاول، ومعروف أن المقاولين يديرون مشاريعهم في ضوء الأرباح التي يحصلون عليها .

من هنا فإنه في ظل غياب رؤية اقتصادية عملية، تتوجه إلى القطاعين الأساسيين في الاقتصاد الوطني، الزراعي والصناعي، واللذين بتفعيلهما يفعل قطاع التجارة، ويعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات، عبثاً الكلام عن إصلاح في النية الاقتصادية، بالتالي فان خطة الحكومة التي لم تقارب الموضوع من خلال توجه لبناء اقتصاد منتج يكون قادراً على امتصاص الأزمات واحتواء تداعيتها، إنما هي خطة ترمي إلى معالجة فوقية، لفرملة تدهور مالي ساهم في حصوله فساد الطبقة السياسية. وعليه فهذه الخطة التي يطبل ويزمر لها ليست خطة بالمعنى الدقيق والعلمي للتوصيف الاقتصادي ،وليست إنجازاً تاريخياً بالمعنى السياسي وهذا ثقب أخر في جدار الخطة .

لا حل دون تغيير سياسي

إن خطة الحكومة التي سمتها خطة اقتصادية إنقاذية، انطلقت من حيث انتهت سابقتها، بإدراجها وتبنيها لغالبية العناوين التي تضمنتها ما سمي بالورقة الإصلاحية. وهذا ليس مستغرباً ،لان حكومة تشكلت بنفس الآليات التي كانت تتشكل فيها الحكومات السابقة، لن تخرج بسياقات عملها عما سبقها .فالحكومة الحالية التي طرحت رؤيتها لما تعتبره حلولاً للازمة، لم تقارب الحلول من خلال الرؤية الاستراتيجية التي ترسم خارطة طريق لإخراج لبنان من دوامة أزمته الخانقة. وعدم التقارب لم يقتصر على الجانب الإجرائي الذي يتسم بطابع العجلة الواجب اعتماده لوقف الانهيار، ولا على الجانب الذي يتعلق بمعالجة الخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني. فالخطة التي تعمل الحكومة على تسويقها، استنفر القصر الرئاسي كل طاقته وتأثيراته مع كل روافع الحكومة، لتوفير تغطية سياسية قبل أن تبدأ مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي. وفي سياق التحضير لاجتماع بعبدا والذي لم يؤدِ الغاية المرجوة منه كما كان يتمنى عرابوه، كانت سهام النقد توجه إلى الطرق التي سارت عليها الحكومات السابقة، لجهة معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، والعجز في الميزانية العامة ، بحيث كان الاقتراض من الخارج والداخل هو السبيل الذي يعتمد لسد العجز وتوفير الأموال لتسيير أمور الدولة. فإذ بالحكومة الحالية تعتمد ذات المنهاج وذات الأساليب.

لذلك، فإن أسلوب الحكومة الذي لا يختلف عن أساليب الحكومات السابقة في طلب الاقتراض والمساعدة، سيفرز ذات النتائج التي أفرزتها سياسات الحقبات السابقة، خاصة وان القوى التي توفر غطاء للحكومة الحالية وتضبط إيقاعها، كانت مشاركة في السلطة وموافقة على ما أقدمت عليه الحكومات السابقة في مقاربة الملفات الاقتصادية

والمالية. بناء على ذلك، فان النتائج التي تكون محكومة بمقدماتها لن تتأخر كثيراً بالظهور، وهي تتجه بالوضع نحو الأسوأ لعدة أسباب.

السبب الأول، أن البنود التي تضمنتها الخطة وتتعلق بالاقتراض والإنفاق، تتطلب إصدار قوانين، توفر تغطية تشريعية لإجراءات الحكومة، كما في طلبها فرض ضرائب جديدة. وبما أن القوى التي تشكل رافعة سياسية للحكومة لديها أكثرية نيابيَة، فان ما تريد الحكومة تمريره سيسلك طريقه التشريعي، إلا أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية ستزيد الأعباء، والدين العام يرتفع معدلاته بعكس ما تدعي الحكومة. وهذا ما يثبت بان السلطة الحالية تتقمص من سبقها وان بمسميات جديدة.

السبب الثاني، أن الدولة التي تواجه وضعاً مالياً تتسارع خطواته الانحدارية ،تعرف كما يعرف غيرها، عجز الحكومة- إذا توفر حسن النية لديها - عن اتخاذ إجراءات كابحة لمصادر الهدر ،سواء تلك التي تتجسد بسرقة المال العام من خلال الصفقات والسمسرات، أو تلك التي تتجسد في حرمان الخزينة من مداخيلها. ويكفي التأشير على مثالين في ملفين صارخين. الملف الأول، هو ملف الكهرباء والذي شكل الأنفاق عليه نصف العجز ولم تتأمن الكهرباء، وان احد أفرقاء المنظومة السلطوية الحالية هو من يشرف ويدير هذا الملف ويقاتل من اجله، لأنه كان ومازال وسيبقى مزراباً تنساب منه أموال الدولة إلى جيوب الطبقة السياسية التي تمارس سياسية النهب المشرع لمالية الدولة. الملف الثاني، هو ملف التهريب والتهرب الضريبي، وكما الملف الأول يديره احد الأطراف المشاركة في الحكومة، فإن الملف الثاني، يديره ويشرف عليه احد الأطراف التي تمارس وصايتها على الحكومة،. وكما الهدر في الكهرباء يفرّغ الخزينة العامة من أرصدتها، فإن التهريب والتهرب الضريبي، يحول دون تغذية الخزينة العامة من احد أهم مصادر تمويلها . وبذلك يتكامل مفعول النهب المالي وتأثيراته، وهو الذي يشكل ابرز عناوين الفساد في النظام اللبناني. وعندما تتجه الدولة للاقتراض استناداً إلى خطة تصفها بالإنقاذية، في نفس الوقت التي تبقي فيها الأيدي تمتد إلى "خرجها" من ناحية، وتمنع الأموال عنها من ناحية أخرى، فأي إنقاذ مالي يتحدثون عنه. ! لو كانت الحكومة فعلاً حريصة على إنقاذ مالي - اقتصادي، لكانت وضعت خطة إجرائية عاجلة تنطوي على ما يلي:

أولاً، إقرار قانون السلطة القضائية وتمكين القضاء ممارسة دوره بكل شفافية لاسترداد الأموال المنهوبة، ووضع أحكام قانون الإثراء غير المشروع موضع التنفيذ. أما وانها لم تقدم على ذلك، بل فعلت العكس عندما عطلت إصدار التشكيلات القضائية ،لإبقاء تأثير مواقع النفوذ على هذا المرفق وبالتالي الحؤول دون المحاسبة والمساءلة، وإبقاء القديم على قدمه.

ثانياً، وقف عملية التهريب، خاصة، وان التهريب يطال المواد المدعومة كالمحروقات والطحين "وعلى عينك يا تاجر"، كما ضبط المرافق الشرعية. وهذا لم يحصل، بل على العكس، ازدادت عمليات التهريب من والى لبنان، وكأن الأمر لا يعني الدولة وهي التي تستجدي حكومتها الداخل والخارج لمساعدتها.

ثالثاً، أن الحكومة بتواطئها، إن لم نقل تغاضيها عن السرقة والهدر في ملفي الكهرباء والتهريب، واللذين تديرهما قوى منظمة، تسعى لتغذية الميزانية من اقتطاع الودائع محملة المودعين دون وجه حق مسؤولية تغطية العجز، كما تحمل المصارف والمصرف المركزي مسؤولية العجز. وإذا كانت المصارف تتحمل مسؤولية في تكوين عناصر الأزمة المالية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، كما المصرف المركزي، إلا ان المسؤولية الأساسية تقع على السلطة السياسية التي تشكل الحكومة الحالية استمرارية لها.

إن الخطة التي وضعتها الحكومة اقتصرت على التوصيف لأسباب الأزمة، ومخرجات الحلول التي صاغت مقدماتها بالتمني، وان ما انطوت عليه بنودها الرقمية، إنما هي قيود دفترية لا تلامس حقيقة الواقع الذي سيبقى مثقلاً بأعباءٍ أوصلت البلد إلى الانهيار المالي، من جراء نهبه من قبل حيتان المال والسياسة، الذين تداولوا على السلطة وسمتهم الأساسية التي تشكل قاسماً مشتركاً للجميع هي الفساد الذي جعل لبنان يصنف دولة فاشلة. على هذا الأساس، فان الخروج من نفق الأزمة المالية - الاقتصادية التي ترخي ظلالها الثقيلة على الواقع الاجتماعي والمعيشي وتخفيض تصنيف لبنان الائتماني، لا تكون ببلاغة النصوص والتمنيات، بل يكون بتغيير البنية السياسية للنظام القائم على المحاصصة الطائفية. وان المدخل لذلك، هو بإعادة تكوين السلطة على أسس جديدة وانطلاقاً من قانون انتخابي تنعكس من خلاله إرادة التمثيل الشعبي. وبدون ذلك عبثاً الحديث عن إصلاح ومساءلة ومحاسبة.

ختاماً، أن هذه الخطة التي يصفها واضعوها بالإنجاز التاريخي، هي مجرد أفكار، وما تعتبره عناوين إصلاحية، مثلت سرقة لشعارات رفعها المنتفضون من ضمن رؤيتهم للتغيير السياسي، لإدراكهم أن سلطة تعيد إنتاج نفسها، وتبقى تقارب المعالجات من ضمن معطى الاقتصاد الريعي، دون الدخول الفعلي إلى عمق المعالجة في أسباب الخلل البنيوي نظراً لإهمال عوامل استنهاض الاقتصاد الإنتاجي، ستبقى مفتقرة لثقة الشعب كما لثقة الخارج واعجز من تمكين لبنان تجاوز أزمته الراهنة. هذا في تداعيات الأزمة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وأما الأزمة بأسبابها السياسية من داخل المعطى الداخلي ومن خارجه، وهي احد عناوين التثقيل للوضع اللبناني الذي ينوء تحت عبء هذين التثقيلين، فذلك له قراءة ثانية و من منظار أخر .

لجنة المحامين في طليعة لبنان، تدين اعتقال وتعذيب المناضلين الناشطين، وتستنكر التضييق والتعرض للحريات الصحافية

دانت لجنة المحامين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي اعتقال القوى الأمنية لناشطي الحراك وتعذيبهم وطالبت بإطلاق سراحهم فوراً، كما استنكرت التضييق على الحريات الصحافية وبعض المواقع الإلكترونية .

جاء ذلك في بيان للجنة في ما يلي نصه. خلال الاعتصامات الأخيرة لمجموعات الحراك التي نزلت إلى الشارع استنكاراً للارتفاع الجنوني في الأسعار، أقدمت القوى الأمنية على اعتقال ناشطين وتوقيفهم لدى الأجهزة الأمنية والمخابراتية وإخضاعهم للتعذيب الجسدي والنفسي وهذا ما اثبت في التقارير الطبية.

إن لجنة المحامين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وهي تدين بشدة الإجراءات القمعية التي تمارسها القوى الأمنية اعتقالاً وتوقيفاً وتعذيباً، ضد المتظاهرين الذين اعتصموا للدفاع عن حقوقهم المشروعة في الحياة الحرية الكريمة، ترى في هذا التصرف السلطوي انتهاكاً للحقوق الأساسية، وفي الطليعة منها حرية التعبير. وتطالب بإطلاق سراح الموقوفين فوراً، وتوفير الضمانات القانونية لهم ،وان مكاتب أعضائها مفتوحة وجاهزة لمساعدة كلً طالب مساعدة. وبقدر ما تسجل اللجنة شجبها لإجراءات القمع ضد الناشطين، فإنها تستنكر التضييق على الحريات الإعلامية والصحافية والتي طالت مؤخراً مواقع الكترونية، وهي ترى في هذا التصرف تعدياً على الحريات الصحافية. وهو إذ يأتي متزامناً مع يوم الصحافة في السادس من أيار، وهو يوم الشهداء، واليوم العالمي للصحافة، فهذا يدلل بان السلطة في لبنان لا تقيم اعتباراً للرمزية الاعتبارية لهذا اليوم، وهو الذي اعتبر عيداً لشهداء الصحافة اللبنانية. فلتتوقف إجراءات القمع السلطوي ضد القوى المنتفضة، ولتتوقف حملات إسكات المعارضة السلمية، في الشارع، كانت، او في المواقع والمنابر، والصوت الذي صدح مدوياً ضد الفساد والنهب والوصاية، لن تسكته كل أساليب الترهيب السلطوي الأمني والإعلامي.

لجنة المحامين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
في ٧/٥/٢٠٢٠

لقاء بين طليعة لبنان والشيوعي في النبطية

عقد اجتماع في النبطية مساء يوم ٢٢/٥/٢٠٢٠ بين قيادة فرع الشهيد موسى شعيب في طليعة لبنان والحزب الشيوعي اللبناني في إطار التنسيق المستمر بين الطرفين، إن كان بشكل ثنائي أم في إطار لقاء التغيير.

وقد تناول الاجتماع تفعيل التنسيق بينهما، كما تناول البحث الحراك الشعبي في النبطية بشكل خاص، وعلى عموم ساحة الجنوب بشكل عام، وكذلك الأنشطة والفعاليات الراهنة في ظل الأوضاع التي فرضتها جائحة كورونا، وفي المستقبل استمراراً لنبض انتفاضة تشرين وما تتطلبه بعد زوال هذه الجائحة في مواجهة سلطة الإفقار والجوع والفساد.

كما استعرض اللقاء الفعاليات والأنشطة التي قام بها الحراك في هذه المرحلة، ونشاطه على المستوى الاجتماعي والإنساني في دعم العائلات الفقيرة

* * * * *

الدولة البوليسية تتوسّع في لبنان:
ممارسات مستوحاة من زمن الوصاية السورية

نجحت انتفاضة ١٧ أكتوبر/تشرين الأول الماضي في لبنان، عبر تحركات سلمية جمعت أطيافاً واسعة من الشعب الغاضب من فساد السلطة، في إسقاط حكومة سعد الحريري في ٢٩ أكتوبر الماضي، لتخلفها حكومة برئاسة حسان دياب، الذي تحدث مراراً عن أن حكومته مستقلة عن التجاذبات السياسية، بل ادعى أن الكثير من مطالب الحراك هي في صلب برنامج حكومته.

لكن الوقائع على الأرض أثبتت عكس ذلك. فالقوة المفرطة واستخدام الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين منذ بداية الحراك، وفق تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر في ١٩ أكتوبر الماضي، تطورت إلى استخدام أساليب عنفية من الأجهزة الأمنية في التعاطي مع المتظاهرين، ومع الموقوفين خصوصاً. أساليب يرى فيها البعض استنساخاً للقمع الذي استخدمه النظام السوري خلال احتلاله للبنان قبل انسحابه في العام ٢٠٠٥، وسط تخوّف بسبب وجود قرار سياسي واضح بقمع التحركات واستخدام العنف ضد المنتفضين، وفق ناشطين.

ولم تقتصر الأساليب البوليسية على استخدام العنف في الشارع، إذ قامت مخابرات الجيش اللبناني باعتقال عدد من الشباب في صيدا (جنوب لبنان) وزحلة بقاعاً والمتن، واحتجازهم بشكل تعسفي وإخفاء مكان الاعتقال من دون إعلام أهلهم عنهم، قبل أن يتبين أنّ الموقوفين تعرضوا للتعذيب الممنهج، من تهديد وضرب واستخدام الأسلاك الكهربائية وغيرها من الوسائل، بحسب بيان صادر عن لجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين. وكان آخرها ما تعرض له سبعة شبان بتاريخ ٢٩ إبريل/نيسان، من بينهم الناشط علاء عنتر، الذي روى في فيديو مصوّر ما حصل معه من تعذيب وصعق بالكهرباء من قبل الأجهزة الأمنية، على خلفية الاحتجاجات الأخيرة التي نزل فيها المنتفضون إلى الشارع اعتراضاً على تجاوز سعر صرف الدولار عتبة الـ ٤٠٠٠ ليرة لبنانية، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي ١٥١٥ ليرة، وارتفاع الأسعار بشكل جنوني، بينما تستمرّ المصارف اللبنانية في احتجاز أموال المودعين. وهذا ما أكده لـ"العربي الجديد" الذي تواصل معه، وكان لا يزال يرقد في سريره من المرض ولا يقوى على الكلام كثيراً.

ويقول أدهم الحسنية، من مجموعة "لِحَقّي"، لـ"العربي الجديد"، إنّ خطورة ما يحدث تكمن في وجود قرار سياسي واضح بقمع التحركات واستخدام العنف، سواء خلال التظاهرات، التي تستخدم فيها العناصر الأمنية القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي وحتى الحي، أو في الآليات العسكرية أو في مراكز التوقيف، بالإضافة إلى وجود قرار بوضع الجيش اللبناني، بشكل خاص، الذي يحظى بتعاطف اللبنانيين، بوجه المتظاهرين مباشرة، تماماً كما حصل في تحركات عاصمة الشمال طرابلس قبل أسبوعين، وصولاً إلى أحداث صيدا، وقبلهما ثكنة الحلو في بيروت، التي طاول فيها الاعتداء الجسم الصحافي في يناير/كانون الثاني الماضي. وهذه الممارسات كلها تخالف القانون والمعاهدات الدولية.

من جهته، يروي الناشط إياد الصائغ، لـ"العربي الجديد"، أنه تم توقيفه في ١٧ ديسمبر/كانون الأول الماضي في جل الديب (قضاء المتن شرق بيروت)، بينما كان يشارك في التحرك الشعبي، حيث تعرّض للضرب على يد عسكريين، قبل وضعه في آلية عسكرية وأخذه إلى مخفر تابع لمخابرات الجيش اللبناني مع عدد من الناشطين. ويضيف "هناك أتى عنصر أمني بلباس مدني وقام بضربنا، قبل سوقنا إلى غرفة التحقيق، وأخذ الرقم السري لهواتفهم الخلوية للتدقيق بالمحتوى. واتهمنا بإلقاء القنابل والحجارة على الجيش"، وهذا ما نفاه الصائغ. ويتابع "تم نقلنا بعد التحقيق معنا إلى الشرطة العسكرية، التي أخذت أسماءنا والتقارير المكتوبة بحقنا، وأحالتنا إلى مخابرات الجيش في بعبدا (جبل لبنان)، وتم التعامل معنا في هذين المركزين باحترام لنخرج بعدها إلى منازلنا".

بدوره، تعرّض الناشط جاد بو ناصر الدين للضرب على يد العناصر الأمنية في ساحات الحراك، آخرها قبل أسبوعين في ساحة جل الديب بينما كان يعتصم مع شبان آخرين رفضاً للأزمات الاقتصادية والمعيشية والنقدية التي أنستهم فيروس كورونا، باعتبار أن الموت جوعاً بات أقرب إليهم من تداعيات الوباء، بحسب ما يقول لـ"العربي الجديد". ويضيف أن أكثر من عشرة عناصر أمنية قاموا بضربه بشكل عنيف، وشتمه بأبشع الألفاظ، قبل وضعه في الآلية العسكرية لساعات، ومن ثم الإفراج عنه. ويشدد على أنّه لم يتحرك قضائياً على اعتبار أن لا قانون يحميه، أو قضاء عادلاً يأخذ بحقه، وما حصل معه لن يقف عائقاً أمام نزوله من جديد إلى الشارع، الذي حتماً سينتفض بشكل أقوى في الفترة المقبلة، وبعدد يفوق ما شهدته انتفاضة ١٧ أكتوبر، لأن ما سيحصل في هذه المرحلة عنوانه "ثورة الجياع".

كذلك، تم الاعتداء بالضرب على الناشط إدمون سمعان في الساحة نفسها، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ما أدى إلى تعرضه لكسور ورضوض في جسمه، بحسب ما يروي لـ"العربي الجديد". واللافت أنّ سمعان هاجر بعدها إلى كندا، بعدما ضاقت به الحال كثيراً. أما الناشط الشمالي ميراز الجندي فتم توقيفه في مارس/آذار الماضي على يد عناصر شعبة المعلومات في حلبا (شمال لبنان)، خلال اعتصام شارك فيه أمام بلدية عكار، بينما كان نواب

المنطقة يجمعون التبرعات لمستشفى عبد الله الراسي الحكومي من أجل مكافحة فيروس كورونا، حيث تعرّض للضرب على يدّ العناصر الأمنية والاعتداء اللفظي كما يقول لـ"العربي الجديد".

وكانت التحركات الشعبية التي شهدتها مدينة طرابلس قبل أسبوعين، أدت إلى مقتل الشاب فواز فؤاد السمّان، بعد مواجهات شهدتها المنطقة بين المتظاهرين والجيش اللبناني. وقالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في ٢٩ إبريل الماضي إنّ الجيش استخدم القوة المفرطة غير المبررة، بما فيها القوة القاتلة في ٢٧ إبريل، ما أدى إلى مقتل متظاهر وسقوط عدة مصابين. وأعرب الجيش عن أسفه لمقتل متظاهر، وقال إنه فتح تحقيقاً في الحادث. علماً أنّ أي نتائج لم تصدر بحق عسكريين وأمنيين تدينهم أو تعاقبهم مسلكياً.

في السياق، يقول المحامي شكري حداد، من جمعية "الجهد المشترك" (تعنى بحقوق الإنسان وتعزيز المحاسبة والمساءلة والحكم الصالح)، لـ"العربي الجديد"، إن توقيف الناشطين يتم بطريقة تعسفية، تناقض المواثيق والمعاهدات الدولية التي تتيح حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، وفيها مخالفات قانونية واضحة وصريحة لناحية استعمال القوة، وفي أوقات كثيرة بشكل عشوائي، قبل التأكد حتى من التصرف الذي أقدم عليه المتظاهر، وكذلك لجهة الاستجواب تحت ضغط التعنيف والضرب، مع تسجيل وسيلة جديدة هي الصعق الكهربائي، والتوقيف لأكثر من ٢٤ ساعة لصالح النيابات العامة. ويلفت إلى أنّ تذرّع القوى الأمنية بردّها على أعمال الشغب التي يقوم بها المعتصمون، من حرق للمصارف وغيرها، ليس مقنعاً ومخالف أيضاً للقوانين، فهناك فيديوهات يمكن الاستعانة بها لمعرفة مرتكب هكذا أعمال، خصوصاً في ظلّ وجود مندسين يتمّ وضعهم بهدف توقيف أشخاص لا علاقة لهم بأحداث الشغب، وبجميع الأحوال يمنع منعاً باتاً التعرّض للمتظاهرين جسدياً.

ويقول فيصل صفير، رئيس "تكتل أوعى" (أسّس من رحم التحركات الشعبية)، لـ"العربي الجديد"، إنّ الممارسات العنفية التي ترتكبها السلطة بحق الناشطين، ما هي إلّا بديل للفشل في إنتاج الحلول، لأنّ هذه البنية السياسية غير قادرة على القيام بأيّ إصلاح حقيقي، ما يدفعها إلى اللجوء إلى الحلّ الأمني، الذي تطوّرت أساليبه مع تسلّم الوزير محمد فهمي وزارة الداخلية الذي عمد إلى وضع عناصر القوى الأمنية التي تأتمر له بوجه المعتصمين، وحطّم خيم الحراك، مستغلاً أزمة كورونا وحالة التعبئة العامة التي ألزمت المواطنين بالبقاء في منازلهم، وصولاً إلى الاعتداءات التي طاولت الناشطين أخيراً بوسائل كهربائية وعبر الضرب المبرح من قبل الجيش اللبناني. (ومن المعروف أن وزارة الدفاع مقربة من النظام السوري، وخصوصاً في الحقبتين الماضيتين، مع تولي إلياس بو صعب، ومن ثم زينة عكر، المناصران للحزب السوري القومي الاجتماعي، هذه الحقيبة). ويشبّه صفير الممارسات الأمنية التي تحصل اليوم بالتعاطي القمعي الذي مورس في لبنان أيام الوصاية السورية مع الناشطين المدنيين من تعذيب واعتقال وتغييب وكمّ الأفواه، (التي اعتقدنا أنها انتهت بخروج النظام السوري من البلاد عام ٢٠٠٥)، مشدداً على أنّ انتفاضة لبنان مستمرّة حتى تحقيق الإصلاحات الحقيقية التي تضرب بنية النظام السياسي الذي أنهك لبنان ودمّره اقتصادياً واجتماعياً ونقدياً ومالياً.

وأكدت لجنة الدفاع عن المتظاهرين، في بيان صادر عنها بتاريخ ٣ مايو/أيار الحالي، أن العديد من الموقوفين يتعرضون للعنف الشديد خلال إلقاء القبض عليهم، وداخل آليات النقل وأماكن الاحتجاز التابعة لمخابرات الجيش، وذلك بناء على شهادة المحامين الذين قابلوا الموقوفين، وشهادة الذين أفرج عنهم لغاية الآن. وأشارت الأدلة الأولية إلى أن هذا العنف يهدف إلى انتزاع المعلومات ومعاقبة الموقوفين، ما قد يشكل جرائم التعذيب. وقالت اللجنة إن أغلبية الموقوفين تم إخفاؤهم قسراً الأسبوع الماضي، من دون معرفة جهة ومكان احتجازهم لعدة أيام. ولم يعرف مكان احتجازهم إلا بعد إصرار محامي لجنة الدفاع على النيابة العامة التمييزية والنيابة العامة العسكرية الإفصاح عن مكان احتجازهم، والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم. وأضافت اللجنة "لم يتمكن أي من الموقوفين من مقابلة محامٍ إلا بعد طلب نقيب المحامين في بيروت ملحم خلف. وتمكنت النقابة، بالتعاون مع النائب العام العسكري بيتر جرمانوس، من تأمين دخول محامين من لجنة الدفاع لمقابلة ١٥ موقوفاً في مديرية المخابرات في وزارة الدفاع في ٣٠ إبريل، و٦ موقوفين في الشرطة العسكرية في صيدا في ٢ مايو، فور نقلهم من فروع المخابرات في طرابلس وصيدا وصربا (قضاء كسروان). وقد رفض فرعا المخابرات في طرابلس وزحلة السماح للمحامين بالدخول لمقابلة الموقوفين لديهم".

وطلبت اللجنة من النيابة العامة التمييزية، والنيابة العامة العسكرية، ووزارة الدفاع ومديرية المخابرات وسائر سلطات الاحتجاز "وقف أعمال التعذيب والمعاملة المهينة لجميع الموقوفين، مهما كانت أسباب توقيفهم، وفتح تحقيقات جدية بهذه الجرائم والمخالفات، تمهيداً لمحاسبة المرتكبين، وإعلان نتائجها للرأي العام ضماناً للشفافية والمصداقية". كما طالبت "بوقف أعمال الإخفاء القسري لجميع الموقوفين، والسماح لهم بإجراء اتصال ومقابلة محامٍ، لا سيما لدى مديرية مخابرات الجيش في وزارة الدفاع وفروع المخابرات كافة. وإجراء معاينة الطبيب الشرعي فوراً، وبأسرع وقت ممكن للموقوفين الذين تعرضوا للتعذيب، لا سيما لخمسة من الموقوفين في مديرية المخابرات في وزارة الدفاع، وحصر صلاحية مخابرات الجيش وفقاً للقانون وإجراء التحقيقات مع المدنيين في الجرائم العسكرية من قبل الشرطة العسكرية حصراً".

كي لا تتكرر مفاعيل "الحرب الأهلية" وأسبابها من جديد

نبيل الزعبي

منذ أسابيع مرت علينا الذكرى الخامسة والأربعون للثالث عشر من نيسان دون أن يجد اللبنانيون ما يدفعهم طويلاً إلى التوقف أمام هذه المحطة المصيرية من تاريخهم، ربما لكثرة ما هو ملقى على عاتقهم اليوم من أثقال اجتماعية واقتصادية تنوء تحتها الجبال فكيف بشعب يسير على درب الجلجلة لما يقارب نصف القرن من الزمن فلم يضعف ولم يهن وإنما تقتضي التجارب المرة أن تزيده قساوة وقوة.

وإذا سلمنا بمقولة ابن حزم الأندلسي التي تقول:

إن كل مصيبة تصيبني في مدرسة الدهر ولا تقتلني هي قوة جديدة لي

فإن اللبنانيين مطالبون اليوم بالاستفادة بكل ما اختزنته إرادتهم من مكامن قوة على مدى العقود الخمس المنصرمة من السنين وكلها حفلت من التحديات والمخاطر ما يجعل من هذا الشعب، شعباً قادراً مقتدراً يحب الحياة وما تشكله من استمرار للوجود وتغلب على الفناء.

أما مفاهيم القوة التي وإن تختلف عن القدرة العسكرية التي سادت حرب السنتين لهذا الفريق أو ذاك، وقد مضى عليها الزمن،

فإنما تتمثل اليوم بالدروس والعبر التي صقلت مقدرة اللبنانيين وأهلتهم لتجاوز الثالث عشر من نيسان ١٩٧٥ ومفاعيله الطائفية والمذهبية لتجيير كل ما يمتلكون اليوم من إمكانيات في مواجهة الواقع السياسي الراهن وما يشكل من إفرازات وتداعيات قاتلة أرخت بثقلها على الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية لبلد كان يفتخر بأنه "سويسرا الشرق" في لبنان، وصار يخجل بنوه إلى أي بلد متعثر وبأي بلد من بلدان العالم الثالث يتمثلون، والسلاح الذي كان يقتل اللبنانيين فيما مضى، تطور إلى ما هو أخطر ليصل إلى لقمة العيش حيث صار يتساوى الجميع في الحصول عليها تحت ظلم واحد واحتكار لا مثيل له، تبدلت معه الاصطفافات والمحاور ليجد الشعب اليوم أنه برمته صار في خانة القلق على المصير أمام فاسدين لم يتعظوا من تجارب السنين ولم يدركوا بعد ما للقمة العيش من رمزية مادية ومعنوية من شأنها أن تطيح بعروش وكروش وهي التي لا دين لها ولا طائفة ولن يعود لأحد أن يتكلم باسمها بعد اليوم سوى المعَذَبين على هذه الأرض الطاهرة بعدما تجاوزوا في عذاباتهم كل طبقية تُباعد، أو مذهبية تُحرّض.

في السابع عشر من تشرين أول من العام ٢٠١٩، حسم اللبنانيون خياراتهم عندما أخرجوا أنفسهم من تصنيفات لم تستطع حرب السنتين القضاء عليها وإنما عززت من تجذرها داخل التربة الوطنية عندما قسمت اللبنانيين طوائف ومذاهب يقودهم أمراء وتنوب عنهم ميليشيات، وجاء اتفاق الطائف ١٩٨٩، ليجعل من الدولة اللبنانية بمؤسساتها ومقدراتها ومرافقها، "كعكة" شهية لذيذة في خدمة هذه الميليشيات توزع على كل منها بقدر ما تمتلك من قوة وارتباطات إقليمية ودولية وتسهم في تأجيج الخطاب السياسي الداخلي المتمذهب القائم على التخوين من الآخر حيث تدعو الحاجة، في معزوفة كاملة من الارتباطات الداخلية بين الأطراف تتيح لكل منهم التموضع ضمن "كانتونه" الخاص الذي جعل منه الحظيرة المثلى التي توفر سياج الديمومة "للقطيع" وتحقق مناعته تجاه "القطعان" الأخرى.

من هنا، فإن أي طرف من هؤلاء لن يتوانى عن استحضار كل مفاعيل الثالث عشر من نيسان وأسبابه، عندما يجد أن امتيازاته ومصالحه الطائفية قد بدأت تتهدد، وكلنا تابع بالأمس كيف قامت قيامة رموز إحدى الطوائف لدى استبدال أحد أبنائها بآخر من طائفة أخرى ولكن لنفس الديانة على إحدى وظائف الدرجة الأولى ولولا أن تلك الأطراف كلها محسوبة على مرجعية سياسية واحدة، لما ساورنا الشك قيد أنملة بأن ما جرى مدَّبر ومقصود كإحدى أدوات الاستحضار المذهبي المطلوب لضرب الناس بعضهم البعض ولا نستبعد أن تنسحب تلك الصور غداً على هامش كبير من الحياة السياسية الداخلية بهدف إشغال الثائرين عن كل ما حققوه بعد السابع عشر من تشرين سيما وأن السطو على ودائع اللبنانيين في المصارف وإفقار الناس وتجويعهم والإعلان شبه الرسمي عن إفلاس الدولة على أيدي لصوص الهيكل، كلها، أو أقل سبب فيها، يحتاج اليوم إلى حرب جديدة لتمريرها، وقودها لبنانيون وقوامهم، سبايا في زمن السبي تفترسهم سبايا، كما قال شاعرنا الكبير، محمود درويش، يوماً.

١٣/٥/٢٠٢٠

بيان مكتب المعلمين المركزي في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حول قرار إنهاء العام الدراسي

عقد مكتب المعلمين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي اجتماعاً ناقش فيه آخر التطورات المتعلقة بالعام الدراسي الحالي وتوقف عند قرار مجلس الوزراء الذي أقر الاقتراح الذي تقدم به وزير التربية والقاضي بإنهاء العام الدراسي وترفيع التلاميذ، وإلغاء شهادة الثانوية العامة وبعد مناقشة حيثيات هذه القرار وتداعياته أصدر المكتب البيان الآتي:

منذ بداية أزمة كورونا تصرف وزير التربية بكثير من التروي والحكمة في قراراته المتعلقة بسير العام الدراسي إن لجهة تعطيل الدراسة في الصفوف أو لجهة التعلم عن بعد أو معالجة مشاكل التعلم الخاص بالتشاور مع الروابط والهيئات النقابية. وما كان له أن يصدر قراراً بالعودة إلى التدريس في الصفوف في ظل استمرار مخاطر انتشار العدوى بهذا الفيروس الذي أنهك الكوكب بأسره. كان الاقتراح الذي أعلنه الوزير في السابع عشر من الشهر الجاري وأقره مجلس الوزراء في جلسة يوم الثلاثاء ١٩ أيار متسرعاً ،لأن تداعياته التربوية على التلامذة، وعلى العام الدراسي القادم وعلى التعليم الخاص سلبية جداً.

إن التداعيات السلبية لترفيع التلامذة الذين لم ينجزوا أكثر من ٥٠٪ من برامجهم في أحسن الأحوال بشكل تلقائي إلى الصفوف الأعلى سيؤدي إلى تفاوت كبير في مستويات التحصيل والمعرفة بحيث يجعل معاناة الأساتذة كبيرة جداً في تعاملهم مع التلامذة في الصف الواحد وكذلك سيكون الاكتظاظ في الصفوف مشكلة بحد ذاتها. أما بالنسبة لتلامذة الشهادات الرسمية فإن اللجوء إلى ما سماه الوزير ابغض الحلال أي الإفادات مع أنهم لم ينجزوا الحد الأدنى من برامجهم سيترك تداعياته السلبية على مستقبلهم في التعليم الجامعي، فكيف يمكن لهم أن يخضعوا لامتحانات الدخول إلى الجامعات التي غالباً ما تكون أعلى في مستواها من مستوى الامتحانات الرسمية وما هي نسبة الطلاب الذين يمكن أن يجتازوا هذه الامتحانات إذا كانوا غير قادرين على معالجة الكثير من الموضوعات التي تطرح في هذه الامتحانات لأنهم لم يتابعوا الدروس التي تشرحها، علماً بأن الامتحانات التي تنظمها الجامعات الخاصة كامتحان "السات" مثلاً لم تنظم هذا العام إلى تاريخه بفعل أزمة انتشار الفايروس.

لقد كان الأجدى تعليق العام الدراسي واستئنافه أول أيلول دون ترفيع وإعطاء إفادات إلا بعد خضوع التلامذة للامتحانات بعد عدة أسابيع يستكملون ما هو أساسي في البرامج.

إن مكتب المعلمين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إذ يدعو مجلس الوزراء إلى إعادة النظر بقراره وتعديله فلاستدراك مشاكل العام الدراسي القادم من الآن وأهمها:

المستويات المتفاوتة والمتدانية في الصفوف..

الإقبال الكثيف المتوقع على المدارس والثانويات الرسمية الأمر الذي يتطلب دعم المدرسة الرسمية وتوزعها الجغرافي وتجهيزها خاصة أن الكثير منها يعاني على صعيد التجهيز والصناديق الحالية.

أن يأخذ بعين الاعتبار احتمال بقاء الوباء وتجدده في أيلول.

الارتفاع الكبير في الأسعار الذي سيكون تأثيره كارثياً على موازنات الدراسة.

العمل على إيجاد حل لمشكلة الأساتذة في التعليم الخاص الذين يقارب عددهم ٥٨ ألف أستاذ والذين بات أكثرهم دون رواتب أو يتقاضون جزءاً من الرتب.

العمل على حل مشكلة الأساتذة المتعاقدين الذين لم يقصروا يوماً في تأدية عملهم بمناقبية لا تقل عن زملائهم في الملاك، والذين ستتصاعد الحاجة إليهم في ظل الإقبال المتوقع على المدارس الرسمية.

في ٢٠٢٠/٥/١٩

حراك المتعاقدين:

التأخير في دفع المستحقات سببه تلكؤ بعض مدراء المدارس بإرسال الجداول

أعلن حراك المتعاقدين الثانويين في بيان، أنه تواصل "منذ صباح اليوم، مع المسؤولين في وزارة التربية لمتابعة ملف جداول الدفعة الثانية -قبل الظهر- للمتعاقدين ثانوي وأساسي، مستفسرا عن كون تلك الجداول قد وصلت كلها"، معلنا أنه "تأكد بأن نهار الجمعة الماضي قد أرسل آخر مدير جداول الأساتذة لديه. والمحصلة أن المديرية تعمل على هذه الجداول، على أن تحولها بعد التدقيق إلى المدير العام، ثم إلى الوزير ليوقع عليها، وتحول بعد ذلك إلى المحاسبة، فوزارة المال."

وأوضح البيان أن "مكتب وزير التربية أكد بأن الجداول ستوقع فور وصولها وتحول إلى دائرة المحاسبة"، وأسف أن "التأخير كان سببه تلكؤ بعض مدراء المدارس."

وفي ما خص جداول بعد الظهر لتعليم السوريين، أشار إلى "إمكانية إرسال بعض المناطق إلى المصرف قبل العيد والبعض الآخر بعده"، طالبا "العمل والإسراع في مستحقات أساتذة المواد الإجرائية والمستعان بهم"، موضحا أنه "أبلغ مكتب الوزير بذلك."

ودعا المديرية إلى "الطلب من المدراء تعبئة جداول ساعات شهر أيار للتعلم عن بعد، ومن مديرة برنامج التعليم الشامل للسوريين صونيا خوري حل مسألة المدارس المعتكفة عن التعليم بعد الظهر، من خلال إصدار تعميم بذلك لأنه لا يجوز السكوت عن هذا الظلم، لما له من تداعيات سلبية على الأساتذة الذين يعتمدون كليا على وظيفة التعليم بعد الظهر وخصوصا في ظل هذه الأوضاع المزرية."

وكرر طلب "دفع المستحقات بالدولار طالما أنها تصل إلى لبنان بالدولار ."

التهريب والكهرباء، ثقبان في جدار الخزينة

كتب المحرر السياسي

تفاخر الحكومة، أنها نجحت حيث فشل الآخرون، وعنوان نجاحها هو ما سمته خطة اقتصادية إنقاذية وضعتها لجنة من ذوي الاختصاص في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية، لمعالجة تداعيات الأزمة التي تعصف بالبلد منذ مدة، وانفجرت في تشرين الأول من العام الماضي، وهي ما زالت متوالية فصولاً بانعكاساتها السياسية والاجتماعية والمعيشية.

إن الخطة التي سمتها الحكومة خطة انقاذية، استعجلت كتابتها كي تقدمها كأوراق اعتماد لصندوق النقد الدولي، علها تستطيع الحصول على قروض ومساعدات، يمكنها من "فرملة" الوضع المالي الذي ينزلق بخطى متسارعة نحو الهاوية. لكن اللجوء إلى المؤسسات الدولية والدول المانحة لا يعني أن الاستجابة لطلبات الحكومة حاصلة حكماً، لأن الأمر يتوقف على صيغةٍ عقدية، واضح أن الطرف اللبناني هو الأضعف، لأنه المدين وعادة يكون هو الفريق الأضعف في عقد المداينة الذي يفرض الدائن شروطه فيه، وكأن الأمر شبيه بالعقود التي تنتجها إرادة منفردة. وبطبيعة الحال ان صناديق الإقراض والدول المانحة ليست جمعيات خيرية، وهي غالباً تربط موافقتها على الإقراض برزمة طلبات إن لم نسمها شروطاً، ومن الشروط التي يضعها عادة، صندوق النقد الدولي، تحرير سعر العملة الوطنية والحزمة الضرائبية والحوكمة والحد من تضخم القطاع العام ،وهذه شروط عامة ، يضاف إليها الخاص بلبنان، وهي وقف الهدر وخاصة في الكهرباء ومنع التهريب خاصة ذلك الذي تديره شبكات وقوى منظمة. في الخطة التي رفعتها الحكومة، احتوت على تلبية الطلب المتعلق بالضرائب وكذلك تحرير سعر الصرف. أما بالنسبة للتضخم في القطاع العام فقاربته بشكل خجول، ولم تقارب ملف الكهرباء الذي شكل الإنفاق عليه نصف المديونية، إلا بالمرور عليه مرور الكرام، باعتباره لازمة من لازمات البيانات الحكومية عند التقدم من نيل الثقة، وأما ملف التهرب الضريبي والتهريب عبر المعابر الشرعية وغير الشرعية، فحاله، حال الكهرباء. وإذا كانت الحكومة تلجأ إلى الخارج لملء الخزينة الخاوية، أما كان أجدى بها أن تعمد إلى وضع يدها على أهم ملفين يمكن من خلال ضبطهما تغذية وإعادة الملاءة للخزينة؟ وهما الكهرباء والتهرب. فضبط الملف الأول، يوقف تسرب المال العام عبر أقنية السمسرات والصفقات بالتراضي والرشاوى، ويحو ل هذا القطاع، من قطاع مستنزف (بكسر الزاء) إلى قطاع منتج. كما ضبط الملف الثاني، يعيد تغذية الخزينة بأهم مصدر من مصادر وارداتها. وهذا لو تحقق لما كان موقف

لبنان استجدائي، ولما كان سيرضخ للشروط التي ستفرض عليه. أما وأنَّ أياً من هذين الملفين لم يقاربا بمسؤولية وطنية، بل تمت من خلال مقاربة مصالح طرفين يمسكان بخناق الحكومة، لذلك جاءت الحملة السياسية من المستفيدين من هذين المزرابين اللذين يتسرب منهما المال العام، على كل من يثير اعتراضاً على إدراة هذين الملفين، واللذين لا يحتاجان إلى تشريعاتٍ لضبطهما. لأن كل ما هو مطلوب قرارات جريئة تمليها المسؤولية الوطنية والحرص على المال العام. أما ان يقول الذين تناوبوا على إدارة ملف الكهرباء، بأن يدهم لم تطلق في إصلاح الكهرباء، فكلامهم مردود عليهم، لسببين: الأول، انهم ومنذ دخلوا إلى جنات النعيم السلطوي كانوا قوة وازنة، ولم يقارب الملف إلا من خلال الصفقات المشبوهة، وآخرها صفقة البواخر. والثاني، أنهم الآن طرف أساسي وأكثري في الحكومة، وعندما جرى التطرق لملف الكهرباء في الخطة، جرى التطرق إليه بنفس العقلية والآلية التي كانت تدار به سابقاً، وليس صحيحاً أن يدهم كانت مغلولة، بل كانت مبلولة بالمال العام وما زالت قائمة. بالتالي فإن القديم باقٍ على قدمه.

أما ملف التهريب، التي تطلق المواقف المبررة له (بكسر الراء)، فهي لم تقاربه من زاوية وجوب ضبطه، لحماية الاقتصاد الوطني على مستوى التسويق السلعي، والمردود الذي يدره على الخزينة العامة، بل جرت مقاربته من خلال بعدين سياسيين، الأول، يتعلق بإعادة تطبيع العلاقة مع النظام السوري، والثاني يتعلق بضبط الحدود، ضبطاً "سيادياً". ويفهم من خلال هذه المقاربة أن ملف التهريب، ليس مسألة تقنية بل هي مسألة سياسية، وبالتالي سيبقى القديم على قدمه ايضاً، والمعابر غير الشرعية ستبقى تدار بنفس العقلية والآلية التي كانت تدار به سابقاً وحالياً، وأن التهريب القائم، يديره طرف لا يشارك في الحكومة وحسب، بل يفرض وصايته على الحكم برمته . والتهريب المقصود، ليس ذاك الذي يقوم به أفراد على طرفي الحدود، وتقتصر

منافعه على الحالات الفردية وعادة ما يحصل عبر الطرق الحدودية غير الممهدة. أما الطرق التي تعبرها القوافل ذهاباً وياباً، بحماية أمنية، فإنما تديرها جهات نافذة في الحكم وعلى الأرض. وطالما هذه الجهة هي المستفيد شبه الوحيد من مردود التهريب والتهرب الضريبي، وهي في موقع المقرر لما تريده، والمعطل لما لا تريده، فإن طريق التهريب لن يقفل، طالما بقيت المنظومة السلطوية بكل أطرافها أو بعضها وهي التي أوصلت البلد إلى الانهيار ممسكة بمفاصل السلطة. والحكومة الحالية التي شكلت بآليات سابقاتها، وبإدارتها للملفات السياسية والمالية، والقوى التي تتشكل منها، إنما مثلت إعادة إنتاج السلطة لذاتها، وطالما هي كذلك فهي سلطة تحكمها قواعد المحاصصة، حيث الكهرباء من حصة فريق، فيما جمل التهريب بما حمل من حصة فريق آخر. أليس هذا هو الفساد بعينه؟ إن الشفافية في ملف الكهرباء، تحققها مصداقية وطنية، وهذه غير متوفرة. وإقفال ممرات التهريب المشرعة بقوة الأمر الواقع، تحققها إطلاق يد الجيش والقوى الأمنية ضبط الحدود وهذا غير متاح، وخطة الضبط لا تحتاج إلى انتشار ميداني، عسكري بجنب آخر، بل تحتاج إلى قرار سياسي، وهذا القرار لن يمنح في ظل موازين القوى السائدة، وبالتالي فإن التهريب سيبقى قائماً، وكان الأحرى بالمجلس الأعلى للدفاع أن لا يكلف نفسه عناء تشكيل لجنة لدراسة الموضوع.

لكن ما العمل إذا كان أهم ما لفت الانتباه إليه في عمل الحكومة منذ تشكلت - باستثناء إجراءات الوقاية حتى لا نبخسها حقاً -هو تشكيل لجان الاختصاصيين، علماً أنها قدّمت نفسها حكومة اختصاصيين! إن الحكومة الذاهبة للاقتراض، ذاهبة وهي تفتقر إلى التغطية السياسية والمصداقية الوطنية والشفافية واللاثقة الشعبية التي عبرت عنها الانتفاضة وما زالت، ولو سلمنا جدلاً أنها استطاعت الحصول على قروض ومساعدات، فإن هذه القروض لن تنفق وفق مجالات الإنفاق المحددة على الورق، بل ستنفق وفق الآليات السابقة والنوايا المضمرة، في ظل حكم طرفٍ نهم للسلطة والمال، وطرف آخر يقاتل لأجل الإمساك بناصية القرار السياسي والإمساك بالأرض وتوظيف ذلك في خدمة وتمويل مشروعه الخاص من المال العام. إنها السرقة الموصوفة، طالما بقيت هذه العقلية هي التي تدير الحكم والحكومة الحالية الذاهبة لطلب المساعدة، كالذاهب إلى تعبئة الماء بالسلة. وما زال الوقت باكراً للمفاخرة بإنجازات قائمة على الورق وجدار خزينتها العامة تنخره الثقوب، وملفا الكهرباء والتهريب نموذجاً.

* * * * *

من شعارات الحملة المطلبية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

في إطار حملته الوطنية لمكافحة الفساد ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة ووقوفاً في خندق الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة وبعد أن بات الجوع يهدد غالبية اللبنانيين نظم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حملة مطلبية من خلال رفع الشعارات وتوزيع البيانات في مختلف المناطق اللبنانية بالإضافة إلى ما يقوم به من جهد دائم في إطار الهيئات النقابية وتحركها من أجل انتزاع حقوق المواطن والتصدي للأزمات التي باتت تهدد غالبية اللبنانيين بعض من الشعارات المرفوعة

بعد ١٠٠ يوم إنجازات حكومية على الورق

التهرب الضريبي والفساد والسرقة تجوف الميزانية

محاربة الفساد تبدأ بإلغاء الطائفية السياسية

ليالي المولوتوف في طرابلس
من يحاسب من!

نبيل الزعبي

لم تُظلَم مدينة في لبنان، ماضياً وحاضراً مثلما ظُلِمَت به طرابلس،

ولم تشهد مدينة على شاطئ المتوسط، فقراً مدقعاً مثلما هي عليه طرابلس،

ولم تحوِ مدينة من مدن العالم، من الثراء الفاحش كما هو موجود لدى أغنياء طرابلس،

ولم تعش مدينة من مدن القارات الخمس، ثلاثية التهميش والفقر والثروة، مقارنة بما تعيشه طرابلس.

هي المدينة التي هُمشّت يوم سُلخ عنها صفة العاصمة الأولى للبنان، وتُرك لها مسمى العاصمة الثانية مع وقف التنفيذ.

وهي المدينة التي تكاد الوحيدة في مضاهاة القاهرة بتراثها المملوكي فترك هذا التراث محبوساً داخل المدينة القديمة ليعشعش فيه الإهمال والتهميش بدل أن يشكل مصدراً سياحياً لا مثيل له على المتوسط.

قدمت في معركة استقلال لبنان خيرة شبابها وهم يواجهون دبابات المحتل الفرنسي بالصدور العارية في سبيل وطن حر مستقل لتشهد عليهم مقبرة الشهداء في المدينة التي وحتى يومنا هذا، القليل القليل، من المهتمين من يعرفون ذلك، لأن العهود المتعاقبة تجاهلتهم في مناسباتها الوطنية وكتب التاريخ.

وكانت السبّاقة في ريادة العمل الفدائي المقاوم وهي التي كان لأبنائها شرف الاستشهاد على أرض الجنوب في مواجهة الاحتلال الصهيوني أواخر العقد السادس من القرن الماضي لتروي دماءهم أرض الجنوب تمهيداً لتحرير ناجز يحتفل به اللبنانيون في الخامس والعشرين من شهر أيار.

ودفعت الأثمان الغالية بشراً وحجراً يوم جُعلت مسرحاً لتبادل الرسائل الدموية الإقليمية بين أكثر من طرف نزاع في المنطقة وتحولت أسواقها التجارية لا سيما شريانها الاقتصادي التجاري الأكبر في التبانة إلى خراب ولم يتجرأ عهدٌ من العهود على إصلاح ما تدمر وإعادة هذا الشريان إلى حياته العادية، لا ترميماً ولا إعادة إعمار، بل تركت مناطق شعبية بأكملها بؤراً للفقر والبطالة ولا ينظر إليهم إلا كخزان بشري أيام التجييش المذهبي والانتخابي.

ويوم أطلق على المدينة لقب (عروس الثورة) بعد السابع عشر من تشرين أول من العام ٢٠١٩، كان ذلك لما تختزنه ذاكرتها من حنين للاستقرار وانتماء غير محدود للوطن.

كل ذلك لم يغفر لها أن تكون على خارطة أمراء الطوائف والمذاهب، مدينة تستحق الحياة وأنموذجاً لعيش وطني واحد تتجمع فيها كل مكونات الشعب اللبناني وأطيافه وتلاوينه وطبقاته الاجتماعية.

وحين استكثروا عليها كل ذلك حاربوها بالمزيد من التهميش والإهمال المتعمد وإلصاقها بكل ما هي بريئة منه من تطرف وخروج على القوانين.

هم إياهم من استدرجوا أبناءها إلى مواجهات مرفوضة ومستنكرة ليالي ٢٧ و٢٨ و٢٩ من شهر نيسان المنصرم حيث أخضعوا وأشقائهم في الجيش اللبناني إلى صدامات حادة تخللها أعمال عنف وإحراق لواجهات المصارف واستخدام الأسلحة البيضاء والمفرقعات وقنابل المولوتوف في ساعات من العتمة دخلت فيها ممارسات غريبة عن توجهات أبناء المدينة وناشطيها، وعن شبابها المثقف الغاضب الذي أمضى أشهراً في الساحات العامة يحمي انتفاضة الطرابلسيين ويحرص على سلميتها في مواجهة كل من يعمل على حرفها عن مسارها الديمقراطي السلمي المشروع.

كان على الأجهزة الأمنية تدارك كل ذلك، وهي التي تحصي أنفاس اللبنانيين ليلاً نهاراً ولا يخفى عليها دبيب النمل على كل شبر من أراضي لبنان.

وكان على السلطة أن تدرك أن المعركة في مواجهة الجوعى والفقراء هي معركة خاسرة بكل المقاييس وفيها تسقط عروش وأنظمة استبداد وسياسات جائرة. وعليها أن تعترف أن زجها للفقراء في مواجهة أبناء الفقراء من العسكر، لا يخدم سوى من يستفيد في التحكم بمصائر الناس وحاضرهم ومستقبلهم، المتربع على عرش الفساد والمتسبب في إفقار الناس وإفلاس الخزينة.

إن طرابلس، العصية على كل ترويض وتطويع وتركيع، هي طرابلس التي تفتح قلبها لكل من يتماهى مع معاناتها وهمومها وتوقها إلى مستقبل كريم يليق بكرامة وكبرياء أبنائها.

طرابلس لا تؤخذ بالحلول الأمنية ولا بالمعالجات البوليسية وإنما تحتضن بمحاربة الفقر والبطالة والتهميش.

وبدون ذلك، لا يفكرنّ أحد باحتواء المدينة، ولا يغرّنه بحرها المتوسطي الهادئ الأبيض وأمواجه المتهادلة،

فتحت هذا البحر يكمن الف بركان وبركان في لحظات الغضب.

٢٠/٥/٢٠٢٠

القيادة القومية في بيان لها في ذكرى اغتصاب فلسطين:

الاحتلال لن يسقط هويتها القومية وستبقى القدس عاصمة تاريخية لها

أكدت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أن فلسطين عربية بتاريخها وشعبها، ووقوعها تحت الاحتلال الصهيوني لن يسقط هويتها القومية، وستبقى القدس عاصمة تاريخية لها، والاحتلال مهما طال فآيل إلى الزوال. جاء ذلك في بيان للقيادة القومية للحزب في الذكرى الثانية والسبعين لإقامة الحركة الصهيونية كيانها الاستيطاني على أرض فلسطين. وفيما يلي نص البيان:

اثنتان وسبعون سنة مرت على اغتصاب فلسطين، يوم أقامت الحركة الصهيونية كيانها الاستيطاني على أرض أولى القبلتين بأقصاها وقيامتها وبتغطية ودعم من مراكز التقرير الدولي، التي منحت "شرعية" دولاتية لكيان أنشئ بقرار دولي، على حساب الحق التاريخي لشعب فلسطين الذي اكتسب هويته الوطنية من هوية الأرض التي يعيش عليها منذ تشكل الاجتماع السياسي الإنساني في المشرق العربي.

إن يوم الخامس عشر من أيار، الذي تعتبره الحركة الصهيونية يوم إعلان استقلال دولة "إسرائيل"، هو بالنسبة لشعب فلسطين والأمة العربية، يوم الإعلان الرسمي لبدء الاحتلال الصهيوني، الذي يعود بمقدماته إلى وعد نابليون بونابرت في بداية القرن التاسع عشر، ومقررات مؤتمر بازل على مشارف القرن العشرين، وتوصيات مؤتمر كامبل بانرمان ١٩٠٧م، وما أسفرت عنه اتفاقية سايكس بيكو التي خرجت فيه فلسطين من حصة النفوذ البريطاني في عام ١٩١٦، والتي لم يمض عام عليها، حتى أعلن بلفور وعده بمنح فلسطين وطناً قومياً لليهود.

إن اغتصاب فلسطين، الذي يعود لنيف وسبعة عقود، لم يكن ليستهدفها لذاتها وحسب، وهي التي تتميز بموقعها الجغرافي ورمزيتها التاريخية، بل جاء استهدافها من ضمن استراتيجية القوى الاستعمارية وخاصة المواقع المقررة فيها ضد الأمة العربية التي تحمل في طيات تكوينها البنيوي، كل عناصر التوحد والتقدم في كل مجالات الحياة الإنسانية والمجتمعية. ولهذا كان المشروع الصهيوني، يحظى بالاحتضان الكامل من النظام الاستعماري قبل قرن من الزمن، مروراً بمحطة إقامة دولة الاغتصاب في ١٥ أيار ١٩٤٨، ووصولاً لهذه الأيام التي يتولى فيها الموقع الأميركي دور الراعي والحامي الدولي لهذا الكيان، وآخر مواقفه الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة للكيان الصهيوني، وبيهودية الدولة، وبضم الجولان السوري المحتل إلى أراضي فلسطين المحتلة، وتبني السياسة الاستيطانية، من ضمن الرؤية التي تقدمها أميركا كمشروع حل لما يسمى بأزمة الشرق الأوسط، وهي التسمية الدولية للصراع العربي الصهيوني.

وعليه فإن صفقة القرن التي تسعى الولايات المتحدة الأميركية لتسويقها، إنما ارتكزت على العناصر التي انطوى عليها المشروع الصهيوني بإقامة دولة "إسرائيل" التوراتية الكبرى المزعومة، والتي تمتد ما بين الفرات والنيل. وانطلاقاً من هذا العلاقة العضوية لقوى المشروع الصهيو - استعماري، تمارس "إسرائيل"، بما هي دولة قائمة بالاحتلال سياسة القضم والهضم التدريجي لأرض فلسطين التاريخية، وتعمل على تهويد وصهينة كل معالم الحياة فيها، والتي توجت بإعلان يهودية الدولة، والتي تجعلها تفصح عن طبيعتها باعتبارها دولة" ابارتهايد" تقوم في تكوينها على أساس الفصل العنصري.

إن حزبنا، حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي وضع الصراع مع العدو الصهيوني في إطار بعده القومي وربط بين هدفي الوحدة والتحرير انطلاقاً من كون مشروع تحرير فلسطين هو مشروع قومي بامتياز، وكل من يرمي شباكه في البحر الفلسطيني للصيد فيه من خارج قوى المشروع القومي، إنما هو للاستثمار السياسي، نظراً للأهمية التي تتبوؤها القضية الفلسطينية في الوجدان العربي على تعددية الانتماءات الإيمانية المعتقدية للشعب العربي.

وعليه فإن القيادة القومية للحزب في ذكرى اغتصاب فلسطين تعيد التأكيد على ما يلي:

أولاً: إن الصراع الذي تخوضه الأمة العربية ضد العدو الصهيوني بكل شبكة تحالفاته الدولية والإقليمية هو صراع وجود، يمتد إلى عمق التاريخ العربي، ويتعلق بمستقبل الأمة ورسالتها الحضارية إلى الإنسانية، وان العمق القومي هو المدى الحيوي للنضال الوطني الفلسطيني الذي انطلق بتعبيرات مختلفة منذ بدأت بالظهور مقدمات المشروع الصهيوني بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية. وبالتالي فإن مهمة تحرير فلسطين وفي ضوء ما تنطوي عليه من أبعاد، ليست مهمة وطنية فلسطينية وحسب، بل هي مهمة الأمة العربية بقواها الثورية التحررية وطليعتها الثورة الفلسطينية، التي تقوى بقوة حاضنتها القومية وتضعف بضعف هذه الحاضنة. لهذا تركز الاستهداف المعادي على احتواء وضرب مراكز القوة في الأمة العربية الذي بلغ ذروته مع غزو العراق واحتلاله، وهو الذي كان يشكل الحضن القومي الدافئ لثورة فلسطين، ومصدر الإسناد المادي والمعنوي لدعم جماهيرها، حتى في أقصى ظروف الحصار الظالم واللامشروع الذي فرض عليه.

ثانياً: إن الإمبريالية الأميركية التي طرحت صفقة القرن كمشروع حل، إنما طرحته من ضمن استراتيجيتها لإعادة تشكيل المنطقة على أساس نظام إقليمي، تكون "إسرائيل" وإيران وتركيا من أركانه الأساسية، ولهذا فإن هذه الصفقة بما تنطوي عليه من مضمون، إنما تشكل تصفية موصوفة للقضية الفلسطينية، مستفيدة من النتائج التي أفرزها التغول الإيراني في العمق العربي الذي يمعن تدميراً وتخريباً في بنى المجتمعات العربية، وخاصة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتدخله في الشؤون الفلسطينية، حيث يؤجج الصراع الداخلي ويضع العراقيل أمام إنتاج وحدة وطنية فعلية.

إن النظام الإيراني الذي حقق ما لم يستطع العدو الصهيوني تحقيقه باختراق النسيج الشعبي العربي، وتطييف حياته المجتمعية، ورفع منسوب الخطاب المذهبي والطائفي في محاولة لإبراز هويات مذهبية على حساب الهويات الوطنية في إطار المكون الوطني الواحد، أدى دوراً متكاملاً بالنتائج مع الدور الصهيوني وبالاتكاء على ما أفرزه الدور التركي في أكثر من قطر عربي، احتلالاً وتدخلاً سياسياً وأمنياً، حيث ساهمت هذه الأدوار في ظل غياب المركز القومي العربي الجاذب بعد احتواء مصر وضرب العراق من إضعاف عناصر المناعة العربية، التي توظف مناخاتها لترويج التطبيع مع العدو الذي تجاوز العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع بعض الأنظمة العربية إلى التطبيع الثقافي واختراق المزاج الشعبي، وهذا ما كان ليحصل وينكشف ظهر فلسطين وثورته، لو لم تنفذ القوى المعادية للأمة فعلها العدواني والتخريبي في المواقع الخلفية لفلسطين بدءاً من العراق الذي أدى احتلاله إلى انكشاف الأمن القومي برمته.

ثالثاً: إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وفي ذكرى اغتصاب فلسطين، وفي ضوء ما تتعرض له قضية فلسطين من مؤامرات متواصلة الفصول، وآخرها صفقة القرن والاستثمار السياسي الرخيص بها من قبل دول الإقليم وخاصة النظام الإيراني، تدعو إلى استحضار الموقف القومي الأصيل الذي يرى في الصراع مع العدو الصهيوني عبر كل المحطات التي عبرها وسيعبرها، صراعاً بين مشروعين متناقضين حد التناقض الوجودي، وهذا ما يتطلب استنفار طاقات الأمة وقدراتها وتوظيفها في سياق المشروع التحرري الذي تشكل ثورة فلسطين طليعته التي تتخندق في المواقع الأمامية بالاستناد إلى الظهير القومي وتحكمها مقولة القائد المؤسس فلسطين طريق الوحدة، والوحدة طريق فلسطين. إن هذا يتطلب الارتقاء بالعلاقات الوطنية الفلسطينية إلى مستوى تحقيق الوحدة الفعلية على قاعدة برنامج مقاوم، يرتكز على ثوابت الموقف الوطني الذي تفرضه معطيات الساحة الوطنية والواقع الفلسطيني في الداخل الفلسطيني كما واقع النزوح، وانطلاقاً من وعي وطني أن الشعب الفلسطيني يعيش مرحلة تحرر وطني حيث تتقدم الأهداف الأساسية على الثانوية، ويكون العمل التكتيكي والمرحلي في خدمة الاستراتيجي وليس العكس، ويغلب التناقض الرئيسي مع العدو والقوى المتحالفة معه سياسياً وموضوعياً على التناقض الثانوي.

إن الإجماع الوطني الفلسطيني على رفض صفقة القرن، يوفر أرضية يؤسس عليها، والبناء بالاستناد إلى معطياتها، لتجاوز التباينات والخلافات التي تؤثر سلباً على الواقع الشعبي، وهي التي يتم النفاذ منها لتوسيع الشرخ الداخلي وإعاقة عملية تموضع كافة قوى المقاومة تحت مظلة شرعية وطنية، ما تزال منظمة التحرير الفلسطينية هي الاطار الأكثر شرعية ومشروعية وشمولية للتمثيل الوطني الفلسطيني والتي يجب الحفاظ عليها وتطوير مؤسساتها كي تستجيب لمتطلبات الحاجة الوطنية والشعبية الفلسطينية، وباعتبارها المنصة التي يطل من خلالها شعب فلسطين على امته والعالم والوضع الدولي.

رابعاً: إن الرفض الوطني الفلسطيني لصفقة القرن وعلى أهمية ذلك لا يكفي لوحده لإسقاطها والحد من تنفيذ بنودها، والتي بدأها العدو من طرف واحد عبر السيطرة على غور الأردن واعتباره حدوداً لكيانه، بل يتطلب موقفاً عربياً رافضاً لها، وان يترجم هذا الرفض بمساعدة قوى المقاومة على توحيد قواها وبرنامجها وتقديم الدعم المادي ليس منةً، بل واجباً، وان يقرن بموقف رافض ومقاوم للتطبيع على مختلف أشكاله.

خامساً: إن ميزان القوى الراهن بعناصره المادية ليس في

مصلحة المقاومة، ولذلك فإن تعديل ميزان القوى لمصلحة الثورة، هو بالاعتماد على عنصر القوة الفعال في معادلة النضال التحرري، وهو الكفاح الشعبي. وهذه مقولة أكد عليها الحزب منذ البدايات الأولى، عندما أطلق شعار فلسطين، لن تحررها الحكومات وإنما الكفاح الشعبي المسلح. وعليه يجب إعادة الاعتبار لهذا الشعار وتفعيل النضال الجماهيري، المسلح منه والشعبي بكل تعبيراته، وهنا تكتسب أهمية الانتفاضات الشعبية في فلسطين المحتلة، ما احتل منها قبل وأثناء إعلان الحركة الصهيونية لدولتها، وما احتل منها بعد ذلك.

إن اعتبار ارض فلسطين، كل فلسطين، أرضاً محتلة، يعطي بعداً وطنياً للنضال الوطني، ويجعل نضال الشعب الفلسطيني يتكامل في فعالياته، خاصة وانه ينطلق من المواقع التي يعتبرها العدو الصهيوني خطوطاً خلفية له. فإقدام العدو على إعلان يهودية الدولة، يضع "إسرائيل" ضمن تصنيف الدول العنصرية، أي دول" الابارتهايد"، والنضال ضد العنصرية يسمع صداه بقوة لدى الرأي العام العالمي وعلى قاعدة "الترميز المعاكس". وهل هناك أكثر مشروعية من مقاومة النظام العنصري، وهو الأكثر صفاقة في انتهاكه لحقوق الإنسان، وهو حال "إسرائيل"، التي تمارس سياسة الفصل العنصري مع العرب في فلسطين المحتلة.

لقد جسد يوم الأرض، يوماً مجيداً في تاريخ النضال الشعبي الفلسطيني وأصبح يوماً وطنياً يحتفى به منذ ٣٠ آذار عام ١٩٧٦، وباستحضاره في يوميات النضال الفلسطيني يتكامل ويتفاعل نضال شعب فلسطين من داخلها ومن مداخلها، وتستعيد ارض فلسطين هويتها الوطنية من خلال نضال شعبها حيثما وجد وحيثما تواجد.

في هذه الذكرى التي تندرج في القاموس العربي تحت اسم النكبة، هي ذكرى سوداء في تاريخ المجتمع الدولي الذي لا يقيم اعتباراً لحقوق الإنسان ولحق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي منح اعترافاً بشرعية الاغتصاب لأرض شعب طرد واخرج منها، في افظع عملية "ترانسفير" في التاريخ الحديث، والتي تتوالى مشهديات مجازرها التي لا يوازيها بشاعة وانتهاكاً لحقوق الإنسان، سوى ما تعرض له شعب العراق من عدوان أميركي وإيراني، وتدمير كامل لمدنه وتهجير أهله، وما تعرض له شعب سوريا من تدمير حواضرها المدنية وتهجير سكانها وفرض تغيير في التركيب الديموغرافي بفعلٍ إيراني موصوف، وغض نظرٍ وتواطؤ دوليين يرتقيان حد التآمر بأبشع صوره.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي تبقى تنظر إلى هذا الحدث باعتباره وصمة عارٍ، ألصقت على واجهة النظام الدولي الذي اشرف وأدار عملية اغتصاب فلسطين، ولا توفر النظام الرسمي العربي الذي كان سائداً آنذاك من تخاذله، ولا بعضه الذي يستمر حالياً في تآمره وتنصله من تحمل مسؤوليته القومية تجاه شعب فلسطين وهو يهرول اليوم نحو التطبيع مع العدو ويستجيب للإملاءات الأميركية في هذا المجال، تدعو إلى إبقاء سقف الموقف الفلسطيني الرافض لصفقة القرن عالياً، والى رفض ومقاومة كل أشكال التطبيع، والرد على كل ما يحاك ضد القضية من تآمرٍ عبر تصعيد النضال بكل الإمكانات المتاحة.

وهي إذ توجه التحية لشعب فلسطين وثورته وانتفاضته وشهدائه، توكد بان الحزب الذي حدد مركزيتها في صلب قضايا الأمة، سيبقى مناضلوه طليعيون في تصدرهم الصفوف دفاعاً عن فلسطين باعتبارها قضية حقٍ قومي بقدر ماهي قضية حق وطني فلسطيني.

في هذه الذكرى الأليمة بوقعها ونتائجها على الأمة العربية، يجدد البعثيون عهدهم النضالي، عهد الوفاء لفلسطين التي كانت عربية بهويتها القومية وستبقى، ولن يغير من واقعها وموقعها، التآمر عليها والاستثمار السياسي الرخيص بقضيتها العادلة والمحقة والمشروعة.

وفي هذه المناسبة، التي سعت قوى التحالف الصهيو - الاستعماري الاستناد إليها تزوير وتشويه تاريخ فلسطين، يعيد الحزب التأكيد بان "إسرائيل"، هي دولة وظيفة أنشئت بقرار دولي في ظل موازين القوى التي كانت سائدة عام ١٩٤٨، وسوف تزول بزوال وظيفتها واختلال موازين القوى التي أفرزتها والتي ستتغير بتغير معطياتها.

في هذ المناسبة ذات الوقع القوي الضاغط نفسياً وسياسياً ووطنياً وقومياً على الأمة، تؤكد القيادة القومية للحزب أن هوية فلسطين هي ثابت قومي وهو الثابت التاريخي الذي يستمد قوته من شرعيته التي تشكلت عبر تواصل المراحل التاريخية، ومن تمسك الشعب بأرضه التي رويت بدماء الشهداء، والتي تحتضن مقدساته وكل معالم حضارته الإنسانية ولن تستطيع قوى الظلم والعدوان أن تسقط الحقائق التاريخية مهما بلغ طغيانها وجبروتها، وطالما بقي أصحاب الحق التاريخي متمسكين بحقهم غير مفرطين به، مهما قست الظروف واشتدت الضغوطات. فالصمود هو المطلوب في صراع الإرادات، وإرادة الشعوب هي المنتصرة دائماً طال الزمن أو قصر.

عاشت فلسطين حرة عربية وعاصمتها القدس بكل ما تنطوي عليه من قدسية ورمزية دينية وتاريخية، وعاش نضال جماهيرها، والمجد والخلود لشهدائها والحرية لأسراها ومعتقليها، ولتسقط كل المحاولات والمشاريع التصفوية التي تستهدفها بحاضرها وبتاريخها.

في ١٣/٥/٢٠٢٠

لإعلان استقلال دولة فلسطين

كتب المحرر السياسي

يوم الخامس عشر من أيار، هو اليوم الذي انطلق فيه مسار التشريع الدولي لاغتصاب الحركة الصهيونية لفلسطين. قبل ذلك التاريخ الذي يعود لاثنتين وسبعين سنة خلت، لم يكن هناك دولة اسمها "إسرائيل"، لأن الأرض التي أقيمت عليها هذه الدولة، هي ارض فلسطين، والدولة التي كانت مدرجة على الخرائط، كان اسمها فلسطين والمراسلات بينها وبين الدول الأجنبية كانت تمهر بختم دولة فلسطين. والبعثات الدبلوماسية الأجنبية كانت تقدم نفسها، أنها تمثل بلادها لدى دولة فلسطين، والصكوك النقدية الورقية والمعدنية كانت تصدر باسم فلسطين، ومن يريد الحصول على سمة دخول إلى البلاد كان يطلبها من بعثات فلسطين الدبلوماسية، وأكثر من ذلك، فإنه عندما تم الاتفاق على تقاسم النفوذ بما عرف يومذاك باتفاقية "سايكس بيكو "، ورد بالنص الصريح أن فلسطين ستخرج من حصة بريطانيا، فيما تخرج سوريا ولبنان من حصة فرنسا. إذاً، قبل الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٨، لم يكن هناك دولة باسم "إسرائيل"، وان كان هناك سكان يهود، كانوا مواطنين في دولة فلسطين التي وقعت تحت الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى. وما وفد واستقدم إليها من يهود جندتهم الحركة الصهيونية بعد سايكس بيكو ووعد بلفور، انتظموا في مجموعات، تحولت إلى عصابات مسلحة، منها الهاغانا والأرغون وغيرهما. وكانت هذه العصابات تعمل تحت أعين سلطة الانتداب، وتنفذ أجندة مبرمجة وممنهجة للسيطرة إلى الأرض الذي ابتدأ بنظام "الكيبوتزات"، أي المستعمرات الزراعية، والتضييق على السكان العرب وتخريب ممتلكاتهم، ودفعهم لترك أرضهم، في عمليات تغيير ديموغرافي وترحيل داخلي بلغ ذروته في "الترانسفير" الكبير، الذي حصل بعد الإعلان الرسمي للاغتصاب منذ نيف وسبعة عقود. ويكفي التذكير أن يافا التي خرجت من حصة الدولة العربية بموجب قرار التقسيم عام ١٩٤٧، سقطت بالاحتلال في ١٣ايار /١٩٤٨ وفي اليوم التالي، أعلنت الحركة الصهيونية قيام دولتها. بعد حرب حزيران ١٩٦٧، احتلت "إسرائيل" ما تبقى من ارض فلسطين التاريخية فضلاً عن أراض عربية أخرى في مصر وسوريا والأردن ولبنان. وعلى اثر الاحتلال حصل الترانسفير الكبير الثاني، بحيث بات عدد الفلسطينيين

المبعدين بالتهجير الجماعي أو الذي نتج عن ارتكاب جرائم ومجازر مروعة، ككفر قاسم ودير ياسين وغيرهما يفوق عدد الفلسطينيين الذين بقوا داخل الأرض التي احتلت عام ٤٨ أو ٦٧.

وعندما صدر قرار التقسيم، صدر تحت عنوان تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية. وهذا تدليل إضافي بان التقسيم وقع على أرض فلسطين. ان قرار التقسيم، الذي رفضه العرب "رسمياً" وشعبياً، لم يترجموا رفضهم بوضع استراتيجية قومية للتحرير (ولهذا بحث آخر)، بينما دولة الاحتلال التي أعلنت قبولها النظري بقرار التقسيم، بدأت عشية اليوم الثاني الذي أعقب الخامس عشر من أيار وضع استراتيجية السيطرة على كل ارض فلسطين، وهذا ما حصل من خلال ما أفرزته حرب حزيران من نتائج، وهي مازالت تتعامل مع الأرض الفلسطينية المحتلة على قاعدة القضم والهضم. أن من يدقق بخلفية الموقف الصهيوني وحقيقته وأبعاده يعي جيداً بأن "إسرائيل"، لن تنسحب من الأراضي المحتلة، بالتالي فان ما يروج بان مشروع الدولتين، هو مشروع يمكن أن يرى النور هو مجرد وهم لأسباب منها:

إن الحركة الصهيونية وان اعتمدت التدرج في تنفيذ مشروعها، إلا أن نهائية الاحتلال للأرض، لا تقتصر على ارض فلسطين وحسب وإنما الهدف النهائي هو إقامة ما يسمى بدولة "إسرائيل" الكبرى التي تمتد ما بين الفرات

والنيل. وعليه فان فلسطين، كل فلسطين تعتبر ضمن الحوض الأساسي لدولة الاحتلال. ويروي ديغول في مذكراته، أن دافيد بن غوريون أسر إليه، وقبل حرب حزيران بسنوات يوم كانت فرنسا هي مصدر التسليح الأساسي "لإسرائيل"، إن أرض دولته تضيق بسكانها وانها بحاجة للتوسع حتى تستطيع استيعاب المهاجرين إليها وتخفيف الاختناق السكاني الحالي. ويقول ديغول، انه اختلف مع بن غوريون حول هذه المسألة، ومنذ ذاك التاريخ بدأت العلاقة تسوء بينهما. لذلك، "إسرائيل"، لن تنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاصة الضفة الغربية التي تسميها "يهودا والسامرة". وهذا ما خاطب به الرئيس الأميركي ليندون جونسون الملك حسين في صيف عام ١٩٦٧ ، أن الأرض تؤخذ بالاحتلال أو بالشراء، وها قد أخذتها "إسرائيل" بالاحتلال ،فأي ثمن سيدفع لاستعادتها.؟ أن الثمن الذي تريده "إسرائيل"، ليس مالاً، ولا اعترافاً عربياً "بسيادتها" على الأرض التي احتلت ١٩٤٨ ، بل اعترافاً باحتلالها للأرض التي تراها لازمة لاستيعاب مستوطنيها، واللازمة لأمنها وحاجتها المائية والأرض الزراعية ،فضلاً عن السيطرة على الأجواء والحدود التي تعتبرها من طرف واحدٍ، حدوداً لدولتها. هذا الثمن هو الاعتراف بالسيادة الصهيونية على كل الأراضي التي تعتبرها، "إسرائيل"، مدى حيوياً لها. ومن خلال ما تنفذه " إسرائيل" حالياً على الأرض إنما يصب في ما ترمي تحقيقه. وهي بذلك تتصرف انطلاقاً من إدراكها، بأن موازين القوى السائدة هي في مصلحتها. وحتى تنسحب "إسرائيل"، من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، يجب أن يكون هناك ميزان قوى قادر على تحرير كل فلسطين، حتى تنسحب من بعضها كي لا تفقد الكل. وفي ظل عدم توفر معطيات هذا الميزان ،فليس ما يجبر الاحتلال على الانسحاب. لذلك فإن شعار الدولتين بات يفتقر لواقعيته ،ودولة الاحتلال جردته بالأساس من مقوماته بإغراق الضفة الغربية بالمستوطنات ،بحيث باتت المدن العربية فيها جزراً محاصرة، لا يتم التواصل في ما بينها إلا عبر المصافي الأمنية لقوات الاحتلال، وصفقة القرن التي تسوقها أميركا كمشروع حل للصراع، هي صفقة تستجيب للمطالب الإسرائيلية ولا تعر اعتباراً للحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد بدأت "إسرائيل" تنفذ على الأرض بنود المشروع الأميركي، بدءاً من فرض سيادتها على غور الأردن. اذاً، أن استمرار الحديث عن حل الدولتين، هو كلام عن حل افتراضي لان الوقائع تفيد بعكس ذلك. وأمام هذا الوضع هل يبقى شعب فلسطين معلقاً على امل الحصول على دولة لا تتوفر لها شروط الحياة والمقومات الدستورية والشرعية ،وهي باتت سراباً يبتعد عن مرأى الناظر كلما اقترب منه ومع كل الكلام عن وحدة وطنية فلسطينية، ودعم عربي ودولي لقضية فلسطين ،باعتبارها قضية شعب يناضل لتقرير مصيره، وتصعيد للنضال الجماهيري بكل إشكاله، وهذا سيبقى قائماً طالما بقي الاحتلال قائماً. من هنا فإن الأوضاع التي تمر بها قضية فلسطين، وما يجري في الإقليم بات يتطلب خطوة نوعية وقراراً جريئاً، لا يكون بوقف العمل بالاتفاقات المعقودة مع العدو والعودة إلى مواثيق الثوابت وعلى أهمية ذلك، بل بقرارٍ استراتيجي يعيد خلط الأوراق في معسكر الأعداء أولاً. أن المطلوب اليوم هو قرار استراتيجي ينطوي على إعلان استقلال دولة فلسطين على كل ارض فلسطين، وان "إسرائيل"، هي سلطة قائمة بالاحتلال ليس على الأرض التي احتلت في حرب حزيران وحسب، بل على كل ارض فلسطين التاريخية. وهكذا يصبح شعب فلسطين موحداً على جغرافية واحدة وان كانت تحت الاحتلال، كما يصبح نضاله موحداً على أرضية موقف متمحورٍ من ألفه إلى يائه حول شعار تحرير فلسطين، كل فلسطين. والدولة الفلسطينية هي دولة تقوم على كل ارض فلسطين، لا على ارض الضفة والقطاع وهما باتا نتف من جغرافية الضفة كما هو مطروح في صفقة القرن.

إن إعلان استقلال دولة فلسطين واعتبارها دولة محتلة، يقوي الموقف الذي بات يصنف "إسرائيل" بما هي سلطة قائمة بالاحتلال كدولة "ابارتهايد"، خاصة بعد إعلان يهودية الدولة والتي تميز في التعامل بين من يقع تحت سلطتها بحيث أن قمعها وانتهاكها للحقوق الأساسية وأحكام المركز القانوني للشعب الواقع تحت الاحتلال سيزداد. أن معطى هذا الواقع سيفتح الصراع على بعد جديد، يضاف إلى الإشكال النضالية التي انطلقت منذ بدأ التخطيط لاغتصاب فلسطين وهو إسقاط الاحتلال بإسقاط نظامه العنصري الذي يتم بالاستناد إلى مشروعية النضال ضد نظم الابارتهايد، حيث لم يبق إلا هذا النموذج الصهيوني على سطح الكرة الأرضية يمارس العنصرية المشرعة بقانون بعد إسقاط النظام العنصري في جنوب أفريقيا. فلتعلن الشرعية الوطنية الفلسطينية استقلال فلسطين وإقامة دولتها على كامل أرضها ولتتعامل مع "إسرائيل"، باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال، وهكذا يكون الرد التاريخي بقرار استراتيجي تاريخي..

* * * * *

بيان سياسي صادر عن جبهة التحرير العربية في الذكرى الثانية والسبعين للنكبة

لمناسبة الذكرى الثانية والسبعين للنكبة أصدرت جبهة التحرير العربية البيان التالي:

أيها الرفاق، جماهير شعبنا المناضل

تمر الذكرى الثانية والسبعون لنكبة شعبنا الفلسطيني التي جاءت بهدف خدمة المصالح الغربيّة الرأسماليّة والتي عبر عنها رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون قبل المؤتمر الصهيوني الأول في ضرورة تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين وذلك لإقامة سد بشري استعماري غريب يحول دون قيام دولة عربية مستقلة موحدة تضم المشرق العربي وأفريقيا العربي، وذلك حفاظاً على استمرار السيطرة الأجنبية على مقدرات الوطن العربي. وسهولة وصول بريطانيا إلى مستعمراتها في الهند بعد شق قناة السويس. وقد التقت المصالح الغربية مع أهداف الحركة الصهيونية حيث تجسد ذلك في وعد بلفور عام ١٩١٧ في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، تم تكريس وعد بلفور في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ليصبح أحد الوثائق الدولية المطلوب تنفيذها.

وقد عملت بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين على تشجيع وتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإعطائهم المعسكرات للتدريب وأراضي المشاع لإقامة الكيبوتسات والمستوطنات، بالمقابل فرضت على شعبنا الفلسطيني قانون الطوارئ ونفذت الإعدامات وهدمت بيوت المناضلين.

والواقع أن المقاومة الفلسطينية قد بدأت ضد الغزاة الصهاينة في العام ١٨٨٦ عندما هاجم الفلاحون المطرودون من قراهم في الخضيرة وملبس محتلي أراضيهم المغتصبة التي أجلوا عنها رغم إرادتهم. وقد تصاعدت المقاومة الفلسطينية ضد الوجود الصهيوني في فلسطين وأهمها ثورة البراق وثورة عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ والتي فرضت على بريطانيا إصدار الكتاب الأبيض حيث تم التخلي عن فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما يهودية والأخرى فلسطينية وتعهدت بريطانيا بإيجاد وطن قومي لليهود في دولة فلسطين مستقلة تكون محكومة من قبل العرب الفلسطينيين، وقد دفع الكتاب الأبيض اليهود إلى العمل على نقل نشاطهم من بريطانيا إلى أمريكا.

أما الدول العربيّة فقد كان معظمها حديث الاستقلال ذات إمكانات عسكرية متواضعة، ورغم ضعف الإمكانات فقد قاتل الجندي العربي ببسالة إلى جانب المقاومة الفلسطينية وتمكنوا من الحفاظ على ٢٢٪ من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس. التي أعادت "إسرائيل" احتلالها في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧.

واليوم يواجه شعبنا الفلسطيني مبادرة الرئيس الأمريكي "صفقة العصر" وتتلخص في إنهاء كافة قضايا الوضع النهائي من القدس إلى اللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن بشكل يخدم المصالح الإسرائيلية ويمنع قيام دولة فلسطينية ويتعارض مع قرارات الشرعية الدولية مجلس الأمن والجمعية العمومية. وما يجدر ذكره أن صفقة العصر صيغت من قبل اليهود الأمريكان كوشنير وغرينبلات والسفير الأمريكي في تل أبيب ديفيد فريدمان. وقد بدأ ترامب بتنفيذ بنود صفقته بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيّب إلى "القدس الموحدة عاصمة إسرائيل"، كما ادعى ترامب أن المستوطنات لا تتعارض مع القانون الدولي، وأن اللجوء لا يورث ولا يحق للاجئين الفلسطينيين التعويض. وكما قال كوشنير صهر الرئيس الأمريكي ترامب، إن هذه المبادرة ليست للنقاش ولكن للتطبيق، وفعلاً فقد أعلن نتنياهو أنه سيضم منطقة غور الأردن والمستوطنات إلى السيادة الإسرائيلية كما أعلن مؤخراً وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت الشروع في بناء ألفي وحدة استيطانية في مستوطنات غوش عتصيون وإفرات قرب بيت لحم.

وقد أكدت القيادة الفلسطينية ومختلف الفصائل رفضها لمقترحات ترامب جملة وتفصيلاً، وأوقفت السلطة المفاوضات مع "إسرائيل" بالرعاية الأمريكية وطالبت بعقد مؤتمر دولي للسلام يستند إلى الشرعية الدولية قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية التي تدين إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وتنص على إقامة الدولتين. كما أن القيادة الفلسطينية أكدت أخيراً في اجتماعاتها أنه في حال قام نتنياهو بضم أجزاء من الضفة الغربية المستوطنات أوغور الأردن فإن القيادة الفلسطينية سوف تعلن إنهاء كافة

التزاماتها مع "إسرائيل" بما فيها وقف التنسيق الأمني.

أما التطبيع، وهو الشق الآخر من صفقة القرن، فقد دعا ترامب الدول العربية و"إسرائيل" والدول الأوروبية وتم عقد مؤتمر وارسو بهدف قيام حلف في الشرق الأوسط تكون "إسرائيل" أحد أطرافه، كما دعا إلى مؤتمر عمان الذي حضره مندوبين إسرائيليين إلى جانب بعض الدول العربية وقد أسقط العرب بذلك قراراتهم بمؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢ في ربط التطبيع الشامل بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتجول مندوبٌ "إسرائيل" في شوارع بعض العواصم العربية رافعي جوازاتهم الإسرائيلية. كما شاهدنا مؤخراً بعض الأعمال الثقافية التي تدعو إلى التطبيع وبعضها بين القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

في وقت لا زالت قرارات القمم العربية تؤكد على أن فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية كما حصل مؤخراً في قمة الظهران أمام هذا الواقع الخطر الذي يواجهه شعبنا الفلسطيني وقيادته نرى ضرورة العمل على الأمور التالية:

أولاً : وضع برنامج سياسي يشكل إجماع وطني يُؤكد على حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وتوحيد الموقف السياسي والرؤية الواحدة لمن هم أعداء شعبنا الفلسطيني حيث لا تزال هذه النقاط موضع خلاف مما يؤدي إلى الشرذمة السياسية الحالية.

ثانياً: تعزيز المقاومة بمختلف أساليبها والتي أقرتها كافة القوانين والشرائع الدولية ووضع البرامج لإشراك كافة أبناء شعبنا الفلسطيني وبمختلف أماكنه لأخذ دوره في معركة الدفاع عن حق شعبنا في أرضه ووطنه وبناء دولته. لقد رأينا في فترات عديدة كانت تستغل المقاومة لضرب التحرك السياسي مما أدى إلى إجهاض العمل

السياسي دون أن تحقق المقاومة أي أهداف، لذا ضرورة التنسيق بّن كافة القوى ووضع خطط المقاومة المنسجمة مع المرحلة السياسية.

ثالثاً: تعزيز العلاقة مع القوى والأحزاب الثورية في الوطن العربي وخاصة حزب البعث العربي

الإشتراكي، فالمعركة ضد العدو الصهيوني لا تنفصل عن معركة الأمة ضد العدو الفارسي في شرق الوطن العربي.

رابعاً: تعزيز المقاطعة الفلسطينية والعربية للكيان الصهيوني بمقاطعة كافة المنتجات "الإسرائيلية" وإيجاد فرص عمل للعمالة الفلسطينية خارج "إسرائيل"، وتعزيز B.D.S التي حققت تقدماً كبيراً في المقاطعة الدولة للبضائع المنتجة داخل المستوطنات الإسرائيلية والعمل على تعميمها على كافة المنتجات الإسرائيلية.

إن "إسرائيل" تجتّي أرباحاً طائلة من احتلالها للأراضي الفلسطينية وأن بداية نهاية الاحتلال هو في جعل "إسرائيل" تتكبد الخسائر جراء احتلالها.

كما يجب أن يكون واضحاً أن تطبيع الدول العربُية لعلاقاتها مع "إسرائيل" إنما هو خنجر في خاصرة الشعب الفلسطيني لا يُقل عن خطر الانقسام.

خامساً: الوحدة الوطنية. بعد ثلاثة عشرة عاماً لا زال الانقسام السياسي والجغرافي يسود شطري الوطن.

ولازالت الأموال الإيرانية والتركّة والقطرية التي تمر عبر "إسرائيل" تغذي هذا الانقسام وهذا ما أكده رئيس وزراء العدو الإسرائيلي نتنياهو، لذلك فإن الانقسام تجاوز شقه الفلسطيني ليرتبط بالوضع الإقليمي المتأزم الذي تحاول أيران أن تلعب دور شرطي المنطقة وإعادة الأحلام الإمبراطورية فبعض تصريحات المسؤولين الإيرانيين تؤكد ذلك بأن إيران أصبحت إمبراطورية عاصمتها بغداد، وبأن إيران تسيطر على أربع عواصم عربية إلخ... ولذلك نحن لم يكن لدينا منذ البداية أية أوهام في أن الحوارات مع حركة حماس التي شهدتها عدة عواصم عربية سوف تؤتي ثمارها.

أمام هذا الواقع وتعثر العودة إلى توحيد الصف نرى ضرورة رفع مستوى التنسيق لمواجهة الظروف الراهنة مع استمرار محاولات إعادة توحيد شطري الوطن.

سادساً: تعزيز العلاقة مع الدول الأوروبية المؤيدة للشرعية الدولية وخاصةً الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين.

سابعاً: التوجه إلى المؤسسات الدولية مجلس الأمن، والجمعية العموميّة، ومحكمة العدل العليا، ومحكمة الجنايات الدولية وجعل المسرح الدولي مجالاً لنشاطنا ضد إسرائيل وحليفتها أمريكا.

ودخول كافة الهيئات الدولية علماً أن أمريكا تخرج من كل هيئة تدخلها المنظمة بهدف إنهاء دور الأمم المتحدة لصالح حكم القطب الواحد.

ثامناً: أخيراً، في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ مسيرة شعبنا الفلسطيني من المهم تغليب الصراع ضد العدو الصهيوني على أي خلافات ثانوية ووضع كافة الجهود لهزيمة مشاريع الاحتلال من أجل تحقيق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.

المجد والخلود للشهداء الأبرار

الحرية لأسرى الحرية

وإنها لثورة حتى التحرير

١٥ أيار ٢٠٢٠

فلسطين والتحدّيات الجديدة

د. علي بيان

المقدمة: في الوقت الذي يواجه العالم جائحة كورونا التي أصابت الملايين من البشر وأودت بحياة مئات الآلاف، إضافة إلى مواجهة تداعيات ذلك نتيجة إحداث اضطراب حياتي واقتصادي كبير، يستمر ودون تلكؤ التحالف الاستعماري ممثلاً بالولايات المتحدة الأميركية والصهيونية العالمية في الاعتداء على الشعب العربي الفلسطيني ظهر مؤخّراً في خطة "صفقة القرن" التي تعمل عليها الإدارة الأميركية، ومن فصولها الحاليّة ما أعلنه رئيس حكومة العدو نتنياهو بعد الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافيّة مع حزب أزرق - أبيض أنّ الأول من تموز القادم هو موعد البدء في مناقشات في مجلس الوزراء بشأن توسيع السيادة على المستوطنات في الضفة الغربيّة وغور الأردن ما يشكل ٣٠/١٠٠ من مساحة الضفة الغربيّة. وقد أعاد نتنياهو تكرار سيناريو السيادة والضم عند نيل حكومته ثقة الكنيست يوم الأحد في ١٧ من أيار الجاري.

إجراءات تمهيديّة :تمهيداً للإقدام على عمليّة الضم ينفّذ العدوّ عدة إجراءات تندرج تحت عنوانين: زيادة الضغط على السلطة الفلسطينيّة والفلسطينيّين في الضفة الغربيّة، وخلق مندرجات تعمّق الانقسام الفلسطيني. وقد تجلّى ذلك بتصعيد الاعتداءات في الضفة الغربيّة، حيث قامت قوات الاحتلال بحملة اعتقالات في بلدة يعبد غرب مدينة جنين نتج عنها مقتل جندي إسرائيلي بحجر رشق به خلال الانسحاب من البلدة، ومصادقة المستشار القضائي لحكومة العدو على قرار الحكومة مصادرة أراضي الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل من دائرة الأوقاف الإسلاميّة الفلسطينيّة، وتوقيع القائد العسكري للاحتلال في الضفة الغربيّة على القانون الذي يسمح بمصادرة رواتب الأسرى الفلسطينيّين في البنوك أو من أصحابها مرفقاً ذلك برسالة مدير النيابة العامّة العسكريّة الأسبق تتضمّن تحذيراً إلى البنوك الفلسطينيّة من مغبّة التعامل مع رواتب الأسرى والعمل على إغلاقها. كما جدّد وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي قرار إغلاق مكتب تلفزيون فلسطين في القدس المحتلّة، وحظر أنشطته أيضاً في الداخل ستة أشهر إضافيّة، علماً أنّه تمّ اعتقال طاقم تلفزيون فلسطين من قبل قوات الاحتلال العام الماضي ومنع من العمل. من جهة أخرى يتم تفعيل المفاوضات المتعلقة بصفقة تبادل الأسرى بين حركة حماس والعدوّ برعاية مصريّة وذلك حسبما تمّ الإعلان عنه "أنّه يمثّل مدخلاً لترتيب الأوضاع ولاسيّما الجانب الإنساني في قطاع غزّة، خصوصاً أنّ لدى الطرفين مصلحة لإعادة تأهيل البنية التحتيّة التي تقود إلى هدوء طويل". لا شكّ أنّ إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيّين هي خطوة مرحبّ بها دائماً ولكن طريقة التفاوض تشير إلى أنّ الهدف ليس كما هو معلن فقط وإنّما أبعد من ذلك بغية تحييد قطاع غزّة خلال الإجراءات التي سيقدم العدو عليها بما يتعلّق بإعلان السيادة على المستوطنات في الضفة الغربيّة وضمّ غور الأردن، والتعامل مع الفلسطينيّين ليس كفريق واحد وإنّما فريق في قطاع غزّة وآخر في الضفة الغربيّة من أجل تعميق الانقسام الفلسطيني وإبراز القضيّة الفلسطينيّة ليس كقضيّة شعب تحت الاحتلال وإنّما سكان في الضفة الغربيّة وآخرين في غزّة وذلك للقضاء نهائيّاً على إقامة دولة فلسطينيّة بأبعادها الجغرافيّة والسياسيّة والديموغرافية والاقتصادية وغير ذلك من مقوّمات الدولة. ليس مستغرباً أن يلجأ العدوّ إلى استغلال الثغرات بين القوى الفلسطينيّة لكي يتمدّد كالأفعى وينجح في تعميق التباعد وتكريس الانقسام، وإنّما المستغرب ألاّ تعي القيادات الفلسطينيّة أساليب العدوّ وخططه وتعمل على تكريس وتدعيم الوحدة الفلسطينيّة إن ببناء المؤسّسات أو بأساليب المواجهة أو باعتماد فريق تفاوض موحّد يضع حدّاً لعبث العدوّ وداعميه في الإدارة الأميركيّة.

مواقف فلسطينيّة وعربيّة ودوليّة :استباقاً لخطوات العدو التنفيذيّة بعمليّة الضمّ المعلن عنها صدرت مواقف من السلطة والمنظمات الفلسطينيّة، والأطراف العربيّة الرسميّة والشعبيّة والدوليّة. ففي خطاب بثّه التلفزيون الرسمي الفلسطيني هدّد الرئيس محمود عبّاس بإلغاء الاتفاقات الموقّعة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة، وكرّر ذلك في كلمته خلال قمّة عدم الانحياز التي نظّمت عبر تقنيّة "الفيديو كونفرانس". وطالب وزراء خارجيّة الدول العربيّة الإدارة الأميركيّة "بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بالصراع في المنطقة، وبمبادئ وأحكام القانون الدولي وبالتراجع عن دعم مخططات وخرائط حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي تحاك تحت غطاء ما يسمّى خطّة السلام الأميركيّة، وتهدف إلى ضمّ أراض فلسطينيّة محتلّة والاستيلاء عليها بالقوّة". وحذّر الاتحاد الأوروبي "إسرائيل" من ضمّ أراض من الضفة الغربيّة، واصفاً الأمر بأنّه انتهاك للقوانين الدوليّة. وقال الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجيّة في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل في بيان "أنّ موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان التي تتبعها "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينيّة التي احتلّتها عام ١٩٦٧ واضح ولم يتغيّر". وشدّد على أنّ الاتحاد الأوروبي لا يعترف بسيادة "إسرائيل" على الضفة الغربيّة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أكّد ذلك ممثّل الاتحاد

الأوروبي لدى فلسطين سفين كوهان فون بورغسدورف إذ قال أنّ الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأيّ إجراءات إسرائيليّة لضمّ أراض فلسطينيّة. وقدم ١١ سفير دولة أوروبيّة في تل أبيب احتجاجاً مشتركاً لإسرائيل بشأن نواياها بتنفيذ خطة ضمّ أجزاء من أراض فلسطينيّة لسيادتها، والدول هي ألمانيا وفرنسا وإيرلندا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا والسويد وبلجيكا والدانمارك وفنلندا من الاتحاد الأوروبي إضافة إلى بريطانيا. من جهة أخرى أكّدت المدّعية العامّة للمحكمة الجنائيّة الدوليّة فانو بنسوده أنّ للمحكمة صلاحية على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة التي تشمل الضفة الغربيّة والقدس وقطاع غزّة، وعلى حق فلسطين في التوجّه إليها لمقاضاة "إسرائيل" على جرائمها، معبّرةً عن قلقها إزاء المقترحات الإسرائيليّة القاضية بالاستيلاء على أراضي غور الأردن في الضفة الغربيّة. وطالب ١٣٠ نائباً بريطانيّاً بفرض عقوبات على "إسرائيل" في حال ضمّت مناطق من الضفة الغربيّة. وصدر قرار خطي بموافقة الحزبين الديمقراطي والجمهوري بمجلس النواب الأميركي يعارض ضمّ "إسرائيل" أجزاء من الضفة الغربيّة.

الموقف النشاز عبّر عنه وزير الخارجيّة الأميركي بومبيو حيث قال: "إنّ الإسرائيليّين سيتّخذون في نهاية المطاف قرار ضمّ أراض في الضفّة الغربيّة ، وأنّ هذه القرارات تعود إلى "إسرائيل"، لكنّه اعتبر أن جميع المداولات المتعلقة بالضمّ يجب أن تكون فقط ضمن إطار مفاوضات مباشرة بين "إسرائيل" والفلسطينيّين.

الجدير بالذكر أن خطة "صفقة القرن" التي طرحتها الإدارة الأميركيّة تتضمّن اقتراح ضمّ مستوطنات يهوديّة وغور الأردن.

الخلاصة: إنّ الخطوات التي أعادت نتنياهو إلى رئاسة حكومة الاحتلال رغم الاتهامات الموجّهة إليه بالرشوة وخيانة الأمانة والإحتيال، وتأجيل محاكمته أكثر من مرّة، وتشكيل حكومة ائتلافية تدلّ بما لا يقبل الشكّ على تعبيد الطريق للإقدام على الخطوات اللاّحقة المتعلّقة بإعلان "السيادة الإسرائيليّة" على المستوطنات في الضفة الغربيّة وضمّ الأغوار بدعم أميركي كامل لا تستطيع المواقف العربيّة والدوليّة الرافضة من منع التنفيذ، ممّا يشير إلى أنّ المعركة مع الاحتلال هي في تصاعد، وحجر الزاوية في القدرة على المواجهة وتأطير التأييد الدولي هي الوحدة الفلسطينيّة المستندة إلى برنامج وطني يخرج النضال الفلسطيني من زوايا المناهج المتباينة والمصالح الفصائليّة والتموضع في أجندات إقليميّة ودوليّة لا تصبّ في مجرى نضال الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه التاريخيّة والحفاظ على وجوده، وكذلك وضع حدّ للتطبيع المجّاني الذي تنتهجه بعض الأنظمة العربيّة مهما تكن الذرائع. بغير ذلك سوف ينجح، ومع الأسف، التحالف الاستعماري الصهيوني من تصفية القضيّة الفلسطينيّة وهدم الجدار الفلسطيني فاسحاً المجال للتمدّد في أرجاء الوطن العربي في خطوات لاحقة تستهدف الأمة العربيّة بشكل تدريجيّ وممنهج.

لقاء جبهة التحرير العربية و "فدا"

قام وفد رفيع من الرفاق من الاتحاد الديموقراطي الفلسطيني فدا على رأسه الرفاق ناصر حسون عضو المكتب السياسي أمين إقليم لبنان للاتحاد والرفيق أبو سامر مراد عضو اللجنة المركزية وعدد من الرفاق في قيادة وفداً بزيارة مقر جبهة التحرير العربية في عين الحلوة حيث استقبلهم الرفاق أعضاء اللجنة المركزية للجبهة كل من الحاج حسين رميلة وأبو يوسف الشواف والرفيق ياسين أبو صلاح عضو قيادة الساحة.

تم في اللقاء استعراض أخر تطورات القضية الفلسطينية والأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تمر بها مخيمات شعبنا في الشتات وضرورة قيام الأونروا بتحمل مسؤوليتها في الجوانب الصحية والاجتماعية لرفع الظلم عن أبناء شعبنا.

ونوقش في اللقاء أهمية التواصل والتنسيق بين فصائل المنظمة في هذا الظرف المفصلي العصيب من اجل مواجهة المؤامرة التي تهدف إلى طمس حقوق شعبنا الوطنية في العودة والحرية والاستقلال كما وثمن الرفاق موقف الجبهة ودورها ووجهوا التحية إلى الرفيق الأمين العام ركاد سالم.

بدورها وجهت قيادة الجبهة التحية إلى الرفاق في وفدا والى الأمين العام صالح رأفت.

وفي الختام تم تقديم التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك وتقرر مواصلة اللقاءات لتنسيق الخطوات والمواقف من اجل مصلحة قضايا شعبنا وتحقيق أهدافه.

الأمم المتحدة تُؤكد على موقفها الثابت بشأن ضم الأراضي المحتلة

أطلع مندوب دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور، الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرش، خلال لقائه فجر اليوم الأربعاء، على موقف دولة فلسطين، الرافض لسياسة الضم "الإسرائيلية"، حال قيام "إسرائيل" بإعلانها أو تنفيذها، مطالباً الأمم المتحدة، بصفتها أيضاً عضواً في اللجنة الرباعية، ببذل كل الجهود لمنع "إسرائيل" من الإقدام على هذه الخطوة.

وأكد غوتيرش على الموقف العربي الرافض لقيام "إسرائيل" بضم الأراضي العربية المحتلة، ونيتها ضم غور الأردن والمستوطنات "الإسرائيلية" في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفق ما ورد مؤخراً في إعلان وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الطارئ المنعقد في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

وأكد الأمين العام على موقف الأمم المتحدة الثابت والواضح، بشأن ضم الأراضي المحتلة، باعتبارها خطوة غير قانونية، وأنه لن يدخر جهداً مع الأطراف المعنية، أملاً في تفادي سياسة الضم.

كما توجه منصور، بالطلب من الأمين العام ببذل مساعيه الحميدة مع كافة الأطراف، التي يمكن أن تثني "إسرائيل" عن القيام بهذه الخطوة، باعتبارها مدمرة لأي فرصة سانحة للحوار، وتحقيق السلام والأمن في المنطقة، وتكثيف العمل في مجلس الأمن، المعني بصون السلم والأمن الدوليين، للقيام بمسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية، وفق مرجعيات وأسس الحل السلمي العادل والشامل، بهدف تشكيل جبهة دولية واسعة للتصدي لمخططات الضم "الإسرائيلية".

ولقد تم هذا الاجتماع من خلال تقنية التواصل المرئي بحضور الترويكا العربية، والتي تشتمل على المندوبين الدائمين لكل من: سلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، بالإضافة إلى المندوبين الدائمين لجمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية، والجمهورية اللبنانية.

وفي ذات السياق، التقى منصور مع مكتب تنسيق لجنة الأمم المتحدة، المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ لاستنهاض كافة الجهود في الأمم المتحدة، وتكثيفها خلال الشهرين القادمين للضغط على "إسرائيل"، وتحذيرها من المضي في سياسة ضم الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيصدر بيانات صحفية عن مخرجات هذه الاجتماعات تباعًا.

الاتحاد الأوروبي يعتزم معاقبة " إسرائيل " في حال بسطت السيادة على الضفة

بدأت مفوضية الاتحاد الأوروبي مناقشات داخلية حول كيفية معاقبة "إسرائيل"، في حال طبقت سيادتها في الضفة الغربية، بما يتماشى مع خطة الرئيس الأمريكي ترامب وفقا لصحيفة "إسرائيل اليوم".

ووفقا لتقرير الصحيفة فأن الذي يقود هذه الخطوة هو وزير خارجية الاتحاد جوزيف بوريل، الذي يعرف بمواقفه ضد "إسرائيل" لسنوات عديدة.

بموجب دستور الاتحاد الأوروبي، لا يمكن اتخاذ قرارات ذات مغزى للسياسة الخارجية إلا بموافقة جميع البلدان. لذلك، يعتقد أن الصداقات "الإسرائيلية" في الاتحاد، بما في ذلك المجر وجمهورية التشيك ورومانيا وبلغاريا، ستعوق مبادرات لفرض عقوبات شديدة ضد "إسرائيل".

بقدر ما هو معروف حاليًا في "إسرائيل"، قد يكون أقوى اقتراح، بأن تقوم السويد وايرلندا ولوكسمبورغ، بإلغاء اتفاقية الشراكة، التي تنظم العلاقة بين الاتحاد و"إسرائيل". وفي هذه الحالة ، سيكون الضرر الاقتصادي كبيراً.

كذلك هناك احتمال آخر باستبعاد "إسرائيل" من برنامج هورايزون ٢٠٢٧ ، حيث تتلقى مؤسسات البحث والعلوم والتكنولوجيا منحًا تراكمية لمئات الملايين من الشواقل. والسيناريو الآخر المحتمل هو تعليق اتفاقية السماء المفتوحة مع "إسرائيل"، التي تنتظر التصديق النهائي من قبل الاتحاد. وقالت الصحيفة أنه قد تكون هناك خطوات إضافية.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يوم الخميس، ويتوقع أن يتم مناقشة قضية فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية. ومع ذلك، يبدو أنه لن يتم اتخاذ أي قرار لأن هذا سيكون بعد يوم واحد فقط من تنصيب الحكومة الجديدة "الإسرائيلية".

من جانبها، لم تبدأ "إسرائيل" بعد حملة دبلوماسية لتبرير مسار السيادة. وفي الاتصالات الأولية مع السفراء "الإسرائيليين" في دول الاتحاد، تم توضيح أن الحكومة "الإسرائيلية" لم تبدا بعد ولا يوجد حتى الآن أي يقين بأن قانون فرض السيادة سيتم تنفيذه.

١٣٠نائبا بريطانيا يطالبون بفرض عقوبات على "إسرائيل" في حال ضمت مناطق في الضفة

توجّه ١٣٠ نائبا بريطانيا من مختلف الأحزاب البريطانيّة برسالة إلى رئيس الوزراء بوريس جونسون، لفرض عقوبات اقتصاديّة على "إسرائيل" في حال قيامها بضمّ مناطق في الضفة الغربية، بحسب ما ذكرت صحيفة "ذي غارديان".

ووقّع على الرسالة وزراء سابقون عن حزب المحافظين، ورئيس حزب المحافظين السابق لورد باتين، ووزيرة التطوير الدولي السابقة أندرو ميتشل.

واعتبرت الرسالة أن ضمّ أجزاء من الضفّة الغربيّة "غير قانوني في القانون الدولي"، وأنّ "أي تحرّك إسرائيلي في الضفة الغربية يجب أن يلقى ردا مشابها".

وأعرب الموقعّون على الرسالة، التي بادر إليها "مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني"، عن غضبهم من إعلان الحكومة "الإسرائيلية" عن خطط لضمّ أجزاء من الضفة الغربية، واصفين بأنه "ضربة قاتلة لفرص السلام بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين استنادًا إلى حلّ الدولتين."

وأضافت أنّه "من الواضح أن "إسرائيل" تتسّتر بانتشار وباء كورونا، من أجل السعي لتطبيق هذه الخطّة الفظيعة، ومن الضروري أن تفعل المملكة المتّحدة كل ما في وسعها لمنع ذلك."

كما ورد في الرسالة أيضا أن القانون الدولي "ناصع الوضوح.. السيطرة على أيّة أرض خلال حرب ممنوع، ودعت إلى "التوضيح علنًا "لإسرائيل" أن أي ضم سيواجه بعواقب وخيمة، منها فرض عقوبات... التصريحات لا تكفي... رئيس الحكومة "الإسرائيليّة" بنيامين نتنياهو تجاهل تصريحاتنا. علينا أن نمنع حكومته من تطبيق خطته التي تعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدوليّة."

وشاركت بريطانيا، قبل ذلك، ٩ سفراء بريطانيين آخرين في تقديم احتجاج رسمي للخارجية "الإسرائيلية" على نيّة حكومة نتنياهو وشريكه بيني غانتس ضمّ مناطق في الضفة الغربيّة.

والدول هي، بالإضافة إلى بريطانيا: ألمانيا وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا والسويد وبلجيكا، بالإضافة إلى سفير الاتحاد الأوروبي.

وجاء الاحتجاج الرسمي خلال اجتماع على الإنترنت ضمّ السفراء، ونائبة مدير قسم أوروبا في وزارة الخارجية "الإسرائيليّة"، آنّا أزاري، حسب ما نقله موقع عرب ٤٨.

وأوضح الدبلوماسيون الأوروبيّون أنّ الهدف من الاحتجاج هو قلقهم "الشديد من بند في الاتفاق الحكومي يمهّد لضم أجزاء من الضفة الغربية"، وأضافوا أنّ "ضمّ كل جزء من الضفة الغربية يشكّل خرقًا واضحًا للقانون الدولي" وأنّ "خطوات أحادية الجانب كهذه ستضرّ بجهود تجديد مسار السلام، وسيكون لها تأثير بالغ الخطورة على الاستقرار في المنطقة وعلى مكانة "إسرائيل" في الساحة الدوليّة."

* * * * *

بومبيو ينتقد تحقيق الجنائية الدولية
بارتكاب "إسرائيل" جرائم حرب.. ويُلوّح بعقوبات

مرة أخرى، تؤكد الإدارة الأميركية، عدوانيتها على الشعب العربي الفلسطيني وقضيته وحقوقه فقد استنكر وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، محاولة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، التحقيق في جرائم حرب مرتكبة من قبل "إسرائيل" ضد الفلسطينيين.

وقال بومبيو، في بيان نقلته (سي أن أن): "كما أوضحنا عندما يزعم الفلسطينيون الانضمام إلى نظام روما الأساسي، فإننا لا نعتقد أن الفلسطينيين مؤهلون كدولة ذات سيادة، وبالتالي فهم غير مؤهلين للحصول على العضوية الكاملة، أو المشاركة كدولة في المنظمات أو الكيانات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية."

وأضاف بومبيو، أن "الولايات المتحدة، تكرر اعتراضها الذي طال أمده على أي تحقيقات غير قانونية للمحكمة الجنائية الدولية."

وحذر وزير الخارجية الأمريكي: "إذا استمرت المحكمة الجنائية الدولية في مسارها الحالي، سوف نحدد العواقب."

وألغت وزارة الخارجية الأمريكية بالفعل تأشيرة دخول بنسودا إلى الولايات المتحدة، وهددت بمزيد من الإجراءات في أذار/ مارس الماضي، بعد قرار من المحكمة الجنائية الدولية بالسماح بإجراء تحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة التي ارتكبتها القوات المسلحة الأمريكية، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وحركة طالبان في أفغانستان.

وسبق، أن أعلنت المدعية العامة بالجنائية الدولية حق فلسطين في التوجه إلى المحكمة لمقاضاة "إسرائيل"، على ما قالت إنها انتهاكات وقعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما الضفة الغربية، ومنها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

وفي ٩ أيار/ مايو الجاري، قالت بنسودا: إن المعلومات الزائفة وحملات التشويه، لن تغير الحقائق، بشأن الوضع المقلق في فلسطين.

* * * * *

وثيقــة للتــاريخ
بيان حول مؤامرة ٢٣ شباط

بيان أصدره الرفيق القائد المؤسس المرحوم الأستاذ ميشيل عفلق في آذار عام ١٩٦٩

يا أبناء شعبنا العربي.. أيها البعثيون!

هذا الحزب هو حزبكم، كوّنه وبناه جيل عربي كامل من أبنائكم، من أبناء الشعب الكادح المحروم المظلوم المناضل. إنه يمثل آلاما كثيرة وأتعابا وتضحيات جمة طويلة. هي ملك للشعب وللأمة العربية وليست ملكا لفئة أو أشخاص. إنه يمثل أملا كبيرا، هو أيضا أمل الأمة العربية، فلا تدعوه يتداعى وينهار في الظلام، نتيجة الأحقاد والشهوات والأطماع، أطماع فئة تستبيح من أجل أن تبقى في السلطة وترتع في مغانمها الزائلة أن تعرض لخطر الانهيار أكبر حركة عربية شعبية وجدت في الوطن العربي منذ ربع قرن، وانهيارها سوف يعني فراغا كبيرا ولسنين طويلة، في مجال النضال القومي الشعبي، وبالتالي ظفرا كبيرا وسيطرة طويلة لقوى الاستعمار والرجعية والإقليمية والشعوبية.

إننا نؤمن بأن قواعد الحزب وجماهير الشعب في الوطن العربي الكبير، إذا هي بادرت وتسلمت قضية مصير هذا الحزب الذي هو منها وإليها، فإنها سوف تنقذه من المصير المبيت له، وتنقذ بالتالي قضيتها هي، قضية نضالها الموحد ضد الاستعمار و"إسرائيل" والأنظمة الرجعية والعميلة، قضية خبزها وكرامتها وأملها في بناء الاشتراكية العربية التي يقدمون تزييفا لها وإلهاء عنها وبديلا، شتاتا من الإجراءات الفوقية المرتجلة، أرادوها في الوقت نفسه إلهاء وبديلا عن العمل من أجل الوحدة العربية.

في هذه الظروف العصيبة الحالكة، ظروف الردة الاستعمارية الرجعية الشعوبية التي تذكر بالردة التي أعقبت الانفصال، ولكنها أشد هولا وأوسع نطاقا، لأنها تتجاوز الوطن العربي إلى أفريقيا والعالم الثالث، يجدر بمناضلي الحزب وبجماهير الشعب المناضلة أن يعودوا إلى المبادئ الثورية الأولية وإلى الروح النضالية البسيطة الصادقة:

١ - هناك عدوان وقح على شرعية ربع قرن من نضال البعث العربي الاشتراكي لا يجوز أن يبرر بأي نوع من أنواع التبرير ولا يمكن أن يفسر إلا من خلال الظروف العربية والدولية الراهنة، ظروف الردة الاستعمارية.

٢ - هناك انحراف خطير قد وقع باستعمال سلاح الجيش ضد الحزب أولا، وباستعمال بعض الحزبيين في الجيش للسلاح ضد بعضهم الآخر ثانيا. فإذا لم يحاسب مرتكبو هذه الأعمال، ولم تصحح الأوضاع، فإن الحزب سوف ينتهي، لأن القيمة أصبحت للسلاح لا للمبادئ، والجيش سوف ينتهي لأن الثقة لن تعود مطلقا بين رفاق السلاح، ولن يغلق باب الانقلابات واستعمال القوة وأعمال الغدر.

٣ - هناك انحراف عقائدي خطير يهدد اتجاه الحزب وثورته، وقضية الشعب ومصلحته الحيوية، هو انحراف عن أهم ما يميز حركة البعث، وخيانة للمبدأ الذي جعل من حزب البعث حزبا ثوريا، وبالتالي حزبا يعيش حتى اليوم: مبدأ القومية في التنظيم والعقيدة. فقد خان المتمردون هذا المبدأ عندما تمردوا على قرارات وسلطة القيادة القومية، ونصبوا من أنفسهم ومن "تنظيمهم" القطري اللاشرعي سلطة مغتصبة تدعي حق دعوة المؤتمر القومي، كما تدعي حق تصحيح مزعوم للحزب ليس على نطاق القطر فحسب، بل على النطاق القومي كله. كل ذلك لأن بيدهم قوة السلاح ولأنهم اغتصبوا أجهزة الدولة، ويطمعون في أن يلحقوا المنظمات القومية بحزبهم القطري بأسلوب شراء العملاء ومساومة المناضلين الشرفاء على عقيدتهم بالمساعدات المادية.

وكل هذا العدوان على شرعية التنظيم والاغتصاب للسلطة بغية الوصول إلى الخيانة الأساسية، خيانة العقيدة القومية، والعودة إلى جاهلية الفترة السابقة لظهور الحزب، عندما كانت الأقطار العربية تواجه الاستعمار والصهيونية متفرقة ومشتتة بل متناقضة ومتناحرة.

٤ - هناك تسلط على الحزب والحكم والجيش من فئة عسكرية صغيرة تمارس هذا التسلط منذ بداية الثورة، وقد وصلت في تسلطها إلى ذروة الاغتصاب والتزييف بالانقلاب الأخير الذي قامت به ضد الحزب وشرعيته وسلطة أعلى قيادة فيه. وفي رغبة هذه الفئة في التسلط وفي ممارستها له تكمن أهم أمراض الثورة وأعمق أسباب الأزمات التي تعرضت لها الثورة حتى الآن، وكل ما طرأ على الحزب من

تشويه وتزييف وإفساد، بإباحته لغزو الموجات الانتهازية المتلاحقة منذ ثلاث سنوات والتي تسربت من خلالها العناصر المدسوسة الحاقدة أو المعادية أو العميلة المتآمرة.

وهذا ما انعكست آثاره على حياة الشعب في هذا القطر وعلى نفسية الشعب العربي في الأقطار الأخرى فشوشت وشوهت صورة البعث في عينه، وبدلت نظرته إلى الحزب، بينما لقي الشعب في هذا القطر أشد العنت والإضرار بمصالحه والعبث بحرياته وكرامته، دون أن يتضح له كل الاتضاح بأن الحزب بريء من أعمال الفئة العسكرية المتسلطة، التي أساءت إلى سمعة الجيش والحزبيين العسكريين بقدر ما أساءت إلى سمعة الحزب وماضيه النضالي المشرف، ووضعت هكذا الحواجز والسدود النفسية بينه وبين الشعب.

يا أبناء شعبنا العربي..

ويا أيها المناضلون أبناء البعث العربي الاشتراكي:

أمام هذه المحنة التي تحل بقضيتكم وبحزبكم المجاهد، يمكن أن يُبحث عن الحل والخلاص بأساليب ونظرات شتى، يمكن أن يُبحث عن حل توفيقي وبأسلوب التسوية والترقيع، ومن وجهة نظر متشائمة متخاذلة فاقدة الثقة بقواعد الحزب، لأنها فاقدة الثقة بالشعب ذاته، فيأتي ذلك كحلقة أخيرة في سلسلة الحلول والمعالجات السطحية والمصلحية التي أدت إلى هذا التردي.

ويمكن أن نبحث عن الحل الصادق البسيط، الحل الجدير بروح البعث العربي ونشأته النضالية ومقاييسه التي لا تخطيء: لا مساومة ولا تسوية مع الباطل والغش والفساد. لا اعتراف ولا نصف اعتراف بوضع ينفي وجود الحزب من أساسه ومن يوم تأسيسه. الحزب الذي عرفه الشعب واطمأن إلى عقيدته الثورية، وروحه العربية، وأخلاقيته الأصيلة، ليحلوا محله حزبا آخر بعقيدة إقليمية، وروح طائفية شعوبية، وأخلاق الهمجية والغدر.

لا مساومة ولا تسوية مع التسلط العسكري، لأنه يقضي على الحزب وعلى الجيش، وعلى كل أمل في أن يكون العسكريون جديرين بالحزبية الثورية وبناة الجيش العقائدي العربي.

لا مهادنة مع الفئة المتسلطة التي أساءت استعمال السلاح الذي اؤتمنت عليه من الشعب والحزب، وخانت الإرادة الجماعية للرفاق العسكريين، كما خانت الإرادة الجماعية للحزب في القطر، وفي الوطن العربي كله.

إذا كانت الأخلاق والأساليب التي استعملتها الفئة المتسلطة منذ ثلاث سنوات حتى الآن في الكذب والافتراء والغدر واللؤم بحق الرفيق قبل الخصم، وبحق الشعب قبل العدو الغريب، وإذا كان أسلوب تزييف الحزب وإرادة أعضائه وانتخابات قياداته ومؤتمراته هو الأسلوب الثوري، فمعنى ذلك إن هذه الثورة ليست ثورة البعث، بل الثورة المضادة التي استطاع الاستعمار وعملاؤه بشكل من الأشكال أن ينفذوا إليها ليضربوا من الداخل أكبر حركة شعبية عربية في هذه المرحلة الحاسمة.. وتكون النقمة المسرحية على أنظمة الحكم الفردية والعهود الرجعية وأساليبها ومفاسدها كذبا ورياء وطريقا إلى الوصول فحسب.

أيها الشعب العربي.. أيها البعثيون!

إذا كانت الدبابات والمدافع هي التي صنعت ثورة الثامن من آذار، وهي التي أتت بحزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم، فليذهب هذا الحكم لأنه قام على أساس فاسد، ولينته هذا الحزب لأنه يكون قد فقد روحه وحيوية مبادئه، ولم يبق فيه إلا القوة الغاشمة، ولأن الاستعمار يصنع في كل شهر انقلابا جديدا ليس فيه إلا القوة الغاشمة والغدر.

أما إذا كان البعث العربي الاشتراكي هو الذي صنع ثورة آذار وصنع الدبابات والمدافع والسواعد التي استعملتها، والعقول والنفوس الواعية الثائرة، التي سيرتها صبيحة الثامن من آذار لخدمة الأهداف التي ناضل البعث العربي الاشتراكي من أجلها في أكثر من قطر عربي أكثر من عشرين عاما، عندئذ يجب أن يذهب الذين استعملوا في الأيام الأخيرة الدبابات والمدافع ضد شرعية الحزب ومبادئه وقيمه، ظانين إن الدبابات يمكن أن تغلب المبادئ، وأن أصوات المدافع يمكن أن تخرس في ضمائر البعثيين وأبناء الشعب العربي صوت ماض مشرف من النضال والتضحية تأريخه خمسة وعشرون عاما.

وإذا كان البعثيون الصادقون الذين رباهم النضال هنا وفي كل قطر عربي، قد حبسوا أنفاسهم طوال ثلاث سنوات، وكتموا الهمّ في صدورهم لأنهم من جهة كانوا ينكرون أن تُحسب تلك الأعمال الشاذة التي شوهت ثورة آذار على حزبهم وعقيدتهم، ومن جهة أخرى كانوا يتورعون عن فتح باب الانقسام والتبرؤ علنا من تلك الأعمال ومن القائمين بها، فلقد قدم لهم اليوم هؤلاء بتمردهم وغدرهم الفرصة لكي يعلنوا هذا التبرؤ وهذا التميّز عن الفئة الضالة التي أعماها حب السلطة أمام الشعب العربي كله وأمام العالم.

ليس هذا حكم البعث، وليست هذه ثورة البعث، ولا الأهداف أهداف حزبنا وشعبنا.. ولا الأخلاق أخلاق حزبنا وشعبنا. إنها فرصة تاريخية، وفي هذا الظرف بالذات، ظرف الردة الاستعمارية الرجعية الشعوبية، وتزعزع الثقة بالأنظمة والأفكار الثورية، أن يعود البعثيون إلى النضال وإلى مبادئه الأولية الصادقة البسيطة، ليجددوا إيمانهم ويعززوا في نفوسهم فضائل الكفاح الذي يؤهلهم لثقة الجماهير العربية في معركة شاقة طويلة الأمد.

ميشيل عفلق

٤ آذار ١٩٦٦

القيادة القومية:

التطبيع الثقافي لا يقل خطورة عن التطبيع السياسي

أكد الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أن التطبيع الثقافي والاجتماعي لا يقل خطورة عن التطبيع السياسي والاقتصادي. جاء ذلك في تصريح للناطق الرسمي حول إقدام بعض المحطات التلفزيونية العربية بث برامج تروج للتطبيع مع العدو الصهيوني. وفيما يلي نص التصريح:

في الوقت الذي ينهمك فيه العالم قاطبة، بمواجهة تداعيات جائحة الكورونا والنتائج التي تولدت عن تفشي الوباء الذي حصد حتى الآن ما يقارب ربع مليون ضحية، ولم تكن الأمة العربية بمنأى عن تأثيراته وهي تعيش أجواء شهر رمضان المبارك، فوجئت جماهير الأمة بعرض مسلسل تلفزيوني على محطة mbc، يروج للتطبيع مع العدو الصهيوني، من خلال سردية للأحداث التاريخية تبرر "الحق" الصهيوني المزعوم بارض فلسطين. هذا المسلسل الذي يحمل اسم "أم هارون"، جاء عرضه في شهر رمضان، لأنه الشهر الذي تجذب فيه البرامج والمسلسلات أكبر نسبة من المشاهدين. وهذا ما يضع توقيت العرض في دائرة الشبهة المقصودة، خاصة وأن الحوارات التي تدور في بعض حلقاته، تنطوي على تحريض على الشعب الفلسطيني، في محاولة مكشوفة لتحميله مسؤولية ما تتعرض له الأمة العربية من مآس، والدعوة المكشوفة للتعايش مع العدو الصهيوني والتي تترافق مع إطلاق "هاشتاغ" على وسائل التواصل الاجتماعي: فلسطين ليست قضيتنا.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي تدين بشدة عرض هذا المسلسل الذي يدعو للتطبيع مع العدو الصهيوني، تدعو إلى وقفه فوراً، مناشدة جماهير الأمة العربية في كل أقطارها مقاطعة برامج المحطة وبشكل خاص المسلسل المشبوه.

إن القيادة القومية إذ تشدد على هذا الموقف مع الاحتفاظ بحق مقاضاة المحطة بجرم التعدي على الأمن القومي العربي وعلى حقوق شعب فلسطين، فلأن هذا العمل يشكل جريمة قومية مشهودة ومكتملة الأركان القانونية والمادية، وهو تطبيع ثقافي ومحاولة اختراق البنية الثقافية الشعبية العربية من بوابة الإعلام الذي يملك قوة تأثير على البنى المجتمعية.

إن التطبيع الثقافي لا يقل خطورة عن التطبيع السياسي والاقتصادي، وهذه الأشكال يراد لها أن تشكل مقدمات لتمرير صفقة القرن المحمولة على الرافعة الأميركية، وهي التي مرت في محطات وارسو والمنامة، وتتواصل في مواقف مسؤولين لنظم عربية، من فتح الأجواء والقصور أمام الصهاينة إلى دعوتهم لحضور مؤتمرات اقتصادية ومنتديات رياضية.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي تقدر الموقف الوطني الفلسطيني الذي رفض بكل طيفه السياسي، صفقة القرن ومؤتمرات التطبيع الاقتصادي والأمني، هي على ثقة تامة بأن موقفه من التطبيع الثقافي لن يخرج عن سياقات هذا الموقف المبدأي، وأن جماهير الأمة العربية التي تنتصر لقضية فلسطين، باعتبارها قضية حق قومي عربي بقدر ماهي حق وطني فلسطيني، ستبقى على خط الصراع المباشر مع العدو الغاصب لفلسطين بكل روافعه الدولية وروافده الإقليمية من شرق الوطن العربي وشماله، وستبقى تقاوم التطبيع بكل الإمكانات المتاحة، ولن تسمح لمروجي التطبيع أن يحققوا غاياتهم باختراق العمق القومي من خلال بث السموم التي تشوه المفاهيم والحقائق، وتساهم في خفض منسوب التحصن النفسي للجماهير العربية، ضد أعدائها المتعددي المشارب والمواقع.

ليسقط مرجو التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، كما دعاة التطبيع السياسي والاقتصادي، ولترتق القوى العربية الوطنية والتحررية إلى مستوى التحديات التي تواجه الأمة العربية وإنهاء استلابها القومي والاجتماعي.

الخزي والعار لدعاة التطبيع أياً كانت اشكاله، والتحية لجماهير فلسطين التي يشكل رفضها لمشاريع التسوية الاستسلامية الأساس الذي يبنى عليه لإسقاط كل أشكال التآمر على فلسطين والأمة العربية من بوابات العدوان المباشر كما من بوابات التطبيع

الدكتور أحمد شوتري
الناطق الرسمي باسم القيادة القومية
لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢/٥/٢٠٢٠

تهيئة الوعي الجماهيري لقبول التطبيع

د. علي محمد فخرو

كان بود الإنسان أن يكتب عن الجوانب المشرقة الروحية والنفسية والقيمية الأخلاقية الكامنة في فريضة صوم شهر رمضان المبارك، الذي أطل علينا منذ بضعة أيام.

لكن أبى البعض في الخليج العربي، إلا أن يحرفنا عن المشاركة في تلك المهمة المحببة إلى النفس، والانخراط في أجواء رمضان العابقة بسمو الروح فوق المماحكات، والصراعات الغريزية، التي تملأ حياة العرب في اللحظة التي يعيشونها. فالبعض في هذا الخليج المنهك مصرون على دفعه إلى ممارسة ظاهرة سياسية ـ ثقافية، محيرة للعقل، وباعثة على الاستغراب، تتلخص في تراجع كارثي في الالتزامات القومية والدينية والإنسانية تجاه الشعب العربي الفلسطيني.

وللتذكير، وباختصار شديد، بدأت الظاهرة، بغض النظر عن زيارات بعض الأفراد والجماعات للكيان الصهيوني، ومصافحة أيادي كل أنواع المجرمين الصهاينة من الذين استباحوا وقتلوا ودمروا الحياة الفلسطينية عبر سبعين سنة. ثم أعقب ذلك قيام البعض بخطوات تنسيقية تطبيعية تعاونية، مع مؤسسات الاستخبارات الصهيونية ومع أشكال من مؤسسات الحكم والمجتمع المدني الصهيونية.

ثم توالت أنواع من الدعوات الرسمية لجهات صهيونية، رسمية وغير رسمية، للمشاركة في مؤتمرات دولية تقام هنا أو هناك، وليقوم أولئك الصهاينة بعد ذلك بزيارات علنية لشتى المعالم السياحية، من أجل التأكيد على أن ظاهرة التطبيع أصبحت نشاطا اعتياديا في هذا الجزء من الوطن العربي. وعندما تباهى رئيس وزراء الكيان الصهيوني المجرم، بأنه على اتصال دائم مع بعض المسؤولين العرب، لم يصدر تكذيب رسمي، ما استوجب طرح ألف سؤال وسؤال عما وراء ذلك، وعما إذا كان بعض الخليج العربي قد أصبح يقوم بالوكالة، تحت الضغط والابتزاز، لتحقيق رغبات جهات استعمارية خارجية، أبرزها اللوبي الصهيوني، في نظام الحكم الأمريكي، وهو اللوبي إياه الذي ادعى بأنه يعد لتقديم مقترح »صفقة القرن« بالتنسيق مع جهات عربية، بما فيها جهات خليجية.

لم يكتف ذاك البعض، وهو في جميع الأحوال يمثل أقلية محدودة، ولا يملك شرعية أو حق اتخاذ قرارات، مثل خطوات التطبيع تلك، بذاك التخبط العبثي في الجانب السياسي من قضية العرب الأولى، قضية الصراع الوجودي العربي الصهيوني، وإنما انتقل مؤخرا ليهيئ الوعي الشعبي العربي، لقبول التطبيع والتعايش مع الكيان الصهيوني من خلال الثقافة الإعلامية. وهكذا، ومع بداية هذا الشهر الفضيل، فوجئنا بعرض مسلسلات رمضانية مثيرة للجدل، مليئة بالأخطاء التاريخية المضللة، غير مقنعة بأهدافها المعلنة، تتناول جانبا من جوانب تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني بشكل فيه الكثير من الشبهات. وسواء أقصد كاتبو المسلسلات ومنتجوها والقائمون بتمثيل أدوارها، التناغم مع بعض الادعاءات الصهيونية؟ أم لم يقصدوا، فإنهم يطرحون موضوعا محببا للقوى الصهيونية العالمية، موضوع الادعاء الصهيوني الكاذب بأن اليهود العرب كانوا مضطهدين، وبأنهم بالتالي اضطروا للهجرة إلى الكيان الصهيوني لحماية أنفسهم، وبأنه مثلما قبل الكيان الصهيوني استقبال المهاجرين اليهود العرب، فعلى العرب أن يشجعوا الشعب الفلسطيني على ترك وطنهم للصهاينة والعيش في البلاد العربية التي يختارونها.

هكذا يريد الصهاينة أن تختلط الأوراق، وأن يقتنع الإنسان العربي في أعماق وعيه بأن الموضوع الفلسطيني، ليس أكثر من صفقة تبادل وينسى أن الوجود الصهيوني في فلسطين هو هجمة استعمارية، مبنية على أساطير دينية خرافية، لاحتلال أرض شعب عربي عاش فيها عبر آلاف السنين، بل للتوسع التدريجي لإقامة "دولة إسرائيل" التوراتية من النيل إلى الفرات، مضافا إلى تلك المطالب في الآونة الأخيرة حق اليهود للرجوع إلى شبه الجزيرة العربية، لاسترجاع ما فقدوه عند قيام الحكم الإسلامي. إن عرض تلك المسلسلات في هذه اللحظة التي تتكالب فيها كل قوى الشر في العالم، بقيادة نظام الحكم الأمريكي الحالي، لإنهاء الموضوع الفلسطيني برمته، والخضوع التام للمنطق الصهيوني الاستعماري المدعي بحقه المقدس في سرقة أرض فلسطين العربية، هو خروج تام، قصد كتابها ومخرجوها وممثلوها أم لم يقصدوا، عن الالتزامات العروبية والدينية والإنسانية تجاه شعب فلسطين العربي.

المطلوب هو تقديم اعتذار لإخوة لكم اعتقدوا عبر السنين بأن إخوانهم وأخواتهم في العروبة والدين سيكونون لهم الحصن الحصين، الذي سيساندهم في استرجاع أرضهم، إذا بهم يبتلون بخطوات متنامية تطبيعية تطعنهم في الظهر. هل نتجنى؟ اسألوا الشيخ والعجوز والأرملة واليتيم والأسير الفلسطيني، فلعل دموعهم وزفراتهم تنير ألق العدالة في قلوب المطبعين القاسية. وتذكروا في هذا الشهر الفضيل بأن هناك رب الحق والقسط والميزان الذي يراقب ويسجل.

٢٩/٤/٢٠٢٠

المسلسلات التلفزيونية تطبيع نفسي لترويج صفقة القرن

حسن خليل غريب

من ضمن برامجها الرمضانية عرضت قناة (أم. بي. سي)، مسلسلاً تحت اسم (أم هارون). وجاء توقيت العرض في شهر رمضان، وكأن المقصود إيصال مضمونه إلى أوسع شريحة شعبية حيث يكثر عدد المشاهدين. يعالج المسلسل مسألة (العيش المشترك بين الأديان)، وبطلة المسلسل امرأة يهودية هاجرت من بلد عربي إلى بلد عربي آخر، وكانت أنموذجاً في خدمة المجتمع الذي هاجرت إليه.

ولأن مسألة العيش المشترك بين الأديان قضية ضرورية، تستأهل الاهتمام نسبة إلى أنها ضرورية في ظل الأجواء الطائفية الشديدة الاحتقان في هذه المرحلة. يزعم مؤلف المسلسل، والممثلون الذين شاركوا فيه، أن الهدف منه هو تعزيز حالة التطبيع بين الأديان والتقريب بينها. فإذا كانت هذه الأهداف المزعومة هي الحقيقة، لما كنا لنتوقّف عند إثارة هذا الموضوع، لأن حاجة مجتمعاتنا للتعايش بين الأديان ضرورية وماسة من أجل تخفيف حالة الاحتقان والتعصب.

ولكن الظروف المحيطة، بتوقيت عرض المسلسل في شهر رمضان لغاية مقصودة، وحيث أنه يطرح قضية وطنية بمثل هذه الأهمية من منطلق الإشادة بطائفة الشخصية الرئيسية فيه، تذهب بنا إلى القيام بتفسيرات أخرى، واستنتاج أهداف أخرى من ورائها.

إن تركيز المسلسل على اعتبار امرأة يهودية هي محور المسلسل ليس بريئاً، لأنه يغفل المزاج الشعبي السليم عند معظم المجتمعات العربية التي تعايشت مع المواطنين اليهود العرب الذين عاشوا قروناً طويلة في بيئة دينية أكثريتها إسلامية ومسيحية. وكان هؤلاء اليهود يشكلون جزءاً من تلك المجتمعات، ويحصلون على حقوق لهم، كانت تسمح لهم السلطات الحاكمة بممارستها، وذلك على الرغم من انتقاص بعض الجوانب فيها. ذلك الانتقاص لم يتضرر منه اليهود العرب لوحدهم، بل كانت تلحق حتى بالمذاهب الإسلامية التي لا تدين بمذهب الدولة الحاكمة. وتلك من أهم الأسباب التي كانت من وراء رفض الدولة الدينية، والدعوة إلى قيام دولة مدنية لأنها الوحيدة التي تساوي بين كل مواطنيها بالحقوق والواجبات.

استناداً إلى ذلك، كان من الأفضل أن لا تكون الشخصية المحورية امرأة يهودية، بل أن يكون المحور شخصية عربية أخرى غير ذات لون ديني، بل تعبِّر عن الشخصية العربية المتحررة من القيود الطائفية التي ترفض الدولة الدينية لأنها كانت سبباً أساسياً في تعميق التعصب الديني. وذلك من أجل إبراز الشخصية العربية المنشودة في المجتمع العربي الجديد.

إن إبراز الوجه اليهودي الإيجابي في المسلسل، وفي ظل الظروف القاسية التي تتعرض فيه القضية الفلسطينية للإلغاء، وخاصة في الترويج لصفقة القرن، جاء وكأنه تبييض للوجه الصهيوني المغتصب للأرض، الهادف إلى تصفية القضية الفلسطينية بأسلوب استيطاني يعمل على اجتثاث كل التنوعات الدينية الأخرى، والعمل لبناء دولة يهودية على أرض فلسطين. ويأتي المسلسل في ظل هذا الواقع وكأنه يعمل على تبييض وجه الصهيونية الأسود. أي أنه يوحي وكأن (الدولة اليهودية) التي أُعلن قيامها منذ سنوات قليلة، أنها ستكون الأنموذج الإيجابي الذي تظهر به صورة (أم هارون) بطلة المسلسل.

وماذا تعني هذه الإيحاءات، من وجهة نظرنا؟

بعد أن يتم تظهير وجود دولة يهودية بصورة (أم هارون) المشرقة، وهذا إيحاء نفسي بأن تلك الدولة ستكون على صورتها، بحيث تكون متسامحة مع الأديان الأخرى، وتضع إنسانيتها في خدمة الجميع من دون تمييز طائفي، ديني أو مذهبي. يبدأ الوجه الثاني لتلك الصورة وهو إظهار صورة الفلسطيني بصورة مكروهة، لسببين اثنين:

-أولهما يتم استنتاجه من وراء تركيز بعض حلقات المسلسل على تحميل الفلسطينيين مسؤولية ضياع فلسطين، وأنهم استغلوا المساعدات التي قدَّمها العرب لهم لغايات أخرى غير تحرير بلدهم.

-وثانيهما: إنه على الرغم من أن العرب قدموا للفلسطينيين كل أنواع الدعم، لم يتلقوا منهم سوى نكران الجميل.

إن حبكة المسلسل، صورة جميلة لـ(ام هارون) كرمز للدولة اليهودية فيه تطبيع نفسي شعبي للتعاطف مع تلك الدولة والاعتراف بوجودها، وصورة قبيحة لـ(الفلسطيني) ناكر الجميل، وفيه إيحاء نفسي سلبي ضد ذاك الفلسطيني (الجلف) الذي لا يستحق أن يحكم فلسطين. وتكتمل الحبكة لتشد إليها العواطف الشعبية لتبرير العدوان الصهيوني لأنه ذو وجه حضاري إنساني، وتدفع إلى موقف العداء من صاحب الحق (الفلسطيني) لأنه لا يمتلك أدنى مواصفات القيم الإنسانية، وهو الاعتراف بالجميل.

إن المسلسل غير بريء على الإطلاق، إذ ربما أشرف على صياغته وإخراجه اختصاصيون بعلم النفس الاجتماعي. وهؤلاء عادة ما توظفهم أجهزة المخابرات الصهيونية لخدمتها في حروب الأفكار، التي تعمل على الغزو الناعم لعقول ذوي النوايا الحسنة. وهي حرب تكون أكلافها صفراً، وعائداتها أنها تحقق ما لا تحققه الحروب العسكرية. فالحروب الناعمة تلامس العواطف وتثير موجات التعاطف، أما الحروب العسكرية فأكلافها باهظة وتثير السخط والنقمة من شدة وحشيتها.

إن استخدام وسائل الحرب الناعمة كان نتيجة حالة تراكمية في نقد وسائل السيطرة الصهيونية – الاستعمارية بوسائل عسكرية، خاصة أن ثلاثة أرباع القرن من استخدامها زادت من النقمة الشعبية عليها، وعجزت عن تحقيق أي اختراق في جدران الرفض الشعبي.

وبعيداً عن خطابات التخوين، وسيان كان منتجو المسلسل، كتابة وإخراجاً وتمثيلاً وتمويلاً، على دراية بخطورة ما فعلوا أم لا، وحتى لا تستمر هذه الحرب الناعمة بمسلسلات أخرى، وهي سوف تستمر، نعتقد أن مواجهة الآثار الخطيرة له تتطلب، على قاعدة العلمية الموجَّهة، اتخاذ الإجراءات التالية:

١-الدعوة إلى وقف عرض المسلسل فوراً، لإيقاف عملية التطبيع الشعبي النفسي لقبول واقع الاغتصاب للأرض الفلسطينية. والكشف عن الأكاذيب التي يعمل المسلسل على ترويجها لتحميل الفلسطينيين مسؤولية ضياع أرضهم كوسيلة من وسائل تجهيل المسؤولية التي يتحملها النظام العربي الرسمي في ضياع أرض فلسطين وبيعها بأبخس الأثمان.

٢-أن يتم تشكيل لجنة من خبراء علم النفس الاجتماعي، ومن خبراء الفنون الإعلامية، والقيام بما يلي:

أ-دراسة مختصة حول ما تضمن المسلسل من خفايا خطيرة لشرحها بشكل مبسَّط وقريب من المفاهيم الشعبية.

بـ-ترويج تلك الدراسة بكل وسائل الإعلام المتاحة. وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي التي تستطيع الترويج لها بشكل واسع وسريع.

القيادة القومية:

الخليج: عربي الهوية، وضفته الشرقية تحت الاحتلال الإيراني

على أثر التصريحات الأخيرة لرأس النظام الإيراني علي خامنئي وقائد البحرية الإيرانية علي رضا حول فارسية الخليج العربي و بعض دوله على ضفته الغربية،

ادلى الناطق الرسمي باسم القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بما يلي:

يبدو أن النظام الإيراني بدا يعبر عن خيبة امله في البقاء في السلطة في ايران، بعد إفلاسه جماهيريا و اقتصاديا واجتماعياً، وبالتالي سياسياً، وانكشاف مخططاته التوسعية و معاداته للعرب، عبر تدخله المفضوح في العراق وبلاد الشام واليمن بالتعاون والتفاهم مع الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني.

تلك المخططات التي عمل عليها منذ مجيء الخميني إلى السلطة قبل أربعين عامًا، شكلت تكملة لدور الشرطي الذي كان يقوم به نظام الشاه في الخليج العربي برعاية أميركية، واستمرت مع نظام الملالي الذي يسوق نفسه في الوطن العربي على انه نظام إسلامي لتبرير تدخله في شؤون الأقطار العربية والاستثمار السياسي بالقضية الفلسطينية.

إن لجوء نظام الملالي عبر بعض كبار رموزه إلى الكشف عن نواياهم التوسعية في الخليج العربي والعراق و بلاد الشام و اليمن باستخدام مغالطات تاريخية ،شبيهه بمغالطات الكيان الصهيوني الذي يسوق حقه المزعوم في فلسطين. إن هذا الموقف بقدر ما يكشف عن النوايا العدوانية والتوسعية لنظام فارس في الأرض العربية في استحضار لمضمر العداء للعروبة ،فإنه يعكس مدى إفلاسه وفشله داخليا ومأزقه بعد استفحال أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعمل لتصديرها إلى الخارج، وخاصة إلى العمق القومي العربي الذي يرى فيه مدىً حيوياً لمشروعه التوسعي ذي الطبيعة العدوانية، ومن خلال السيطرة المباشرة على ساحات العراق وسوريا ولبنان واليمن وهو ما أكده مسؤوله عدة مرات بان ايران باتت تسيطر على أربعة عواصم عربية ،بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء إضافة إلى الجزر الثلاث.

إن التصريحات العدوانية لرموز النظام الإيراني وان كانت صدى لمواقف سابقة، إلا أن توقيتها في هذا الوقت، إنما الهدف منه توظيفه في الداخل ورفع معنويات النظام وهو يواجه ارتفاع دائرة المواجهة لدوره والتي تأتي السياقات السياسية والشعبية للانتفاضات الشعبية وخاصة في العراق ولبنان، لتبين حجم المقاومة الشعبية والسياسية العربية لتغوله وسلوكه التخريبي والدور الخطير الذي ينفذه في تغيير التركيب الديموغرافي للسكان وحيث وصلت إمداءات غزواته، وتماديه في تدمير المدن والحواضر العربية وتخريب البنى المجتمعية وتنفيذ سياسة استيطان وتهجير شبيهة بسياسة الاستيطان الصهيونية في فلسطين المحتلة.

أما بشأن المغالطات التاريخية الذي حاول المسؤولان الإيرانيان تسويقها لأثبات فارسية الخليج العربي فنقول لهما أن الخليج العربي، هو عربي بهويته القومية وهو مغلق منذ فجر التاريخ و الدليل على ذلك وجود قطر الأحواز العربي وهو قطر محتل منذ ١٩٢٤ويمتد على طول الشاطئ الشرقي للخليج كحاجز جغرافي وبشري بين الخليج العربي وبلاد فارس، أما تواجد بعض الإيرانيين في بعض بلدان الخليج العربي فهي هجرات حصلت نتيجة الظلم و الفقر الذي كانت تعانيه شعوب إيران و ما تزال في بلدها، فهي عمالة وافدة لا أكثر، أما ما حاول النظام حشره في العراق بعد الاحتلال من ضخ بشري و منح الجنسية لتغيير البنية السكانية للعراق، فالرد جاء من شعب العراق وخاصة جنوبه وفراته الأوسط وشرقه وعاصمته بغداد وكل حواضره، وبصوت مدو، إيران برا برا، بغداد تبقى حرة.

أمام هذه التصريحات الاستفزازية التي ما فتئ النظام الإيراني يسوقها ضد العرب، فان القيادة القومية تدين هذه المواقف وتضع هذه التصريحات كما سابقاتها بتصرف بعض العرب الذين يزينون للنظام الإيراني مواقفه وهو الذي يبث سمومه في النسيج الشعبي العربي ويغرز خناجره في صدور العرب وظهورهم، كما تدعو القيادة القومية أبناء الأمة العربية وقواها الوطنية الارتقاء بالموقف الشعبي والسياسي إلى المستوى الذي يمكنها من التصدي للمشروع العدواني الإيراني والتي جاءت التصريحات الأخيرة حول الخليج العربي لتعكس نوايا نظام الملالي ولتؤكد ما سبق وحذرنا منه. فنظام الملالي لا يختلف عن نظام الشاه تجاه العرب، ولا يختلف أيضاً عن الصهيونية في فلسطين فكلاهما يطمعان في الأرض العربية ويبيتان الشر لأهلها، لكن الأمة العربية التي طردت الاحتلال الفرنسي والبريطاني والأمريكي وانتصرت في القادسيتين قادرة على طرد الاحتلال الإيراني من العراق وسوريا وإسقاط كل تدخلاته وتأثيراته السياسية والأمنية في اليمن و لبنان وفي كل ساحة يسعى للتخريب بها وخاصة أقطار الخليج العربي.

الناطق الرسمي باسم القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

الدكتور أحمد شوتري

في/٧/٥/٢٠٢٠

لا للدول الدينية وأخواتها من الأنظمة الطائفية السياسية

حسن خليل غريب

إذا كان من غير المفيد أن نجترَّ الماضي، بغثِّه، لكن من المفيد أن نستعيد سمينه إلى الذاكرة، ونعمل على تعميقه وعصرنته. أثارت هذه الفكرة في ذهني إعادة قراءة بداية تكوين الحركة الفكرية العربية، حتى ولو كانت بلمعاتها الأولى التي بدأت تشعُّ في بواكير الدعوة الإسلامية. حينذاك، وبعد أن بدأت نواة الدولة الإسلامية تتكون؛ وأخذت المشكلات الناجمة عنها تطل من رحم عقول النخبة، وتقف أمام إشكاليات فرضتها ظروف الانتقال من المجتمع الإسلامي الأول، إلى مجتمعات أوسع، لها ثقافتها الخاصة، حتى بدأت الأسئلة تتكاثر، بعضها كان يساعد السلطة على تثبيت نفسها، والدفاع عن استمراريتها، وبعضها الآخر كان يكشف عورات السلطة ويعريها.

من تلك اللمعات الأولى، انتشرت بعض الفرق الكلامية التي رفعت السؤال العقلي، التي تكوَّنت خارج قيد النزاع على السلطة، ولم تكن لها أهداف سياسية بأكثر من أنها كانت تضيء على تلك الأهداف. لكن هذا لم يكن ليضيرها سواءٌ استفادت منها السلطات القائمة، أم استفادت منها المعارضة وما كان أكثرها.

ما كنت لأعيد نبش ما يسميه البعض أفكاراً خشبية يعود تاريخها إلى أكثر من ألف وأربعماية سنة، لو لم يكن خشبها لا يزال صالحاً كوقود لمصهر مشكلاتنا الراهنة التي نعاني منها الكثير. فوجدت أن ما أثيره ليس خشبياً، بل مشكلاتنا لا تزال خشبية، وما يضرنا لو عالجنا خشبية إصرارنا على منع العقل من أن يأخذ دوره، كما لو كان الواقع الذي نعيشه الآن شبيه تماماً بواقع كان معيوشاً منذ ألف وأربعماية عام؟

واستناداً إلى تلك الأسئلة التي ولَّد النص إشكاليات حولها، عمل البعض من العرب المسلمين الأوائل على إنتاج أجوبة عنها، سأقوم بمقاربة بين العصرين: عصر ما قبل تلك الأعوام الطويلة التي كان العقل العربي فيها يحبو، وعصرنا الراهن الذي امتلأ بضجيج العقل وضوابط استخدامه. وسأستند في المقارنة، أو المقاربة، إلى تكثيف اللمعات العقلية التي أخذت تضيء سماء أجواء اجتماعية كانت عابقة بالوجدان الديني الذي كان يترافق مع الدعوة الإسلامية في بواكيرها الإيمانية الأولى. تلك المفاهيم كانت جديدة ومثيرة في عصر كان البعض فيه يغامر في إدخال طفل العقل إلى ميدان اجتماعي كان متأثراً بثقافة دينية ذات طابع قدسي. وربما كان ذلك العقل مسلوباً من نويات الثورة على التقليد الإيماني.

في بواكير محاولة بناء دولة إسلامية يحكمها رأس خليفة واحد مدبِّر لشؤونها، منذ بداية عهد الخلفاء الراشدين. وكان تأسيس ذلك البناء قائماً كبديل لتقاليد القبائل المُشتتة، عرفت تلك المرحلة، من ضمن ما عرفت، ولادة فرقتين اثنتين حصرنا الكلام بهما دون غيرهما لعلاقتهما بالموضوع الذي نعالجه في هذه المقالة، وهما فرقتا الجبرية والقدرية.

كانت فرقة الجبرية تعتقد بأن الإنسان مجبور على أعماله، وهذا يخدم السلطة السياسية، بأن وصولها إليها، كان بتقدير من اللّه. وأما فرقة القدرية، فتستند إلى مبدأ الاختيار، وهذا يعني أن السلطة الحاكمة تتحمَّل وزر اختيارها.

وبمراجعة أعمق لتأثير تلك الإضاءات الفكرية، كانت الجبرية تصب في مصلحة الأنظمة السياسية القائمة، والقدرية كانت تصب في مصلحة المعارضة. ومن اللافت أن فتاوى المؤسسات الدينية، ومن دون استثناء تعدياتها المذهبية، كانت تستند إلى مبدأ ديني ثابت وهو (الإيمان بقدر اللّه خيره وشره). وهذا يؤكد وقوف تلك المؤسسات، في كل الظروف، إلى جانب نصرة السلطة السياسية لتوحي وكأن اللّه قدَّرها واختار من يتولى شؤونها. وهذه الحقيقة تؤكد، أن تحالف رجل الدين مع السياسي، كان تحالفاً وثيقاً وثابتاً؛ فالأول، واستناداً إلى النص الديني، كان يدافع عن عقيدته الدينية ورؤيتها للسلطة؛ وأما الثاني فكان يدافع عن موقعه في السلطة بأسانيد دينية. وإذا كانت بعض المذاهب غير الحاكمة تحمل سلاح القدرية لمواجهة السلطات الحاكمة، فإنها عندما كانت تصل إلى السلطة ترتدَّ على أعقابها لتحصين نفسها وحماية أنظمتها السياسية بسلاح مبادئ الجبرية.إن هذه الحقيقة، تثبت أن قيام أي سلطة دينية، أو أية معارضة دينية للسلطة، لا يمكن أن يُوثق بما تعلنه أي منهما، بل بما تُبطنه، لأن جميع الدول الدينية لا ترى سلطة شرعية أخرى غير سلطتها، واستناداً إلى رؤيتها العقيدية ومصالحها السياسية.

وهنا، ماذا نستفيد من مفاهيم البواكير الأولى للحركة العقلية التي أشرنا إليها في مقدمة المقال؟

إن تحالف رجل الدين مع السياسي حقيقة قديمة ترافقت مع بناء أول نواة للدولة الإسلامية، ليس بالضرورة أن يكون صادماً لأنه حقيقة تتواصل حتى الآن. وفي هذا السبب ما يدفعنا إلى النظر بحذر لأي تحالف يحصل بين رجل الدين ورجل السياسية، أي تحالف المؤسسات الدينية مع السلطة السياسية، لأنها تحمل دائماً عوامل تبادل المنفعة بينهما. ويسوأ الأمر أكثر إذا كان البعض من تلك المؤسسات الدينية يعتبر المطالبة بإسقاط السلطات السياسية الظالمة يقع بالضد من إرادة اللّه.

إن خطورة تلك الدول، وتلك المشاريع هي أنها تسلب المؤمنين بها حرية اختيار النظام السياسي، خاصة إذا تمَّ تدجينهم حسب قواعد الفرقة الجبرية. لأنها لا تزال حية تُرزق منذ ألف وأربعماية سنة، ناهيك عن أنها رافقت آلاف السنين التي سبقتها.

إن هذه الحقيقة تؤكد ضرورة استبدال أي سلطة قائمة على أسس دينية، أو على ما يشبهها كالطائفية السياسية. لا بل رفض أي مشروع سياسي ديني يُروِّج له أصحابه لأنه إذا وصل للحكم فسوف يُسبغ على نفسه شرعية إلهية أيضاً، يتخيَّل أنه يحكم باسم اللّه، ويظلم باسم اللّه، وينحر حرية البشر باسم اللّه.

بـيـــان ونـــــــداء
إلى كافة المنظمات والجمعيات الجماهيرية والعربية والإنسانية الدولية للدعم والمناشدة لتفعيل القوانين والالتزامات الدولية والإقليمية والإنسانية

يا شرفاء العالم والعرب...

تواصل الفئات العميلة الظالمة التي نصبتها إدارة بوش الأمريكية المنقرضة ممارساتها اللاإنسانية والمخالفة للقانون الدولي بعدم تسليم جثة الشهيد البطل مزبان خضر هادي/ عضو القيادة القطرية العراقية / والوزير الأسبق ما قبل الغزو الأمريكي الهمجي عام ٢٠٠٣ والذي قضى في سجون النظام الفارسي الصفوي الطائفي الذي نصبته إدارة بوش الصغير آنذاك اثر احتلالها للعراق. وإن هذا التصرف الهمجي الحاقد من سلطات بغداد هو احد المؤشرات العديدة على خروج تلك الفئات الحاقدة على كل الأخلاقيات والالتزامات التي توصل إليها العالم المتمدن بعد صراعاته المؤلمة مع القوى الغاشمة ما قبل النهوض المعاصر الذي كرس القوانين الإنسانية.

إن ممارسات سلطات الأزمات والأحقاد في بغداد تجاه جثمان الشهيد المناضل مزبان خضر هادي إثر قضائه سبعة عشر عاماً من الاعتقال في سجون الطغمة الحاكمة رغم تقديم محامي أسرته الطلب لتسليم الجثمان إلى ذويه بل وتوجيه التهديدات للمحامي للكف عن مواصلة الطلب هي صفحة جديدة وغير مسبوقة حتى في عهود الظلام إلا من قبل أقرانهم الصهاينة في فلسطين وهو أمر لا بد أن يستفز أيضاً مشاعر شرفاء العالم والمنظمات الدولية الراعية والمراقبة لالتزام أنظمة الحكم في العالم بما كانت قد توصلت إليه والتزمت به.

وإن المؤتمر الشعبي العربي الذي هالته واستفزته هذه التصرفات والممارسات غير الإنسانية ومثيلاتها من قبل المتسلطين على الحكم التابعي في بغداد ليناشدكم التحرك والتصدي لهذا التصرف الإجرامي واللاإنساني والذي يخالف أبسط المبادئ الحضارية والشرائع الدولية والعمل على سوق من يمارسون مثل هذا الخروج إلى المحاكم الجنائية الدولية.

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي
المحامي احمد عبد الهادي النجداوي
٢٠/٥/٢٠٢٠

اعتداء جبان على الأمين العام لحركة البعث في تونس

تعرض الرفيق الأمين العام لحركة البعث، إلى اعتداء بالعنف حيث هاجم أحد المنحرفين والخارجين عن القانون، الرفيق في منزله الكائن بمدينة القيروان، وأشبعه سباً وشتيمة بألفاظ نابية، وهاجمه بواسطة سلاح أبيض من نوع " ساطور "و بالحجارة مما عرض منزله لبعض الأضرار المادية، وتسبب في إصابة زوجته على مستوى الرأس استوجب نقلها للمستشفى، ولئن تثمن الحركة التحرك السريع لقوات الأمن و القبض على المعتدي فإنها تتساءل عن سبب إطلاق سراحه بسرعة و هو لا زال يهدد سلامة رفيقنا و عائلته

إن اللجنة التنفيذية للحركة تدين هذا الاعتداء الهمجي على منزل الرفيق وعائلته الآمنة وتطالب السلطات الأمنية وتدعوها للقيام بواجبها في حماية رفيقنا و عائلته و تحمل مسؤوليتها في ردع المعتدي وتحميله المسؤولية في ما قد يحدث للرفيق الأمين العام و لعائلته و تكرار مثل هذا الفعل المشين مستقبلاً.

حركة البعث
تونس في ١٩ أيار ٢٠٢٠

القيادة القومية

تنعي الرفيق القائد المناضل علي غنام

بعد مسيرة نضالية طويلة وحياة حافلة بالعطاء، انتقل إلى رحمة ربه تعالى الرفيق المناضل علي غنام، أحد رموز البعث وقادته وهو الذي عمل لأكثر من ثلاثين عاماً عضواً في القيادة القومية، وبغيابه يفقد النضال العربي واحداً من المناضلين الذي عرفوا بالشجاعة والمبدئية والالتزام والإيمان العميق بمبادئ حزبه وأهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية.

تنعي القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إلى مناضلي الحزب على مساحة الوطن العربي الكبير، وجماهير أمتنا العربية وقواها الثورية والتحررية، الرفيق المناضل علي غنام (أبو حسن)، عضو القيادة القومية للحزب على مدى ثلاثين عاماً، والذي وافته المنية يوم الجمعة، الواقع في الثامن من أيار لعام ٢٠٢٠. وبوفاته، يفقد الحزب قائداً وعلماً من مناضليه، من الذين واكبوا مسيرة الحزب منذ البدايات الأولى لانطلاقة الحزب واستمر في صلب المواقع المدافعة والحامية للشرعية الحزبية من مؤامرات النيل من الحزب فكراً وتنظيماً ونضالاً. لقد تبوأ الرفيق علي غنام الذي تفتقده اليوم أسرته الصغرى والكبرى، أعلى المواقع القيادية في الحزب، وكان دائم الحضور في كل ساحات النضال السياسي والجماهيري، وكان قدوة في عصاميته ومناقبيته ومبدأيته التي جسدها في سلوكه النضالي والإجتماعي، وتميزه في إغناء تجربة الحزب بفكره السياسي النير، وثقافته الواسعة والعميقة التي شكلت إضافة نوعية لتراث الحزب الفكري، الذي شكل وما زال يشكل عاملاً من عوامل التحصن للفكر القومي التحرري في مواجهة المؤامرات التي تستهدف اختراق البنية الثقافية للأمة وتشويه كل منظومتها القيمية.

إن الحزب الذي يفقد اليوم أحد رموزه التاريخيين، ينضم اليوم إلى كبار قادة الحزب ومناضليه من الذين أطلقوا عملية التأسيس وفي طليعتهم الرفيق القائد المؤسس الأستاذ أحمد ميشيل عفلق وشهيد الحج الأكبر الرفيق القائد صدام حسين، ومعهما كل شهداء الحزب ومناضليه الذين شغلوا مواقع في هرمية الحزب وسلطته الوطنية، وهو سيبقى حاضراً في وجدان الأمة وذاكرة جماهيرها، التي لم ولن تنسى دوره في العملية الصراعية التي خاضتها الأمة وما زالت ضد أعدائها المتعددي المشارب والمواقع، من فلسطين أسيرة الاغتصاب الصهيوني، إلى العراق الذي يقاوم الغزو الفارسي كما قاوم الغزو والاحتلال الأميركي. وسوف تبقى جماهير أمتنا العربية في أقطار شبه الجزيرة العربية تقدر دوره الطليعي في الدفاع عن عروبة الخليج وتثويرها لإنجاز التحول والتغيير السياسي، لإقامة نظم المواطنة القائم على المساواة في الحقوق والواجبات وهيكلة المجتمعات على قواعد التعددية والديموقراطية وحماية حقوق الإنسان.

إن القيادة القومية للحزب وهي تدرك حجم الخسارة الكبيرة الناجمة عن فقد رفيقٍ عزيزٍ، وهو مصابٌ أليمٌ وخطبٌ جلل، تتقدم من أسرته وعائلته بأحر التعازي الأخوة وتشاركهم أحزانهم على فقد عزيزهم، كما تتقدم من الرفيق عزة إبراهيم الأمين العام للحزب ومن كل الرفاق في الحزب بأحر التعازي الرفاقية، وتعاهدهم أن تبقى مسيرة الحزب، مسيرة صاعدة لتحقيق الأهداف الثورية التي قضى رفيقنا العزيز (أبو حسن) ردح حياته يناضل لأجلها، وهو الذي وافته المنية ولم يكحل عيناه برؤية فلسطين محررة، وهو الذي مثل الحزب في الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، كما وافته المنية ولم ير العراق الذي عايش وعاش تجربته الثورية قد تحرر كلياً من رجس الاحتلال الفارسي.

فنم قرير العين أيها الرفيق المناضل ومقامك الجنة بجانب الشهداء والصديقين، وحزبك الذي أغنيته بعصارة فكرك ونضالك باقٍ على العهد النضالي، الذي أقسمت يمين الولاء والوفاء له، وهو باقٍ مع رفاقك الذين يواصلون المسيرة النضالية للوصول بالأمة إلى تحقيق أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية.

التحية لروحك الطاهرة، وألهم أسرتك العزيزة، وكل الرفاق الصبر والسلوان، ولتقم منظمات الحزب في الوطن العربي والمغترب بمراسم تقبل العزاء حيث استطاعت لذلك سبيل. وإنا لله وإنا إليه راجعون

القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٩/٥/٢٠٢٠

طليعة لبنان ينعي القائد المناضل علي غنام

تنعي القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إلى مناضلي الحزب في لبنان وأصدقائه، الرفيق القائد المناضل علي غنام، عضو القيادة القومية للحزب على مدى ثلاثين سنة. وبوفاته يفقد الحزب واحداً من قياديه الذين واكبوا مسيرة الحزب النضالية على مدى عقود، وبقي على العهد النضالي، عهد الوفاء لقيم الحزب وشرعيته حتى وافته المنية يوم ٨/٥/٢٠٢٠، ووري الثرى في مسقط رأسه في السعودية، التي عاد إليها بعد غزو العراق واحتلاله.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ومعها كل كوادر الحزب ومناضليه الذين عرفوا الرفيق (أبو حسن) عن كثب وهو الذي كان يحب لبنان ويكن تقديراً خاصاً له وكان دائم التردد إليه، ممثلاً للقيادة القومية وممثلاً للحزب في الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، ترى في خسارة هذه الهامة البعثية، مصاباً أليماً وخطباً جللاً، وتتقدم من عائلة الفقيد الكبير ومن الرفيق القائد عزة إبراهيم الأمين العام الحزب والرفيق المناضل علي الريح السنهوري الأمين العام المساعد ومن الرفاق في القيادة القومية وكل مناضلي الحزب في الوطن العربي، وخاصة في أقطار الجزيرة العربية بأحر التعازي الأخوية والرفاقية، داعية لهم بالعمر المديد ولفقيد الحزب والأمة الرحمة وسكون النفس في جنات الخلود بجانب الشهداء والصديقين.

ومكتب تنظيمات خارج الوطن في القيادة القومية ينعي الرفيق القائد المناضل علي غنام

ينعي مكتب تنظيمات خارج الوطن في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى مناضلي الحزب في عالم الاغتراب وأصدقائه، الرفيق القائد المناضل علي غنام (أبو حسن) الذي وافته المنية يوم الجمعة ٨/٥/٢٠٢٠، ووري الثرى في مسقط رأسه في السعودية بعد عودته إليها عام ٢٠٠٣، بعد غزو العراق واحتلاله.

إن مكتب تنظيمات خارج الوطن وكل الرفاق والأصدقاء في المغتربات وهم يستشعرون عمق الاسى بالمصاب الأليم والخطب الجلل، بوفاة هامةٍ بعثيةٍ واكبت مسيرة الحزب على مدى عقود.

وكان عنواناً للإخلاص والعصامية والمناقبية، يتقدمون من أسرة الفقيد الكبير ومن الرفيق القائد عزة إبراهيم الأمين العام للحزب والرفيق المناضل علي الريح السنهوري الأمين العام المساعد والرفاق في القيادة القومية وكل مناضلي الحزب باحر التعازي الأخوية والرفاقية، داعين لهم بطول العمر والأجر والثواب ولفقيد الحزب والأمة شآبيب الرحمة وسكون السريرة في جنان الخلد بجانب الشهداء والصديقين.

في ١٠/٥/٢٠٢٠

المرحوم الدكتور علي غنام رفيق بعثي قديم من أرض نجد والحجاز، وقد قضى معظم حياته الحزبية النضالية عضواً في القيادة القومية للحزب وكان رحمة الله عليه رمزاً من رموز الوفاء والولاء والمحبة والإيمان والسخاء وسمو النفس ومات وهو على نفس هذه الصفات ومن حقه علي وعلى كل مواطن عربي يعرفه أن يشارك في رثائه وفاءً لإيمانه وصدق انتمائه

المرحوم الرفيق الدكتور علي غنام

أخذ المجد أهله واستراحا ... ودعانا نبكي ونشكو الجراحا
في ديار الرحمن حط رحالاً ... أودع الحب والحبيب استراحا
يا علي والاسم يحمل فخراً ... أنت من أهله تعيش فلاحا
ودعتك القلوب في يوم عسرٍ ... وبكتك العيون دمعاً قراحا
عشت رمز النضال عمراً طويلاً ... كنت نداً له مساءً صباحا
عرفتك السنون فخر سناها ... بالفخر السنين ولى وراحا
كنت في البعث قائداً لا يثني ... وطريق الأمجاد كان متاحا
عرفتك الدروب تحصي خطاها ... هانئاً واعداً تجوب البطاحا
متَ والبعث أهله وبنوه ... يرتدون السواد ساحة فساحا
كنت رمزاً لأمة غدروها ... ثم قالوا بأن ذاك مباحا
نم قريراً في جنة الخلد تزهو ... بعد أن عشت في الحياة كفاحا
كنت درساً لمن يحب دروساً ... عطر تلك الدروس في الخلد فاحا
قد حفظنا الوداد عن أهل ودً ... وعرفنا العهود أقوى سلاحا
نحن جيلٌ تعلم الحرص منكم ... ومع الحرص لا نخاف الرياحا
عاصفات الدنى تمر سريعاً ... ومع الحزم تمنح الإنشراحا
وسيبقى انتماؤنا في إباء ... قيد عهد لا يقبل الإنبطاحا

دبي ٨-٥- ٢٠٢٠ كاتب قصيدة الرثاء الأستاذ جميل حداد

الرفيق القائد عزة إبراهيم ينعى الرفيق مزبان خضر هادي

بإيمان عميق لا يتزحزح بأن أقدار الله لا ترد ننعى للشعب العراقي وللأمة العربية ولرفاقنا في الحزب رحيل الرفيق مزبان خضر هادي عضو قيادة قطر العراق رحمة الله عليه الذي تعرض كبقية الرفاق الأسرى مدنيين وعسكريين لعذاب مستمر وضغوط غير محدودة طول ١٧ عاماً قضاها وهو يعاني من الإمراض والحرمان من العلاج والرعاية الصحية وهي حقوق ثابتة لأي أسير طبقا للشريعة الإلهية والقوانين الوضعية والأعراف الأخلاقية، فأستشهد كنتيجة طبيعية لسياسة القتل البطيء المتعمد للأسرى. تعازينا الحارة لعائلته ومحبيه مبتهلين إلى الله أن يغفر له ويتغمده برحمته وان يلهم أهله ورفاقه الصبر. إنا لله وإنا إليه راجعون .

عزة إبراهيم الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي والقائد الأعلى للجهاد والتحرير.

٢٠-٥-٢٠٢٠

.. وقيادة قطر العراق تنعى الرفيق مزبان خضر هادي

ونعت قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي الرفيق مزبان خضر هادي عضو قيادة قطر العراق الذي استشهد في سجون الاحتلال بعد أن قضى ١٧ عاماً فيها حرم خلالها من الرعاية الصحية اللازمة في خطة متعمدة لتصفية قيادات النظام الوطني في الأسر المدنية والعسكرية والتي تعاني من معاملة لا إنسانية، وتضاف جريمة اغتيال الرفيق مزبان لبقية الجرائم التي ترتكبها سلطة الاحتلال بتصفية تلك القيادات بحرمانها من الدواء وغيره وهي عملية قتل بطئ ومتعمد .

رحم الله الفقيد واسكنه جناته والهم رفاقه وأهله الصبر. إنا لله وإنا إليه راجعون.

١٧-٥-٢٠٢٠

.. والرفيق حسن بيان عضو القيادة القومية أمين سر قيادة لبنان يبرق معزياً

الرفيق القائد عزة إبراهيم الأمين العام للحزب والقائد الأعلى للجهاد والتحرير

تحية رفاقية

المصاب أليم والخطب جلل، والشهادة تتوج مسيرة المناضلين الذين يسيرون درب الجلجلة في صراع الحق مع الباطل الذي يتجسد بالاحتلال والفساد السياسي والأخلاقي. وإذ يفقد الحزب والعراق قائداً، قضى شهيداً في زنازين الاعتقال مقاوماً في سجنه كما رفاقه في ساحات المواجهة، فهو الذي كان في اعتقاله رمزاً للصمود، سيبقى بعد استشهاده عنواناً نضالياً، أسوة بكل الرفاق الذين رووا أرض العراق والعروبة بدمائهم الطاهرة الذكية.

باسمي وباسم القيادة القطرية للحزب في لبنان وكل كوادره ومناضليه، نتقدم منكم أبها الرفيق العزيز ومن الرفاق في قيادة قطر العراق ومن أسرة الشهيد الكبير بأحر التعازي الرفاقية والأخوية، باستشهاد الرفيق المناضل مزبان خضر هادي، وندعو لكم بطول العمر وأنتم على رأس مسيرة الحزب النضالية لتحقيق أهداف الأمة، ولشهيد الحزب والوطن والأمة جنان الرحمة بجانب الصديقين والأبرار. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

بيروت في ٢١/٥/٢٠٢٠ .

جائحة الفيروس التاجي الكورونا، ماذا بعد كل هذا الهلع!!

نبيل الزعبي

مع كتابة هذه السطور، لا يبدو أن العالم قد استفاق بعد من هول كارثة الوباء الفيروسي المتفشي عالمياً، والذي اصطلح على تسميته بالجائحة أو الكورونا Covid19 المستجدة،

وقد انتشرت في أكثر من ٢٠٦ دولة من دول القارات الخمس وحصدت ما فوق الأربعة ملايين من البشر مصاباً وفوق المائتين وخمسين ألفاً متوفياً، في آخر الإحصائيات المسجلة مساء ٨/٥/٢٠٢٠ فيما الأرقام تزداد باضطراد يوماً أثر يوم وساعة بعد ساعة، ما يشير إلى أن الهلع سيستمر وأن تداعياته ستنعكس تفاقماً في الاضطراب النفسي والاجتماعي، فضلاً عن التدهور الاقتصادي المريع، إلى حين تحديد العلاج النهائي المشغول عليه في المختبرات وصولاً إلى اللقاح المناسب الذي لن يكتمل بأيام وأسابيع وإنما يحتاج إلى أشهر وربما يمتد إلى الأبعد من ذلك يقيناً،

وبالتالي، على العالم أن يتأقلم مع كل ما يصدر من إرشادات وقائية تجنباً للعدوى لمحاصرة الوباء والتقليل من ضحاياه، بالقدر الذي تحتاج فيه البشرية جمعاء إلى التحصن الذاتي أمام كل ما يُضخ على مسامعها ليلاً نهاراً من اجتهادات ووجهات نظر تحولت بمعظمها إلى مصدر قلق عوض أن تكون عامل تهدئة، سيما وأن في بعض ما يحكى عن حقيقة هذا الفيروس يحتاج إلى عقل مخابراتي جهنمي يفسر ما يلحق بهذا الوباء من روايات تتمحور جميعها ضمن منطقين متناقضين من الاجتهاد والتحليل:

الأولى، والتي تقول أن الفيروس ما هو سوى نتاج لاحتكاك بشري مع طائر الخفاش في سوق السمك بمقاطعة ووهان بالصين الشعبية ومن هناك انطلق الوباء الذي ما زال الرئيس الأميركي يطلق عليه الفيروس الصيني، وتلك هي الرواية التي صدرت عن الحكومة الصينية.

الثانية، والتي تبنتها حتى الآن أكثر من وسيلة إعلامية ومراكز أبحاث كبرى، بعضها من داخل الولايات المتحدة الأميركية، وتفسر ما يجري بأنه تسرُّب كبير وخطير لغاز السارين من أحد المختبرات الأميركية المختصة بالأسلحة البيولوجية الاستراتيجية التي تعمل عليها منذ زمن ليس بالقريب بالتعاون مع أكثر من مختبر دولي، وأن هذا التسرب قد أصاب عدداً من الجنود الأميركيين العاملين داخل إحدى الثكنات العسكرية، فأرادت الدولة العظمى التعمية على الأمر بتواطؤ عالمي أيضاً شاركت فيه أكثر من قوة دولية كبرى تورطت في التعتيم على ما جرى دون أن تستثني هذه الوقائع، منظمة الصحة العالمية من المشاركة وهي المتهمة كما يقال بأنها تدار من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

أمام هاتين الروايتين، يجد العالم بأسره نفسه رهين ما يصدر عن الدول والخبراء الذين يوجهون حول كيفية مواجهة هذا الوباء، وتلك التوجيهات بدورها تتمحور ضمن حزمتين أساسيتين على الإنسان أن يصدق إحداهما:

الأولى، وتقول أن هذا الفيروس قد انتشر وتمدد وبالتالي تقتضي مواجهته بالالتزام بتعليمات الحجر المنزلي وعدم المصافحة واستخدام الكمامات والتعقيم وغسيل اليدين والتباعد المتري بين الأشخاص وغير ذلك،

إلى أن يتم تطويق الوباء والتقليل من تداعياته الصحية على البشرية وهذا قد يستغرق أشهراً وقد يمتد إلى نهاية هذا العام دون أن نغفل نظرية مناعة القطيع التي تقول أن البشرية ممكن أن تتأقلم وتتعايش مع الوباء وإن كانت تبشر بأن آلاف وآلاف قد يفقدون حياتهم جراء اكتساب هذه المناعة.

الثانية وترى أنه وطالما أن هذا الفيروس ناجم عن غاز السارين كما أسلفنا فإن المدة القصوى لتلاشي هذا الغاز في سماء المعمورة يحتاج إلى فترة زمنية لا تزيد عن الأربعة أشهر، وبما أن هذا الغاز قد تسرب في شهر كانون الثاني المنصرم فإن المدة القصوى لتلاشيه هي في أواخر شهر نيسان أو ربما في الأسابيع الأولى من أيار.

مقابل كل ما تقدم من خطورة وجهنمية، تجد من يطالعك بما هو أخطر وأكثر جهنمية، وتآمراً من هذه وتلك، ليس على البشرية وحسب وإنما على الأخلاق والقيم والمثل، لمصلحة ما يسمى بنظرية البقاء للأقوى، حيث يعزي الأمر في هذا المجال إلى النظرية الداروينية (البقاء للأصلح) والأصلح أوروبياً وأميركياً هم فئة الشباب والقدرات الشابة الصالحة لنهضة اقتصاديات هذه الدول وذلك لن يكون سوى بالتخلص التدريجي من أعباء صناديق التعويضات والإعاشة المعيشية لكبار السن الذين تصيب أعباؤهم العديد من هذه الدول بالعجز السنوي المقدر بمليارات الدولارات لاسيما في القارة الأوروبية المسماة بـ (العجوز) دون أن نغفل أن مسألة الضمان الاجتماعي للأميركيين هي واحدة من المسائل الكبرى المختلف عليها حتى اليوم بين الجمهوريين والديمقراطيين حيث يرفض الرئيس الأميركي نظام التأمين الصحي الذي وضعه سلفه أوباما لمصلحة النظام الصحي البديل الذي ترعاه شركات التأمين.

أمام كل هذه المعطيات الخطيرة والأكثر خطورة، يبقى السؤال الأهم: أين نحن إزاء كل ذلك وما العمل وهنا لا بد من التأكيد على الحقائق التالية والتي لم يختلف عليها أحد حتى الآن:

١- أن الجهل بطبيعة هذا الفيروس وسرعة انتشاره وتسببه في كوارث تعدَّت الصحة فأحدثت انهيارات مالية واقتصادية في أقوى اقتصاديات العالم، تقتضي التعامل معه بجدية وعدم الاستهتار في مواجهته سواء في التهويل بأنه أخذ أبعاداً لم يعد بالإمكان احتوائها أم في تسخيف الأمر والتعامل معه كأي فيروس آخر عرفته البشرية وتم احتواءه فيما بعد.

٢- حتى نظرية (مناعة القطيع) التي روجت لها حكومة بريطانيا العظمى، ما لبثت أن تراجعت عنها بعد الإصابات الهائلة بهذا الفيروس، فعادت وسلمت بمسألة الحجر الإلزامي وما يتطلبه من إرشادات صحية.

٣- ثمة بصيص أمل في الاستعانة بأدوية معروفة سابقاً واستخدمت لمعالجة حالات الملاريا مضافاً إليها المضادات الحيوية، غير أن ذلك ليس حلاً نهائياً لعلاج ناجح من المفترض أن الأبحاث جارية على قدم وساق لتأمينه في القريب العاجل.

٤- وحيث أن هذا الفيروس لم يكشف أسراره بعد لكل خبراء الجرثوميات، على حد قول أحداهم أطباء لبنان في هذا المجال، فإن إطالة الحجر الإلزامي بانتظار توفر العلاج يدخل في نطاق الوقاية التي هي خير علاج في هذا وحتى إشعاراً آخر.

فالبشرية تنتظر الكلمة الفصل للعلم وليس غير العلم من بيده شيفرة الخلاص بالتأكيد.

إكليل على أضرحة الشهداء

مع إشراقة صباح اليوم الأول من عيد الفطر وجرياً على العادة كل عام، قام الرفيق رضوان ياسين عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، أمين سر فرع الشهيد تحسين الأطرش على رأس مجموعة من كوادر الحزب وممثل العائلة الرافعية الأستاذ عبد الرحمن الرافعي، بزيارة لضريح القائد المناضل الدكتور عبد المجيد الرافعي نائب الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأضرحة الشهداء الرفاق تحسين الأطرش ومحمد الحدبا وطلال العتري وكوكبة من شهداء الحزب والرفاق الراحلين في طرابلس، حيث قرئت الفاتحة على أرواحهم الطاهرة والعهد على مواصلة الخطى التي ساروا عليها وكانوا خير من حمل الرسالة.

في ذكرى القائد المناضل مرشد سعيد

تتدحرج الذكرى بين زوايا العتمة والجائحة، وخواطر البوح، وتباريح الكلمات، فأستعيدها ذكريات من قاع التردد لتبقى على خيط الحياة ممدودة.

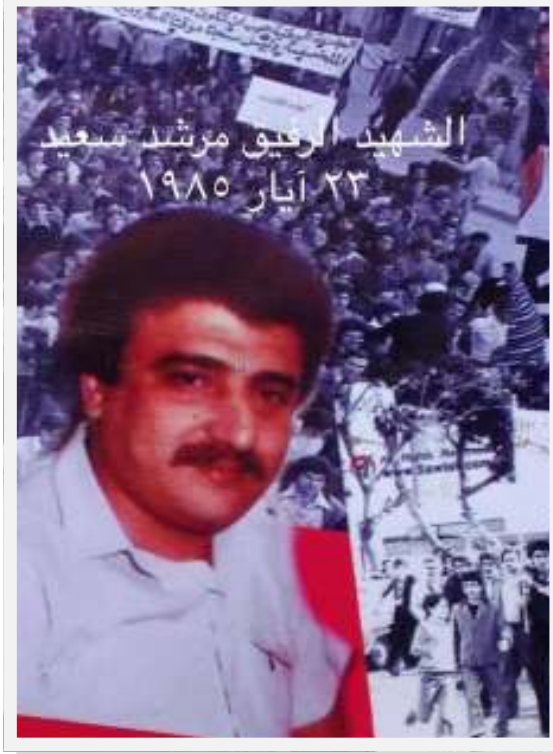

المناضل الشهيد مرشد سعيد

للشهادة جلال كما لفقدان الشهداء جمر المرارة، تقتلعك رياح الذكريات نحو شواطئ الماضي، لتبقى على قارعة الحزن والفقدان. قامة يهزك في ذكراها الحنين، تتجرع المشاعر لتجتاحك عاصفة ألألم، سخر من الموت شاباً يافعاً، متجاوزاً مراحل الخوف والتردد، زوّادته تاريخ حافل بالإنجازات. مجايليه من الطلاب والشباب خزنوا في ذاكرتهم فيض حماسه واندفاعه حتى الشهادة. فالدماء الطاهرة تغسل دنس الغدر وبشاعة ووحشية مرتكبيه. بأمثالك يا أبا رفيق حملنا الرايات خفاقة وزرعنا الأمل في أزمنة القهر والاستلاب هؤلاء تركوا لنا مجد الاعتزاز بهم وفخر الانتماء إليهم شموخ والانتماء لمدرستهم التي أسست على شرف التضحية، وحب العمل للناس والإيمان بقدسية الدفاع عن القيم والمبادئ.

حزب الثلاثة وسبعين عاماً الخالد على مدى الدهر

نبيل الزعبي

هو سنديانة العرب تشمخ وتعمّر وتتجذر في تربة الصمود متحديةً كل أعاصير الزمن والغيوم السود وغدر الشياطين،

هو حزب الثلاث وسبعين عاماً الخالد على مدى الدهر، متمتعاً بحيويةٍ وشباب صقلها تحدي الصعاب، وتجارب السنين،

هو النهر الخالد الذي يجري في عروق الأمة فلا شحّت الدماء ولا جفت الشرايين،

هو العطاء الذي نهلت من معينه قوافلُ وقامات،

فكبرت به وعجزت أن تكبر عليه،

هو القيمة التي تهب للقامة مقاماً،

يعجز عن بلوغها غير الخلّص الأنقياء،

هو البعث الباقي في الفؤاد،

عندما تشتد الأنواء،

وتدلهم العواصف والخطوب،

ليبقى قادراً على القيامة كالفينيق،

في السابع من نيسان، تحية لكل من جمعتنا بهم مبادئ الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية والتحرر من قيود العبودية والاستغلال،

ولكل من دفع حياته ودماءه فداءً لمبادئه وعروبته وحريته،

لهؤلاء المجد وهم الأكرم منا جميعاً ويكفي انهم كانوا الصادقين في انتمائهم فلم يخونوا ولَم يساوموا على قضايا أمتهم وعذاباتها فكانوا القدوة لنا في الصدق والعطاء والانتماء،

كل التحية لأسرانا في العراق وفلسطين وكل أرض عربية تنشد التحرر والتحرير،

وطوبى لكل مرابطٍ في سوح الجهاد الذين ينظرون إلى الغد بكل تفاؤل وإصرار المجاهدين على النصر الأكيد.

(٥/٤/٢٠٢٠)